

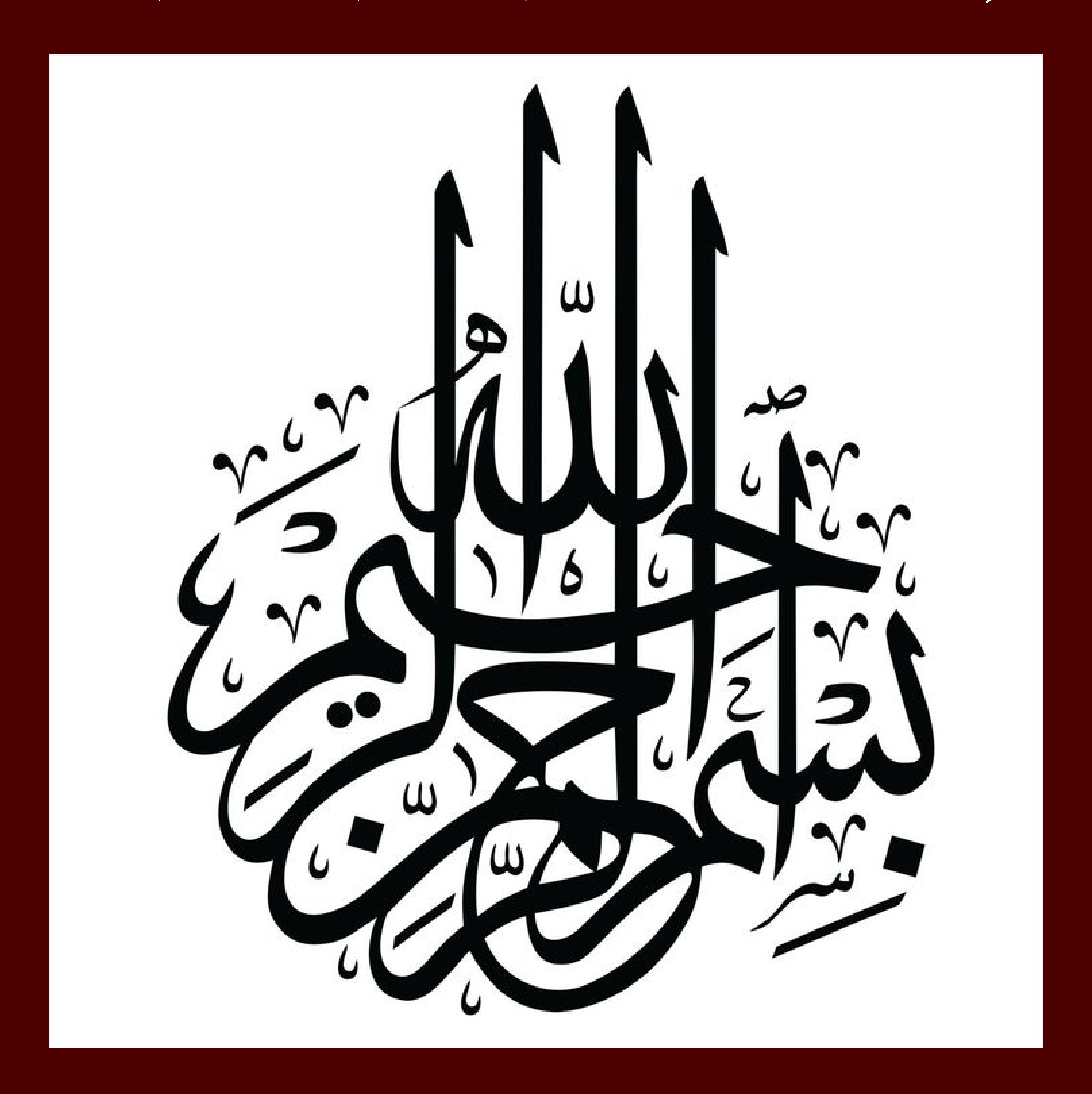
❁❁❁ شرح ابن عقيل❁❁❁
❁❁❁❁ على ألفيّة ابن مالك ❁❁❁❁

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

نَسَخَهُ العامل إلى الله أكرم
بن العيد بن النّوري بلخيري

الإصدار الأوّل

اَللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّد وَعَلَى آلِ مُحَمَّد كمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيد



الجزء الأوّل

اَللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّد وَعَلَى آلِ مُحَمَّد كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيد

خُطْبَةُ الكِتَاب

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللّه من شرورِ أنفسنا وسيئاتِ أعمالنا، من يهده اللّهُ فلا مُضِلَّ له ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريكَ له ولا نظيرَ له ولا مثالَ له، وأشهدُ أنّ سيّدَنا ونبيَّنا وحبيبَنا وعظيمَنا مُحمَّدًا عبدُ اللّه ورسولُه وصَفْوتُه مِن خَلْقِه وأمينُه على وَحْيِه ونَجِيبُه من عبادِه، صلّى اللّه تعالى عليه وعلى آله الطَّيِّبِين الطَّاهرين وصَحابتِه المُبارَكِين المَيامِين وأتباعهم بإحسان إلى يوم الدين وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا. عبادَ اللّه، أُوصِيكُم ونفسِي الخاطئةَ بتقوى اللّه العظيمِ ولزومِ طاعتِه كما أُحَذِّركم وأُحَذِّر نفسي من عِصْيانِه سبحانَه ومُخالَفةِ أمرِه لقوله جَلَّ مِن قائِل : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيد ﴾ [فصّلت :٤٦]

صدق اللّه العظيم وبلّغ رسولُه الكريم ونحن على ذلكم من الشاهدين، آمين اللّهمّ آمين

1 قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ   أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ

2 مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى   وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

قال : فعل ماض، محمد : فاعل، هو : مبتدأ، ابن : خبر المبتدأ وهو مضاف، مالك : مضاف إليه. وكان حق 'ابن' أن يكون نعتا لمحمّد، ولكنه قطعه عنه وجعله خبرا لضميره. والأصل أنّ ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقةً أو ادعاءً، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن اتباعه لمنعوته في إعرابه يُنْظَرُ في الداعي إليه ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره.

والجملة هنا وهي قوله - هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم، بل هي للبيان، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ. وإذن فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ.

والجملة من المبتدإ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله.

أحمد : فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، ربي : رب منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. الله : عطف بيان لرب، أو بدل منه منصوب بالفتحة الظاهرة، خير : منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أمدح، وقيل ؛ حال لازمة، وهو مضاف، مالك : مضاف إليه. والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال، ويقال لها مقول القول.مصليا : حال مقدّرة، ومعنى كونها مقدّرة أنها تحدث فيما بعد، وذلك لأنه لا يُصَلَّى على النّبيّ صلوات اللّه عليه في وقت حمده، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد. وصاحِبَها الضمير المستتر وجوبا في أحمد، على النّبيّ : جار ومجرور متعلق بالحال، المصطفى : نعت للنبي، وهو مجرور بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر، وآله : الواو عاطفة ؛ آل : معطوف على النبي وهو مضاف والهاء مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، المستكملين : نعت لآل، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، الشرفا : بفتح

الشين، مفعول به للمستكملين منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق. أو بضم الشين نعت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الألف، إذ هو مقصور من الممدود. وأصله الشُّرَفَاء جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء وبخلاء ونجباء، في جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب. وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفا، وكأنه قال : مصليا على النبي المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

*****

3 وأَسْتَعينُ اللَّهَ في أَلْفِيَّهْ   مَقاصِدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ

4 تُقَرِّبُ الأقْصى بِلَفْظٍ مُوجَزِ   وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

5 وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ   فَائِقَةٌ أَلْفِيَّةَ ابنَ مُعْطِ

وأستعين : الواو حرف عطف، أستعين : فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، اللّه : منصوب على التّعظيم. وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولا به

لقال. في ألفيّة : جار ومجرور متعلقان بأستعين، مقاصد : مبتدأ وهو مضاف، النّحو : مضاف إليه، بها : جار ومجرور متعلقان بمحويّة، محويّة : خبر المبتدأ. وجملة المبتدإ وخبره في محلّ جر نعت أوّل لألفية.

تقرّب : فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية، الأقصى : مفعول به لتقرّب، بلفظ : جار ومجرور متعلقان بتقرّب، موجز : نعت للفظ، وتبسط : الواو حرف عطف ؛ تبسط : فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية أيضا، البذل : مفعول به لتبسط، بوعد : جار ومجرور متعلقان بتبسط، منجز : نعت لوعد. وجملتا الفعلين المضارعين الذين هما 'تقرّب' و'تبذل' مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محلّ جرّ عطف على الجملة الواقعة نعتا لألفية. والجملتان نعتان ثان وثالث لألفية.

وتقتضي : الواو حرف عطف ؛ تقتضي : فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية، رضا : مفعول به لتقتضي، بغير : جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لرضا ؛ غير مضاف، سخط : مضاف إليه، فائقة : حال

من الضمير المستتر في تقتضي. وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي، ألفية : مفعول به لاسم الفاعل الذي هو فائقة، وهو مضاف، ابن : مضاف إليه، وهو مضاف، معط : مضاف إليه. وجملة - تقتضي - مع فاعله وما تعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتا لألفية أيضا.

*****

6 وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا　　مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلَا

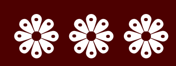
7 وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ　　لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

وهو : الواو للاستئناف ؛ هو : ضمير منفصل مبتدأ، بسبق : جار ومجرور متعلقان بحائز الآتي بعد، والباء للسببية، حائز : خبر المبتدأ، تفضيلا : مفعول به لحائز، وفاعله ضمير مستتر فيه، مستوجب : خبر ثان لهو، وفاعله ضمير مستتر فيه، ثنائي : ثناء : مفعول به لمستوجب وهو مضاف ؛ وياء المتكلم مضاف إليه، الجميلا : نعت لثناء والألف للإطلاق.

واللّه : الواو للاستئناف ؛ ولفظ الجلالة مبتدأ، يقضي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللّه. والجملة من الفعل الذي هو - يقضي - وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ. بهبات : جار ومجرور متعلقان بيقضي، وافرة : نعت لهبات، لي ؛ له ؛ في درجات : كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضي. ودرجات مضاف، الآخرة : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وسكّنه لأجل الوقف. وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة.

تنبيه : ابن مُعْطِ هو الشيخ زين الدين أبو الحسين، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي - نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفي. ولد في سنة ٥٧٤ وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره، وهو أجل تلامذة الجزولي. وكان من المنفردين بعلم العربية وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة. وقد طُبعت ألفيته في أوروبا، وللعلماء عليها عدة شروح. تُوُفِّيَ

في شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر. وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي رضي اللّه عنهم جميعا. (اُنظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد، وفي بغية الوعاة للسيوطي، وانظر النجوم الزاهرة).



الكلامُ وما يتألّف منه

الكلام : خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام " هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه " فحذف المبتدأ - وهو اسم الإشارة - ثم حذف الخبر - وهو الباب - وأُقِيمَ "شرح" مقامه فارتفع ارتفاعه، ثم حذف "شرح" أيضا وأقيم "الكلام" مقامه فارتفع كما كان الذي قبله. وما : الواو عاطفة ؛ ما : اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أي شرح ما يتألف. يتألف : فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكلام. منه : جار

ومجرور متعلقان بيتألف. والجملة من الفعل - يتألف - والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

*****

8 كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمْ   وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

9 وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالقَوْلُ عَمّْ   وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ

كلامنا : كلام مبتدأ، وهو مضاف ؛ نا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جرّ، لفظ : خبر المبتدأ، مفيد : نعت للفظ، وليس خبرا ثانيا، كاستقم : إن كان مثالا فهو جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : وذلك كاستقم. وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضا متعلقان بمحذوف نعت لمفيد. واسم : خبر مقدم، وفعل ؛ ثمّ حرف : معطوفان عليه، الأول بالواو والثاني بثمّ. الكلم : مبتدأ مؤخر. وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين، أحدهما الإفادة والثاني التركيب المماثل لتركيب استقم، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها

الحرف، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه، وعطف الحرف بثمّ لبعد رتبته.

واحده كلمة : مبتدأ وخبر. والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب. والقول : مبتدأ، عم : يجوز أن يكون فعلا ماضيا، وعلى هذا يكون فاعله ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القول. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. ويجوز أن يكون "عمّ" اسم تفضيل - وأصله أعمّ - حُذِفت همزته كما حُذِفَت من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر، بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا كما في قول الراجز :بلالُ خيرُ النّاسِ وابنُ الأَخْيَرِ.وقد قُرِئَ ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرّ ﴾ بفتح الشين وتشديد الراء. وعلى هذا يكون أصل "عمّ" أعمّ كما قلنا. وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ. كلمة : مبتدأ أول، بها : جار ومجرور متعلقان بيُؤَمّ الآتي، كلام : مبتدأ ثان، قد : حرف تقليل، يُؤَمّ : فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام. والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني. وجملة المبتدأ

الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول. ومعنى "يُؤَمّ" يُقْصَد. وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها، يعني أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام. ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا "كلمة الإخلاص" وقالوا "كلمة التوحيد" وأرادوا بهذين قولنا - لا إله إلا اللّه - وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : { أَفْضَلُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيد } وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أوّلها :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللّهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

الكلامُ المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن " اللفظِ المفيدِ فائدةً يحسُنُ السّكوتُ عليها ". فاللفظ جنس يشمل الكلامَ والكلمة والكَلِمَ ويشمل المُهْمَلَ كـ-دَيْزٍ- والمستعملَ كـ-عَمْرٍو-. ومفيد أخرج المهمل، و"فائدة يحسن السّكوت عليها" أخرج الكلمة وبعض الكلم - وهو ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السّكوت عليه - نحو "إن قام زيدٌ".

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو "زيدٌ قائمٌ" أو مم فعل واسم كـ"قامَ زيدٌ" وكقول المصنّف "استقم" فإنه كلام مركب

من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول "فائدة يحسن السّكوت عليها"، فكأنه قال : الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم.

وإنما قال المصنف رحمه اللّه تعالى "كلامنا" ليُعْلَمَ أنّ التّعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة : اسمٌ لكلّ ما يُتَكَلَّمُ به مفيدا كان أم غير مفيد.

والكَلِمُ : اسم جنسٍ واحده كلمةٌ، وهي إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا حرفٌ، لأنها إن دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدلّ على معنى في نفسها - بل في غيرها - فهي الحرف. والكَلِمُ ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك : إنْ قامَ زيدٌ.

اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعيّ، والثّاني يقال له اسم جنس إفراديّ. فأمّا اسم الجنس الجمعيّ فهو ما يدل على أكثر من اثنين، ويُفَرَّقُ بينه وبين واحده بالتّاء. والتّاء غالبا تكون في المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر. ومنه كلم وكلمة، وربما كانت زيادة التاء في الدال على الجمع مثل 'كَمْءٌ' للواحد وكمأة للكثير، وهو نادر. وقد

يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كزِنْجٌ وزِنْجِيّ، وروم وروميّ. فأمّا اسم الجنس الإفرادي فهو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ الواحد، كماء وذهب وخلّ وزيت.

فإن قلت : فإنّي أجد كثيرا من جموع التكسير يُفَرَّقُ بينها وبين مفردها بالتاء كما يُفَرَّقُ بين اسم الجنس الجمعي وواحده، نحو قُرَى وواحده قرية، ومُدَى وواحده مُدْيَة. فبماذا أفرّق بين اسم الجنس الجمعيّ وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟

فالجواب على ذلك أن تعلم أنّ بين النوعين اختلافا من وجهين ؛ الوجه الأول : أنّ الجمع لا بدّ أن يكون على زِنَةٍ معيّنة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة. فأمّا اسم الجنس الجمعيّ فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقرا وشجرا وثمرا لا يوافق زنة من زنات الجمع. والوجه الثاني : أنّ الاستعمال العربي جرى على أنّ الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعيّ مذكرا كقول اللّه تعالى : ﴿ إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾. وقوله جلّ شأنه : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾. فأمّا الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثا كما نجد في قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا

غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ ﴾. وقوله سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّءَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾

وكقول الشاعر :

في غُرَفِ الجنّة العليا التي وجب لهم هناك بسعيٍ كان مشكورِ

والكلمةُ هي اللفظ الموضوع لمعنى مفردٍ، فقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهمَلَ كدَيْز، وقولنا « مفرد » أخرج الكلام فإنّه موضوع لمعنى غير مفرد.

ثمّ ذكر المصنّف رحمه اللّه تعالى أنّ القول يعمّهم جميعا، والمراد أنّه يقع على الكلام أنّه قول ويقع أيضا على الكَلِمِ والكلمة أنّه قول، وزعم بعضهم أنّ الأصل استعماله في المفرد. ثمّ ذكر المصنّف أنّ الكلمة قد يُقْصدُ بها الكلام كقولهم في « لا إله إلّا الله » كلمةُ الإخلاص.

وقد يجتمع الكلام والكَلِمُ في الصدق وقد ينفرد أحدهما. فمثال اجتماعهما « قد قام زيد » فإنّه كلام لإفادته معنًى يحسن السكوت عليه، وكَلِمٌ لأنّه مركب من ثلاث كلمات. ومثال انفراد الكَلِمِ « إن قام زيد » ومثال انفراد الكلام « زيدٌ قائمٌ ».

*****

10 بالجَرِّ والتَّنْوينِ والنِّدَا وأَلْ   وَمُسْنَدٍ للاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

بالجرّ : جار ومجرور متعلقان بقوله « حصل » الآتي آخر البيت، ويجوز أن يكونا متعلقان بمحذوف خبر مقدم مُبْتَدَؤُه المؤخر هو قوله « تمييز » الآتي.والتّنوين ؛ والنّدا ؛ وأل ؛ ومسند : كلهنّ معطوفات على قوله الجرّ. للاسم : جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقا بحصل، فإن جعلت بالجر خبرا مقدما - وهو الوجه الثاني - كان هذا الجار والمجرور متعلقا بحصل. تمييز : مبتدأ مؤخر، وقد عرفت أنّ خبره واحد من اثنين. حصل : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تمييز. والجملة في محل رفع نعت لتمييز، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف

كائن بالجرّ والتنوين والندا وأل والإسناد : أي كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

ذكر المصنّف رحمه اللّه تعالى في هذا البيت علاماتِ الاسمِ. فمنها الجرّ وهو يشمل الجرّ بالحرف والإضافة والتبعية، نحو « مررتُ بغلام زيدٍ الفاضلِ » فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالإضافة والفاضل مجرور بالتبعية، وهو أشمل من قول غيره « بحرف الجرّ » لأنّ هذا لا يتناول الجرّ بالإضافة ولا الجرّ بالتبعية.

ومنها التنوين وهو على أربعة أقسام : تنوين التمكين وهو اللاحق للأسماء المعربة كزيدٍ ورجلٍ إلّا جمع المؤنث السالم نحو « مسلمات »، وإلّا نحو « جَوَارٍ، وغَواشٍ » كما سيأتي حكمهما. وتنوين التنكير وهو اللاحق للأسماء المبنية فَرْقًا بين معرفتها ونكرتها نحو « مررتُ بسِيبَوَيْهِ وبسيبويهٍ آخرَ ». وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو « مسلماتٍ »، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمسلمينَ. وتنوين العِوَض وهو على ثلاثة أقسام ؛ عِوَض عن جملة وهو الذي يلحق « إذ » عوضا عن جملة تكون بعدها

كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف [بَلَغَت الرُّوحُ الحُلْقُومَ] وأتى بالتنوين عوضا عنه. وقسم يكون عوضا عن اسم وهو اللاحق لـ« كلّ » عوضا عما تضاف إليه نحو « كلٌّ قائمٌ » أي كلُّ إنسانٍ قائمٌ، فحذف إنسان وأتى بالتنوين عوضا عنه. وقسم يكون عوضا عن حرف وهو اللاحق لجَوارٍ وغَواشٍ ونحوهما رفعا وجرّا نحو « هؤلاء جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها. وتنوين التّرنّم وهو الذي يلحق القوافي المطلقةَ بحرف علّةٍ كقوله :

أقلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعِتابَنْ وقولي إن أصبت لقد أصابَنْ

هذا البيت من الطويل لجرير بن عطيّة بن الخطفي أحد الشعراء الجيدين وثالث ثلاثة أُلْقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أميّة وأوّلهم الفرزدق وثانيهم الأخطل. « أقلّي » : أراد منه في هذا البيت معنى أُتْرُكِي والعرب تستعمل القلة في معنى النفي بتة، يقولون : قَلَّ أن يفعل فلان كذا، وهو يريدون أنه لا يفعله أصلا. « اللَّوْمَ » العذل والتعنيف. « عاذل » اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم وأصله عاذلة من العذل وهو اللّوم في تسخّط. « العتاب » التقريع على فعل شيء أو

تركه. المعنى : أتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف فإني لن أستمع لما تطلبين من الكفّ عما آتي من الأمور والفعل لما أذر منها وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل.

أقلّي : فعل أمر من الإقلال مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع. اللّوم : مفعول به لأقلّي. عاذل : منادى مرخّم حُذِفَتْ منه ياء النّداء مبنيّ على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله يا عاذلة. والعتابا : الواو عاطفة، العتابا : معطوف على اللّوم. وقولي : فعل أمر والياء فاعله. إن : حرف شرط. أصبت : فعل ماض فعل الشرط وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للمتكلم وبكسرها على أنها للمخاطبة. لقد أصابا : جملة في محل نصب مقول القول. وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله. والتقدير : إن أصبت فقولي لقد أصابا. وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله.

الشاهد فيه قوله : « والعتابن » و« أصابن » حيث دخلهما في الإنشاد تنوين التّرنّم، وآخرهما حرف علة وهو هنا ألف الإطلاق. والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة.

فجيئ بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنم. والتنوين الغالي - وأثبته الأخفش - وهو الذي يلحق القوافي المقيّدة كقوله :وقاتِمِ الأعماق خاوي المُخْتَرَقْنْ.

وظاهر كلام المصنّف أنّ التنوين كلَّه من خواصّ الاسم وليس كذلك، بل الذي يختصّ به الاسمُ إنّما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعِوَض، وأما تنوين التّرنّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف.

ومن خواصّ الاسم : النّداء نحو « يا زيد » والألف واللام نحو « الرجل » والإسناد إليه نحو « زيدٌ قائمٌ ».

فمعنى البيت أنّه حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجرّ والتنوين والنداء والألف واللام والإسناد إليه أي الإخبار عنه. واستعمل المصنّف « أل » مكان الألف واللام وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل واستعمل المصنّف «مسند» مكان « الإسناد له ».

*****

11 بِتَا فَعَلْتَ وأتَتْ ويا افعلي   ونونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

ثمّ ذكر المصنّف أنّ الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فعلتُ» والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمومة للمتكلم نحو «فعلتُ» والمفتوحة للمخاطب نحو « تباركتَ » والمكسورة للمخاطبة نحو « فعلتِ ».

ويمتاز أيضا بتاء « أتَتْ » والمراد بها تاء التأنيث الساكنة نحو « نِعْمَتْ » و « بِئْسَتْ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب نحو « هذه مسلمةٌ، ورأيتُ مسلمةً، ومررتُ بمسلمةٍ » ومن اللاحقة للحرف نحو « لاتَ، وربَّتَ، وثُمَّتَ » وأمّا تسكينها مع رُبَّ وثمّ فقليل نحو « رُبَّتْ، وثُمَّتْ ».

ويمتاز أيضا بياء « افعلي » والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق فعل الأمر نحو « اضربي »، والفعل المضارع نحو « تضربين » ولا تلحق الماضي.

وإنّما قال المصنف « يا افعلي » ولم يقل « ياء الضمير » لأنّ هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو « أكرمني » وفي الاسم نحو « غلامي » وفي الحرف نحو « إنّي »، فخلاف ياء « افعلي » فإنّ المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدّم وهي لا تكون إلا في الفعل.

ومما يميّز الفعلَ نون « أقبلنّ » والمرادُ بها نون التوكيد، خفيفةً كانت أو ثقيلةً. فالخفيفة نحو قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾، والثقيلة نحو قوله تعالى : ﴿ لنُخْرِجَنَّك يَا شُعَيْبُ }.

فمعنى البيت : ينجلي الفعل بتاء الفعل وتاء التأتيث الساكنة وياء الفاعلة ونون التوكيد.

*****

12 سِواهما الحرفُ كَهَلْ وفي ولم فعلٌ مضارعٌ يلي لم كَيَشَم

13 وماضي الأفعالِ بالتَّا مِزْ وَسِمْ بالنّون فعلَ الأمرِ إن أمرٌ فُهِمْ

يشير إلى أنّ الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوّهِ عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال، ثمّ مثّل بِـ « هل وفي ولم » مُنَبِّهًا على أنّ الحرف ينقسم إلى قسمين : مختصّ وغير مختصّ. فأشار بهل إلى غير المختصّ وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو « هل زيدٌ قائمٌ »، وأشار بفي ولم إلى المختصّ وهو قسمان : مختص بالأسماء كفي نحو « زيد في الدار »، ومختص بالأفعال كَلَمْ نحو « لم يقم زيد ».

ثمّ شرع في تبيين أنّ الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر. فجعل علامة المضارع صحّة دخول « لم » عليه كقولك في يَشَمُّ : « لم يَشَمّ » وفي يضرب : « لم يضرب »، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع يلي لم كَيَشَمّ ».

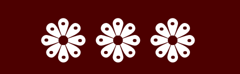
ثمّ أشار إلى ما يميّز الفعل الماضي بقوله : « وماضي الأفعال بالتّا مِزْ » أي مَيِّزْ ماضي الأفعال بالتّاء، والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة، وكلٌّ منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ نحو « تباركتَ يا ذا الجلال والإكرام » و « نِعْمَت المرأة فاطمةُ » و « بئست المرأة هندٌ ».

ثمّ ذكر في بقية البيت أنّ علامة فعل الأمر قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته نحو « اضرِبَنْ واخْرُجَنْ ». فإن

دلّت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعلٍ، وإلى ذلك أشار بقوله :

14 والأمرُ إن لم يَكُ للنّون محلْ فيه هو اسمٌ نحو صَهْ وحَيَّهَلْ

فصَهْ وحيَّهَلْ اسمان وإن دلّا على الأمر لعدم قبولهما نون التوكيد، فلا تقول : صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ، وإن كانت صه بمعني اسكت وحيّهل بمعنى أقبِلْ. فالفارق بينهما قبول نون التّوكيد وعدمُه نحو « اُسكُتَنَّ وأقبِلَنَّ » ولا يجوز ذلك في صه وحَيَّهَلْ.



المُعْرَبُ والمَبْنِيُّ

15 والاسمُ منه مُعْرَبٌ ومَبْني   لِشَبَهٍ من الحروفِ مُدْنِي

يشيرُ إلى أنّ الاسمَ ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب وهو ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروف، والثاني المبني وهو ما أشبه الحروف، وهو المعنيُّ بقوله « لِشَبَه من الحروف مُدْني » أي لشبهٍ مُقَرَّبٍ من الحروف. فَعِلَّةُ البناء مُنحصرةٌ عند المصنّف رحمه اللّه في شبه الحرف. ثمّ نَوَّعَ المصنّف وجوه الشّبه في البيتين الذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي عليّ الفارسيّ حيث جعل البناء منحصرًا في شَبَهِ الحرف أو ما تضمّن معناه. وقد نصّ سيبويه رحمه اللّه على أنّ علّة البناء كلّها ترجع إلى شبه الحرف. وممّن ذكره ابنُ أبي الرّبيع.

*****

16 كالشَّبَهِ الوضعيِّ في اسمَيْ جِئْتنا والمعنويِّ في متى وفي هنا
17 وكَنِيابَةٍ عن الفعلِ بِلَا تأثُّرٍ وكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

ذكر في هذين البيتين وجوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع : فالأوّل شَبَهُهُ له في الوضع، كأن يكون الاسمُ موضوعا على حرف واحدٍ كالتَّاء في ضَرَبْتُ أو على حرفين كَنَا في أَكْرَمْنَا، وإلى ذلك أشار بقوله « في اسمَيْ جِئْتَنَا » فالتّاء في جِئْتَنَا اسمٌ لأنّه فاعل وهو مبنيّ لأنّه أشبه الحرفَ في الوضع في كونه على حرفٍ واحدٍ، وكذلك « نَا » اسمٌ لأنّها مفعول وهو مبنيّ لشَبَهِهِ بالحرفِ في الوضع في كونه على حرفين.

والثاني شَبَه الاسمِ له في المعنى، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجودٍ ؛ فمثال الأوّل « متى » فإنّها مبنيّةٌ لشَبَهِهَا الحرفَ في المعنى فإنّها تُسْتَعملُ للاستفهام نحو « متى تقوم ؟ » وللشرط نحو « متى تَقُمْ أَقُمْ ». وفي الحالتين هي مشبهةٌ لحرف موجود، لأنها في الاستفهام كالهمزة وفي الشرط كَإِنْ. ومثال الثاني « هنا »

فإنّها مبنيّةٌ لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع. وذلك لأنّ الإشارة معنًى من المعاني، فحَقُّها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها كما وضعوا للنفي « ما » وللنّهي « لا » وللتّمنّي « لَيْتَ » وللتّرجّي « لعلَّ » ونحو ذلك. فبُنِيَتْ أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفًا مُقَدَّرًا.

والثالث شبهه له في النّيابة عن الفعل وعدم التّأثّر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال نحو « دَرَاكِ زيدًا » فدَرَاكِ مبنيّ لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أنّ الحرف كذلك.

واحترز بقوله « بلا تأثّرٍ » عمّا ناب عن الفعل وهو متأثّر بالعامل نحو « ضربًا زيدًا » فإنّه ناب مناب « اِضرب » وليس بمبنيّ لتأثّره بالعامل فإنّه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف « دَراكِ » فإنّه وإن كان نائبا عن « أدرِك » فليس متأثّرا بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنّف أنّ المصدر الموضوعَ موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النّيابة مناب الفعل، لكن المصدر متأثّر بالعامل فأُعْرِبَ لعدم مشابهته الحرفَ، وأسماء الأفعال

غير متأثّرة بالعامل فبُنِيَتْ لمشابهتها الحرفَ في أنّها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثّرةٍ به.

وهذا الذي ذكره المصنّفُ مبنيٌّ على أنّ أسماء الأفعال لا محلّ لها من الإعراب، والمسألةُ خلافيّةٌ وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال إن شاء اللّه.

والرابع شَبَهُ الحرفِ في الافتقار اللازم وإليه أشار بقوله « وكافتقار أُصِّلَا » وذلك كالأسماء الموصولة نحو « الذي » فإنّها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصّلة، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فَبُنِيَتْ.

وحاصل البيتين أنّ البناء يكون في ستّة أبواب : المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال والأسماء الموصولة.

*****

18 ومُعْرَبُ الأسماء ما قد سَلِما من شَبَهِ الحرفِ كأرضٍ وسُمَا

يريد أنّ المعرب خِلافُ المبنيّ، وقد تقدّم أنّ المبنيّ ما أشبه الحرف. فالمعرب ما لم يُشبه الحرف، وينقسم إلى صحيح - وهو ما ليس آخره حرف علّةٍ كأرضٍ - وإلى معتلّ - وهو ما آخره حرف علّةٍ كَسُمَا - وسُمَا لُغَةٌ في الاسم وفيه ستُّ لغات : اسم - بضمّ الهمزة وكسرها - وَسِمٌ - بضمّ السين وكسرها - وسِمًا - بضمّ السّين وكسرها أيضا -.

وينقسم المعرب أيضا إلى متمكّن أمكن - وهو المنصرف - كزيدٍ وعَمْرٍو وإلى متمكّن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ. فغير المتمكّن هو المبني والمتمكّن هو المعرب وهو قسمان : متمكّن أمكن ومتمكّن غير أمكن.

*****

19 وفعلُ أمرٍ ومُضِيٍّ بُنِيا وأعربوا مضارعا إن عَرِيَا
20 من نونِ توكيدٍ مباشرٍ ومِن نونِ إناثٍ كَيَرُعْنَ من فُتِنْ

لمّا فرغ من بيان المُعْرَبِ والمبنيّ من الأسماء شرع في بيان المُعْرَب والمبنيّ من الأفعال. ومذهبُ البصريّين أنّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، فالأصلُ في الفعل البناء عندهم. وذهب الكوفيّون إلى أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء وفي الأفعال. والأوّل هو الصحيح. ونقل ضياءُ الدينِ بنُ العِلْجِ في البسيط أنّ بعض النّحويين ذهب إلى أنّ الإعراب أصل في الأفعال فرعٌ في الأسماء.

والمبنيّ من الأفعال ضربان : أحدهما ما اتُّفِقَ على بناءه وهو الماضي وهو مبنيّ على الفتح نحو « ضربَ وانطلقَ » ما لم يتصل به واوُ جمعٍ فيُضَمُّ أو ضميرُ رفعٍ متحرّك فيُسَكَّنُ. والثاني ما اختُلِفَ في بنائه والرّاجح أنّه مبنيّ، وهو فعل الأمر نحو « اِضربْ » وهو مبنيّ عند البصريّين ومُعْربٌ عند الكوفيين.

والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يُعْربُ إلّا إذا لم تتّصل به نون التّوكيد أو نون الإناث. فمثال نون التّوكيد المباشرة « هل تَضْرِبَنَّ » والفعل معها مبنيّ على الفتح، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة. فإن لم تتصل به لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فصل بينه وبينها ألفُ اثنين نحو « هل تَضْرِبانِّ » وأصله « هل تَضْرِبانِنَّ » فاجتمعت ثلاث نوناتٍ، فحُذِفتْ الأولى وهي نون الرّفع كراهةَ توالي الأمثال، فصار « هل تضربانِّ ».

وكذلك يُعْرَبُ الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطبةٍ نحو « هل تضربُنَّ يا زيدون » و « هل تَضْرِبِنَّ يا حليمةُ ». وأصل « تضربُنَّ » تضربونَّ فحُذِفت النّون الأولى لتوالي الأمثال كما سبق، فصار تَضْرِبُونَّ فحُذِفَتْ الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ، وكذلك تضرِبِنَّ أصلُه تَضْرِبينَنَّ ففُعِلَ به ما فُعِلَ بتضربونَنَّ.

وهذا هو المراد بقوله « وأعربوا مضارعا إن عريا من نون توكيد مباشر » فشَرَطَ في إعرابه أن يعرى من ذلك، ومفهومُه أنّه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنيًّا. فعُلِمَ أنّ مذهبه أنّ الفعل

المضارع لا يُبنى إلّا إذا باشرته نون التّوكيد نحو « هل تَضْرِبَنَّ يا زيدُ »، فإن لم تُباشره أُعْرِبَ وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنّه مبنيٌّ مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل. ونُقِل عن بعضهم أنّه معربٌ وإن اتصلت به نون التّوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث « الهنداتُ يَضْربنَ » والفعل معها مبنيّ على السّكون. ونقل المصنّف رحمه اللّه تعالى في بعض كتبه أنّه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك بل الخلاف موجود وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح.

*****

21 وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ للبِنَا والأصلُ في المبنيِّ أن يُسَكَّنَا

22 ومنه ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضَمْ كأينَ أمسِ حيثُ والسّاكنُ كمْ

الحروف كلُّها مبنيّةٌ إذ لا يَعْتَوِرُها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى الإعراب نحو « أخذتُ من الدّراهم » فالتّبعيض مستفادٌ من لفظ « مِن » بدون الإعراب. والأصل في البناء أن يكون على السكون لأنّه أخفّ من الحركة، ولا يُحَرَّكُ المبنيُّ إلّا لسببٍ كالتّخلّص من التقاء الساكنين. وقد تكون الحركة فتحةً كأينَ وقامَ وإنَّ، وقد تكون كسرةً كأمسِ وجَيْرِ، وقد تكون ضمّةً كحيثُ وهو اسمٌ ومنذُ وهو حرفٌ إذا جررتَ به. وأمّا السكون فنحو « كمْ واضربْ وأجلْ ».

وعُلِمَ ممّا مثّلنا به أن البناء على الكسر والضمّ لا يكون في الفعل بل في الاسم والحرف، وأنّ البناء على الفتح والسّكون يكون في الاسم والفعل والحرف.

*****

23 والرّفعَ والنّصبَ اجعَلنْ إعرابًا لاسمٍ وفعلٍ نحو لنْ أهابَا

24 والاسمُ قد خُصِّصَ بالجرّ كما قد خُصِّصَ الفعلُ بأن ينْجَزِمَا

25 فارفع بضمٍّ وانصِبَنْ فتحًا وجُرّْ كسرًا كذكرُ اللّهِ عبْدَهُ يَسُرّْ

26 واجزم بتسكينٍ وغيرُ ما ذُكِرْ   ينوبُ نحوُ جَا أخو بني نَمِرْ

أنـواعُ الإعـراب أربعـةٌ : الرفـعُ والنّصـبُ والجـرّ والجـزمُ. فأمّا الرفـع والنصـب فيشـتركُ فيهمـا الأسـماء والأفعـال نحـو « زيـدٌ يقـومُ، وإنَّ زيـدًا لن يقـومَ » وأمّا الجـرُّ فيختصّ بالأسـماء نحـو « بزيدٍ »، وأمّا الجزمُ فيختصُّ بالأفعال نحو « لم يضربْ ».

والرّفـعُ يكـون بالضّـمّة والنّصـب يكـون بالفتحـة والجـرّ يكـون بالكسرة والجـزمُ يكـون بالسـكون. ومـا عـدا ذلـك يكـون نائبـا عنه، كما نابت الواو عن الضمّة في « أخـو » واليـاء عن الكسرة في « بني » من قوله « جـاء أخـو بـني نَمِرٍ »، وسـيذكر بعد هـذا مواضـع النيابة.

*****

27 وارفعْ بواوٍ وانصِبَنَّ بالألفْ واجرُرْ بياءٍ ما من الأسْمَا أصِفْ

شرعَ في بيـان مـا يُعْـربُ بالنيابـة عمّـا سـبق ذكـره، والمرادُ بالأسـماء الـتي سيصـفها الأسـماءَ السـتّةَ وهـي : أبٌ وأخٌ وحَمٌ

وهَنُ وفُوهُ وذُو مالٍ. فهذه تُرفَعُ بالواو نحو « جاء أبو زيدٍ » وتُنْصَبُ بالألف نحو « رأيتُ أباهُ » وتُجَرُّ بالياء نحو « مررتُ بأبيه ». والمشهور أنّها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمّة والألف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة. وهذا الذي أشار إليه المصنّف بقوله « وارفعْ بواوٍ إلى آخر البيت »، والصحيح أنّها معربة بحركات مقدّرة على الواو والألف والياء. فالرفع بضمة مقدّرة على الواو والنّصب بفتحة مقدّرة على الألف والجرّ بكسرة مقدّرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنُبْ شيء عن شيء مما سبق ذكرُه.

*****

28 مِن ذاكَ ذو إن صُحْبَةً أبانَا والفَمُ حيثُ الميمُ منه بانَا

أي من الأسماء التي تُرْفَعُ بالواو وتُنْصَبُ بالألف وتُجَرُّ بالياء ذو وفَمٌ. ولكن يُشْترطُ في ذو أن تكون بمعنى صاحب نحو « جاءني ذو مالٍ » أي صاحب مالٍ، وهو المراد بقوله « إن صُحْبَةً أبانَا » أي إن أفهمَ صُحبةً، واحترز بذلك عن ذو

الطّائيّةِ فإنّها لا تُفْهِمُ صُحبةً بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب بل تكون مبنيّةً وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو « جاءني ذو قامَ، ورأيتُ ذو قامَ، ومررتُ بذو قامَ ». وكذلك يُشْتَرَطُ غي إعراب الفم بهذه الأحرف زوالُ الميم منه نحو « هذا فوهُ، ورأيتُ فاهُ، ونظرتُ إلى فيهِ »، وإليه أشار بقوله « والفمُ حيثُ الميمُ منه بانَا » أي انفصلت منه الميم أي زالت منه، فإن لم تَزُلْ منه أُعربَ بالحركات نحو « هذا فَمٌ، ورأيتُ فَمًا، ونظرتُ إلى فَمٍ ».

*****

29 أبٌ أخٌ حَمٌ كذاكَ وهَنُ والنَّقْصُ في هذا الأخيرِ أحسنُ
30 وفي أبٍ وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ وقَصْرُها مِن نَقْصِهنَّ أشهرُ

يعني أنّ أبًا وأخًا وحَمًا تجري مجرى ذو وفَم اللذَيْنِ سبقَ ذكرهما، فتُرْفَعُ بالواو وتُنصبُ بالألف وتُجَرُّ بالياء، نحو « هذا أبوه وأخوه وحَموها » و « رأيتُ أباه وأخاه وحَماها » و « مررتُ بأبيه وأخيه وحَمِيها ». وهذه هي اللغةُ المشهورةُ

في هذه الثلاثة، وسيذكر المُصَنِّفُ في هذه الثلاثة لغتَيْن أُخْرَيَيْنِ.

وأمّا هَنٌ فالفصيحُ فيه أن يُعْرَبَ بالحركات الظاهرة على النّون ولا يكون في آخره حرفُ علّةٍ نحو « هذا هَنُ زيدٍ، ورأيتُ هَنَ زيدٍ، ومررتُ بِهَنِ زيدٍ »، وإليه أشار بقوله « والنّقصُ في هذا الأخير أحسنُ » أي النّقصُ في هَنٍ أحسنُ من الإتمام، والإتمام جائزٌ لكنّه قليل جدّا نحو « هذا هَنُوهُ، ورأيتُ هَنَاهُ، ونظرتُ إلى هَنِيهِ » وأنكرَ الفرّاءُ جوازَ إتمامه وهو مَحْجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على من لم يحفظ.

وأشار المُصنِّفُ بقوله « وفي أبٍ وتالييه يندر إلى آخر البيت » إلى اللغتين الباقيتين في أبٍ وتالييه وهما أخٌ وحَمٌ. فإحدى اللغتين النَّقْصُ وهو حذف الواو والألف والياء والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم نحو « هذا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُها، ورأيتُ أبَهُ وأخَهُ وحَمَها، ومررتُ بأبِهِ وأخِهِ وحَمِها » وعليه قولُه :

بأَبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكرمْ ومَن يُشابِه أبَهُ فما ظَلَمْ

وهذه اللغة نادرةٌ في أبٍ وتالييه، ولهذا قال : « وفي أبٍ وتالييه ينذُرُ » أي يَنْدُرُ النّقْصُ.

واللغة الأخرى في أبٍ وتالييه أن يكون بالألف رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو « هذا أباهُ وأخاهُ وحَمَاها، ورأيتُ أباهُ وأخاهُ وحَمَاها، ومررتُ بأباهُ وأخاهُ وحَمَاها » وعليه قول الشاعر :

إنّ أباها وأبا أباها   قد بلَغَا في المجد غايَتاها

فعلامةُ الرّفع والنّصب والجرّ حركةٌ مقدّرةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور، وهذه اللغةُ أشهرُ من النّقص.

وحاصلُ ما ذكره أنّ في « أب وأخ وحَمٍ » ثلاث لغاتٍ أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقا، والثالثة أن تُحْذَفَ منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر. وأنّ في هَنٍ لغتين إحداهما النّقصُ وهو الأشهرُ، والثانية الإتمامُ وهو قليل.

*****

31 وشَرْطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضَفْنَ لا   لِلْيَا، كَجَا أخو أبيك ذا اعْتِلا

ذكر النّحويّون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطا أربعةً : أحدها أن تكون مُضافةً، واحترز بذلك من ألّا تُضاف فإنّها حينئذ تُعْربُ بالحركات الظّاهرة نحو « هذا أبٌ، ورأيتُ أبًا، ومررتُ بأبٍ ». الثاني أن تُضاف إلى غير ياء المتكلّم نحو « هذا أبو زيدٍ وأخوه وحَمُوهُ »، فإن أُضيفت إلى ياء المتكلّم أُعْرِبتْ بحركاتٍ مقدّرةٍ نحو « هذا أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي »، ولم تُعْرب بهذه الحروف، وسيأتي ذكرُ ما تُعْربُ به حينئذ.

الثالث أن تكون مُكَبَّرَةً، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرةً فإنّها حينئذ تُعْربُ بالحركات الظاهرة نحو « هذا أُبَيُّ زيدٍ وذُوَيُّ مالٍ، ورأيتُ أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ، ومررتُ بأُبَيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ ».

الرابع أن تكون مفردةً، واحترز بذلك من أن تكون مجموعةً أو مُثنَّاةً. فإن كانت مجموعةً أُعْربتْ بالحركات الظاهرة نحو « هؤلاء آباءُ الزّيْدينَ، ورأيتُ آباءَهم، ومررتُ بآبائِهم ». وإن

كانت مثنّاةً أُعْرِبَتْ إعرابَ المُثَنَّى ؛ بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا نحو « هذان أبَوا زيدٍ، ورأيتُ أبويْهِ، ومررتُ بأبويْهِ ».

ولم يذكر المُصنِّفُ رحمه اللّهُ تعالى من هذه الأربعة سِوَى الشّرطين الأوّلَيْن ثمّ أشار إليهما بقوله : « وشرطُ ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا لِلْيَا »، أي شرطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضاف إلى غير ياء المتكلّم، فعُلِمَ من هذا أنّه لا بدّ من إضافتها وأنّه لا بدّ أن تكون إضافتُها إلى غير ياء المتكلّم.

ويمكن أن يُفْهَمُ الشّرطان الآخران من كلامه، وذلك أنّ الضمير في قوله : يُضَفْنَ راجعٌ إلى الأسماء التي سبق ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردةً مُكَبَّرَةً، فكأنّه قال : وشرطُ ذا الإعرابِ أن يُضافَ أبٌ وإخوته المذكورة إلى غير ياء المتكلّم.

واعلم أنّ <ذو> لا تُستَعملُ إلّا مُضافةً ولا تُضافُ إلى مُضْمَرٍ، بل إلى اسمِ جِنْسٍ ظاهرٍ غيرِ صِفَةٍ نحو « جاءني ذو مالٍ »، فلا يجوز « جاءني ذو قائم ».

*****

32 بالألف ارفَعِ المُثَنَّى وكِلَا   إذا بمُضْمَرٍ مُضافًا وُصِلَا

33 كِلتَا كَذاكَ اثنان واثنتانِ كَابنينِ وابنتين يجريانِ

34 وتَخْلُفُ اليَا في جميعها الألفْ جرًّا ونصبًا بعد فتحٍ قد أُلِفْ

ذكر المصنّف - رحمه اللّهُ تعالى - أنّ ممّا تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماءُ السّتّةُ، وقد تقدّم الكلام عليها، ثمّ ذكر المثنّى وهو ما يُعْربُ بالحروف.

وحَدُّهُ أي المثنّى : لفظٌ دالٌّ على اثنين بزيادةٍ في آخره، صالحٌ للتّجريد وعطفِ مثله عليه. فيدخل في قولنا « لفظٌ دالٌّ على اثنين » المثنّى نحو « الزّيدان » والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو « شَفْعٌ »، وخرج بقولنا « بزيادة » نحو « شفعٌ ». وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو « اثنان » فإنّه لا يصلحُ لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول « اثْنٌ ». وخرج بقولنا « وعَطْفِ مثله عليه » ما صَلَحَ للتّجريد وعطف غيره عليه، كالقمَرَيْنِ فإنّه صالح للتّجريد، فتقول : قمرٌ، ولكن يُعْطَفُ عليه مُغايِرُهُ لا مِثْلُهُ نحو « قمر وشمس »، وهو المقصود بقولهم القَمَرَيْنِ.

وأشار المُصنِّفُ بقوله « بالألف ارفع المثنّى وكِلَا » إلى أنّ المثنّى يُرْفَعُ بالألف وكذلك شبه المثنّى، وهو كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنّى، وأشار إليه المُصَنِّفُ بقوله « وَكِلَا ». فما لا يصدق عليه حدُّ المثنّى مما دلّ على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو مُلْحَقٌ بالمثنّى. فكِلَا وكِلتا واثنان واثنتان مُلْحَقةٌ بالمثنّى، لأنّها لا يَصْدُقُ عليها حدُّ المثنّى. ولكن لا يُلْحَقُ كلا وكلتا بالمثنّى إلّا إذا أُضيفا إلى مُضْمَرٍ نحو « جاءني كِلاهما، ورأيتُ كِلَيْهما، وجاءتني كِلتاهما، ورأيتُ كِلْتَيهما، ومررتُ بكِلْتَيْهما ». فإن أُضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو « جاءني كِلَا الرّجلين وكِلتا المرأتين، ورأيتُ كِلَا الرّجلين وكِلتا المرأتين، ومررتُ بكِلَا الرّجلين وكِلْتا المرأتين ». فلهذا قال المُصَنِّفُ « وكِلا إذا بمُضْمَرٍ مُضافًا وُصِلَا ».

ثمّ بيّن أنّ اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين، فاثنتان واثنان مُلْحقان بالمثنّى كما تقدّم وابنان وابنتان مثنّى حقيقةً.

ثمّ ذكر المُصنِّفُ - رحمه اللّهُ تعالى - أنّ الياء تَخْلُفُ الألف في المثنّى والمُلحقِ به في حالتَيْ الجرِّ والنّصب، وأنّ ما قبلها لا يكون إلّا مفتوحا نحو « رأيتُ الزّيدَيْنِ كِلَيْهما، ومررتُ بالزّيدينِ

كِلَيْهما ». واحترز بذلك عن ياء الجمع فإنّ ما قبلها لا يكون إلّا مكسورا نحو « مررتُ بالزَّيْدينِ » وسيأتي ذلك.

وحاصل ما ذكره أنّ المثنّى وما أُلْحِقَ به يُرْفَعُ بالألف، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء. وهذا هو المشهور، والصحيح أنّ الإعراب في المثنّى والملحق به بحركةٍ مقدّرةٍ على الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًّا.

وما ذكره المُصَنِّفُ من أنّ المثنّى والمُلْحقَ به يكونان بالألف رفعًا والياء نصبًا وجرًّا هو المشهورُ في لغة العرب، ومن العرب من يجعل المثنّى والمُلْحَقَ به بالألف مُطْلَقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيقول « جاء الزّيدان كِلاهما، ورأيتُ الزّيدان كِلاهما، ومررتُ بالزّيدان كِلاهما ».

*****

35 وارفع بواوٍ وبِيَا اجْرُرْ وانصِبِ   سالمَ جَمْعِ عامرٍ ومُذْنِبِ

ذكر المُصَنِّفُ قِسْمَين يُعْربانِ بالحروف ؛ أحدهما الأسماء السّتّةُ والثاني المُثنّى وقد تقدّم الكلام عليهما، ثمّ ذكر في هذا البيت القسمَ الثالث وهو جمع المذكّرِ السّالمِ وما حُمِلَ عليه وإعرابُه بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا.

وأشار بقوله « عامرٍ ومُذنِبٍ » إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمعَ وهو قسمان : جامدٌ وصفة. فيُشْتَرَطُ في الجامد أن يكون عَلَمًا لمذكّرٍ عاقلٍ خاليًا من تاء التّأنيث ومن التّركيب. فإن لم يكن عَلَمًا لم يُجْمَعْ بالواو والنّون، فلا يُقالُ في « رجل » رَجُلُونَ، نعم إذا صُغِّرَ جاز ذلك نحو « رُجَيْلٌ، رُجَيْلونَ » لأنّه وصفٌ. وإن كان عَلَمًا لغير مذكّر لم يُجْمَعْ بهما، فلا يُقالُ في زينب زَيْنَبُونَ، وكذا إن كان عَلَمًا لمذكّر غير عاقل فلا يُقال في لاحِقٍ - اسمَ فرسٍ - لاحقون، وإن كان فيه تاءَ التّأنيث فكذلك لاَ يُجْمَعُ بهما، فلا يُقالُ في طَلْحَةَ طَلْحونَ، وأجاز ذلك الكوفيون. وكذلك إذا كان مركّبا فلا يُقال في سيبويه سيبويهون، وأجازه بعضهم.

ويُشْتَرَطُ في الصفة تكون صفةً لمذكّرٍ عاقلٍ خالية من تاء التّأنيث، ليست من باب أفعلَ فعْلاءَ، ولاً من باب فعْلانَ فَعْلى، ولا مما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث. فخرج بقولنا

« صفةً لمذكر » ما كان صفة لمؤنّث، فلا يُقال في حائض حائضون، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفةً لمذكّر غيى عاقل فلا يُقال في سابق - صفة فرس - سابقون. وخرج بقولنا « خالية من تاء التّأنيث » ما كان صفة لمذكر عاقل ولكنّ فيه تاء التّأنيث نحو « علّامة » فلا يُقال علّامون. وخرج بقولنا « ليست من باب أفعل فعلاء » ما كان كذلك نحو « أحمر » فإنّ مؤنثه حمراء، فلا يقال فيه أحمرون. وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو « سكران وسَكْرى »، فلا يُقال « سكرانون ». وكذلك إذا استوى في الوصف المذكّر والمُؤنّثُ نحو « صبور وجريح » فإنّه يقال : رجل صبور وامرأة صبور، ورجل جريح وامرأة جريح، فلا يقال في جمع المذكّر السالم صبورون ولا جريحون.

وأشار المُصَنِّفُ - رحمه اللّهُ تعالى - إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : عامر، فإنّه عَلَمٌ لمُذَكَّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاء التّأنيث ومن التّركيب، فيقال فيه عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أوّلا بقوله : ومُذْنِبِ فإنّه صفة لمذكّر عاقل خالية من تاء التّأنيث وليست من باب أفعل فعلاء

ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث فيقال فيه : مُذْنِبون.

*****

36 وشِبْهِ ذَيْنِ، وبِهِ عِشْرُونَا وبابُهُ أُلْحِقَ، والأَهْلونَا

37 أُولُو وعَالَمونَ، عِلِّيُّونَا وأَرَضُونَ شَذَّ، والسِّنُونَا

38 وبابُهُ، ومثل حينٍ قد يَرِدْ ذا البابُ، وهْوَ عند قومٍ يَطَّرِدْ

أشار المُصَنِّفُ - رحمه اللّهُ تعالى - بقوله : وشِبْهِ ذيْنِ إلى شبه عامرٍ، وهو كلّ عَلَمٌ مُسْتَجْمِعٌ للشروط السّابق ذكرُها كمحمّد وإبراهيم، فتقول : محمّدون وإبراهيمون. وإلى شبه مُذْنِبٍ، وهو كلُّ صفة اجتمع فيها الشّروط، كالأفضل والضرّاب ونحوهما، فتقول : الأفضلون والضرّابون، وأشار بقوله « وبه عشرون » إلى ما أُلْحِقَ بجمع المذكّر السالم في إعرابه بالواو رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا.

وجمع المذكّر السّالم هو ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ووُجِدَ فيه الشّروط التي سبق ذكرها، فما لا واحد له من لفظه أو له واحدٌ غير مستكمل للشّروط فليس بجمع مذكّر سالم، بل هو مُلْحقٌ به. فعشرون وبابُه - وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلْحَقٌ بجمع المذكّر السّالم لأنّه لا واحد له من لفظه، إذ لا يُقال عِشْرٌ، وكذلك أَهْلونَ مُلْحَقٌ به لأنّ مفرده - وهو أهل - ليس فيه الشروط المذكورة، لأنّه اسم جنس جامد كرجل. وكذلك « أولو » لأنّه لا واحد له من لفظه. وعالَمونَ جمع عالَم، وعالَم كرجلٍ اسمُ جنس جامد. وعِلِّيُّونَ اسم لأعلى الجنّة، وليس فيه الشّروط المذكورة لكونه لما لا يعقل. وأرضون جمع أرضٍ، وأرضٌ اسم جنس جامد مؤنّث. والسّنون جمع سَنَة، والسّنة اسمُ جنس مؤنث. فهذه كلُّها مُلْحَقَةٌ بالجمع المذكّر لما سبق من أنّها غير مستكملة للشروط.

وأشار بقوله « وبابُه » إلى باب سنة، وهو كلُّ اسم ثلاثيّ حُذِفتْ لامه وعُوِّضَ عنها هاء التّأنيث ولم يُكَسَّرْ، كمائة ومِئِين وثُبَةٍ وثُمِينَ. وهذا الاستعمال شائعٌ في هذا ونحوه، فإن كُسِّرَ كشَفَةٍ وشِفاهٍ لم يُسْتَعمَل كذلك إلّا شذوذاً، كظُبَة فإنّهم كسَّروه

على ظُباة وجمعوه أيضا بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا فقالوا : ظُبُونَ وَظُبينَ.

وأشار بقوله : ومثلَ حينَ قد يَرِدْ ذا البابُ، إلى أنّ سنين ونحوه قد تلزمه الياء ويُجْعَلُ الإعرابُ على النّون فتقول : هذه سِنينٌ ورأيتُ سنينًا ومررتُ بسنينٍ. وإن شئتَ حذفتَ التَّنوين وهو أقلُّ من إثباته واختُلِفَ في اطّراد هذا والصحيح أنّه لا يطّردُ وأنّه مقصور على السّماع، ومنه قولُه صلّى اللّه عليه وعلى آله : {اَللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ}، في إحدى الرِّوايتين.

*****

39 ونونَ مجموعٍ وما به التحقْ فافتَحْ، وقَلَّ مَنْ بكسره نَطَقْ

40 ونونُ ما ثُنِّيَ والمُلْحَقِ به بعكسِ ذاكَ استعملوه فانتبه

حقُّ نون الجمع وما ألحق به الفتحُ، وقد تُكْسَرُ شذوذًا ومنه قوله :

عرفنا جعفرًا وبني أبيه   وأَنْكَرْنا زَعَانِفَ آخرينِ

وليس كسرها لغةً خلافا لمن زعم ذلك. وحقُّ نون المثنّى والمُلحق به الكَسْرُ، وفتحُها لغةٌ. وظاهر كلام المُصَنِّفِ - رحمه اللّهُ تعالى - أنّ فتح النّون في التّثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة وليس كذلك، بل كسرُها في الجمع شاذٌّ وفتحُها في التّثنية لغةٌ كما قدّمناه. وهل يختصّ الفتحُ بالياء أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المُصَنِّفِ الثاني.

ومن الفتح مع الألف قول الشّاعر :

أعرفُ منها الجِيدَ والعَيْنانا   ومَنْخِرَيْنِ أشبها ظَبيانا

وقد قيل إنّه مصنوع فلا يُحْتَجُّ به.

*****

41 وما بِتَا وألفٍ قد جُمِعَا   يُكْسَرُ في الجَرِّ وفي النّصبِ معا

لمّا فرغ من الكلام على الذي تَنُوب فيه الحروف عن الحركات شَرَعَ في ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركة وهو قسمان ؛

أحدهما جمعُ المؤنّثِ السالمُ نحو مسلماتٍ، وقيّدنا بالسالم احترازا عن جمع التّكسير وهو ما لم يسلَم فيه بناءُ واحده نحو « هنود »، وأشار إليه المصنّف - رحمه اللّه تعالى - بقوله « وما بِتَا وألفٍ قد جُمِعا » أي جمع بالألف والتاء المزيدتين فخرج نحو « قُضاة » فإنّ ألِفَه غيرُ زائدةٍ بل هي منقلبة عن أصلٍ وهو الياء، لأنّ أصله قُضَيَةٌ. ونحو أبياتٍ فإنّ تاءه أصلية والمراد منه ما كانت الألف والتّاء سببا في دلالته على الجمع نحو هِندَاتٍ، فاحترز بذلك عن نحو « قُضاةٍ وأبياتٍ » فإنّ كلَّ واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء وإنّما هو بالصّيغةِ. فاندفع بهذا التّقرير الاعتراضُ على المُصَنِّفِ بمثل قُضاةٍ وأبياتٍ وعُلِمَ أنّه لا حاجة إلى أن يقول بألف وتاء مزيدتين، فالباء في قوله « بِتَا » متعلّقة بقوله جُمِع.

وحكم هذا الجمع أن يُرفَعَ بالضمّة ويُنْصبَ ويُجَرَّ بالكسرة نحو « جاءني هنداتٌ، ورأيتُ هنداتٍ ومررتُ بهنداتٍ » فنابت فيه الكسرة عن الفتحة وزعم بعضُهم أنّه مبنيّ في حالة نصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه.

*****

42 كذا أولاتُ والذي اسمًا قد جُعِلْ   كأذْرِعاتٍ فيه ذا أيضا قُبِلْ

أشار بقوله « كذا أولات » إلى أنّ أولات تجري مجرى جمع المؤنّث السالم في أنّها تُنْصَبُ بالكسرة وليست بجمع مؤنث سالم بل هي مُلْحَقَةٌ به، وذلك لأنّها لا مفرد لها من لفظها.

ثمّ أشار بقوله « والذي اسمًا قد جُعِلْ » إلى أنّ ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحق به نحو « أذرعاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التّسمية به ولا يُحْذَفُ منه التّنوين نحو « هذه أذْرِعاتٌ، ورأيتُ أذْرِعاتٍ، ومررتُ بأذْرِعاتٍ »، هذا هو الصحيح. وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما أنّه يُرفعُ بالضمّة ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالكسرة ويُزالُ منه التّنوين نحو « هذه أذْرِعاتُ، ورأيتُ أذْرِعاتِ، ومررتُ بأذْرِعاتِ ». والثاني أنّه يُرْفَعُ بالضّمّةِ ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالفتحة ويُحْذَفُ منه التّنوين نحو « هذه أذْرعاتُ، ورأيتُ أذْرعاتَ، ومررتُ بأذْرعاتَ ».

*****

43 وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرف   ما لم يُضَفْ أو يَكُ بعدَ أَلْ رَدِفْ

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ وهو الاسمُ الذي لا ينصرف، وحكمه أنّه يُرْفَعُ بالضّمّةِ نحو « جاء أحمدُ »، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالفتحة نحو « رأيتُ أحمدَ، مررتُ بأحمدَ »، فنابتْ الفتحةُ عن الكسرةِ. هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام، فإن أُضيفَ جُرَّ بالكسرة نحو « مررتُ بأحمدِكم »، وكذا إذا دخله الألفُ واللامُ نحو « مررتُ بالأحمدِ » فإنّه يُجَرُّ بالكسرة.

*****

44 واجعلْ لِنَحْوِ يفعلانِ النُّونَا   رفعًا وتَدْعينَ وتسألونا
45 وحَذْفُها للجزمِ والنَّصبِ سِمَهْ   كَلَمْ تكوني لِتَرومِي مَظْلَمَهْ

لمّا فَرَغَ من الكلام على ما يُعْرَبُ من الأسماء بالنّيابةِ شَرَعَ في ذكر ما يُعْرَبُ من الأفعال بالنّيابةِ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ. فأشار بقوله « يفعلان » إلى كلِّ فعلٍ اشتمل على ألِفِ اثنين سواء كان في أوّلِه الياء نحو « يضربان » أو التّاء نحو « تضربان ». وأشار بقوله « وتَدْعينَ » إلى كلِّ فعلٍ اتّصل به ياءُ مُخاطَبَةٍ نحو « أنتِ تضربين ». وأشار بقوله « وتسألون » إلى كلِّ فعلٍ اتصل به واوُ الجمع نحو « أنتم تضربون » سواء كان في أوّله التّاءُ كما مُثِّلَ أو الياء نحو « الزّيْدونَ يضربون ».

فهذه الأمثلة الخمسة وهي : يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، تُرْفَعُ بثبوت النّون وتُنْصبُ وتُجْزَمُ بحذفها. فنابت النّون فيه عن الحركة التي هي الضّمّةُ نحو « الزّيدانِ يفعلانِ » فيفعلان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثُبوتُ النُّون، وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بحذفها نحو « الزّيدان لن يقومَا، ولم يَخرُجَا ». فعلامةُ النّصبِ والجزمِ سقوطُ النّونِ من يقوما ويخرجا، ومنه قولُه تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾.

*****

46 وسَمِّ مُعْتَلًّا من الأسماء ما كالمصطفى والمُرتقي مكارمَا

47 فالأوَّلُ الإعرابُ فيه قُدِّرَا جميعُه، وهْوَ الذي قد قُصِرَا

48 والثّانِ منقوصٌ، ونَصبُهُ ظَهَرْ ورفعُهُ يُنْوى كذا أيضًا يُجَرّ

شرع في ذكر إعراب المعتلّ من الأسماء والأفعال، فذكر أنّ ما كان مثل « المصطفى والمُرْتَقي » يُسَمَّى مُعْتَلًّا، وأشار بالمصطفى إلى ما في آخره ألفٌ لازمة قبلها فتحةٌ مثل « عَصَا ورَحَى »، وأشار بالمُرتقي إلى ما في آخره ياءٌ مكسورٌ ما قبلها نحو « القاضي والدَّاعي ».

ثمّ أشار إلى أنّ ما في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميع حركاتِ الإعرابِ : الرّفعُ والنّصبُ والجرُّ، وأنّهُ يُسمَّى المقصور. فالمقصور هو الاسمُ المُعربُ الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ، فاحترز بالاسم من الفعل نحو « يَرْضَى »، وبالمُعربِ من المبنيّ نحو إذا، وبالألفِ من المنقوص نحو القاضي كما سيأتي إن شاء الله، وبـ« لازمة » من المثنّى في حالة الرّفع نحو « الزّيدان » فإنّ ألفه لا تلزمه، إذ تُقْلَبُ ياءً في الجرّ والنّصب نحو « رأيتُ الزَّيْدَيْنِ ».

وأشار بقوله « والثّانِ منقوص » إلى المُرتقي. فالمنقوص هو الاسمُ المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المُرتقي. فاحترز بالاسم عن الفعل نحو « يرمي »، وبالمعرب عن المبنيّ نحو « الذي »، وبقولنا « قبلها كسرة » عن التي قبلها سكون نحو « ظَبْيٌ ورَمْيٌ » فهذا معتلّ جارٍ مجرى الصحيح في رفعه بالضّمّة ونصبه بالفتحة وجرّه بالكسرة.

وحُكْمُ هذا المنقوص أنّه يظهرُ فيه النّصبُ نحو « رأيتُ القاضيَ »، وقال اللّه تعالى ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ ويُقَدَّرُ فيه الرّفعُ والجرُّ لثقلهما على الياء نحو « جاء القاضي، ومررتُ بالقاضي »، فعلامة الرّفع ضمّةٌ مقدّرةٌ على الياء وعلامة الجرّ كسرةٌ مقدّرةٌ على الياء.

وعُلِمَ ممّا ذكر أنّ الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمّةٌ، نعم إن كان مبنيًّا وُجِدَ ذلك فيه نحو هُوَ. ولم يوجد ذلك في المعرب إلّا في الأسماء السّتّةِ في حالة الرّفع نحو « جاء أبوهُ »، وأجاز ذلك الكوفيّون في موضعين آخرين ؛ أحدهما ما سُمِّيَ به من الفعل نحو : يدعو ويغزو، والثاني ما كان أعجميًّا نحو : سَمَنْدُو وقَمَنْدُو.

*****

49 وأيُّ فعلٍ آخرٌ منه ألفْ   أو واوٌ أو ياءٌ فمُعْتلًّا عُرِفْ

أشار إلى أنّ المعتلّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمّةٌ نحو يَغْزُو، أو ياء قبلها كسرة نحو يرمي، أو ألف قبلها فتحةٌ نحو يخشى.

*****

50 فالألفَ انْوِ فيهِ غيرَ الجزمِ   وأبْدِ نصبَ ما كيدعو يرمي

51 والرّفعَ فيهما انْوِ واحذف جازمًا   ثلاثهنّ، تَقْضِ حُكْمًا لازمًا

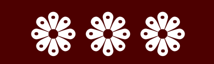
ذكر في هذين البيتين كيفيّة الإعراب في الفعل المعتلّ، فذكر أنّ الألف يُقَدَّرُ فيها غيرُ الجزمِ وهو الرّفعُ والنّصبُ نحو « زيدٌ يخشى » فيخشى مرفوع وعلامةُ رفعه ضمّةٌ مقدّرةٌ على الألف.

و « لن يخشى » فيخشى منصوب وعلامة النّصب فتحةٌ مقدّرةٌ على الألف. وأمّا الجزمُ فيظهرُ لأنّه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخر نحو « لم يَخْشَ ».

وأشار بقوله « وأبْدِ نصبَ ما كيدعو يرمي » إلى أنّ النّصب يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو « لن يَدْعُوَ ولن يَرْمِيَ ».

وأشار بقوله « واحذف جازمًا ثلاثهنّ » إلى أنّ الثلاث - وهي الألف والواو والياء - تُحْذَفُ في الجزم نحو « لم يَخْشَ، ولم يَغْزُ، ولم يَرْمِ »، فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء.

وحاصل ما ذكره أنّ الرّفع يُقَدَّرُ في الألف والواو والياء، وأنّ الجزمَ يظهر في الثلاثة بالحذف، وأنّ النّصب يظهر في الياء والواو ويُقَدَّرُ في الألف.



النّكرة والمعرفة

52 نكرةٌ قابلُ أَلْ مُؤَثِّرَا   أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرَا

النّكرة ما يقبل ألْ وتُؤَثِّرُ فيه التّعريفَ، أو يقع موقع ما يقبلُ أَلْ. فمثالُ ما يقبل أَلْ وتُؤَثِّرُ فيه التّعريفَ رجلٌ فتقول الرّجلُ، واحترز بقوله « وتُؤَثِّرُ فيه التّعريفَ » ممّا يقبل ألْ ولا تُؤَثِّرُ فيه التّعريف، كعبّاس عَلَمًا، فإنّك تقول فيه العبّاس، فتُدْخلُ عليه ألْ لكنّها لم تُؤَثِّرْ فيه التّعريفَ لأنّه معرفةٌ قبل دخولها عليه. ومثال ما وقع موقع ما يقبل ألْ ذُو التي بمعنى صاحب نحو « جاءني ذو مالٍ » أي صاحبُ مالٍ، فذو نكرةٌ وهي لا تقبل ألْ لكنّها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل ألْ نحو الصاحب.

*****

53 وغيرُه معرفةٌ كَهُمْ وذِي   وهندَ وابني والغلامِ والذي

أي غيرُ النّكرةِ المعرفةُ، وهي ستّةُ أقسام : المضمرُ كَهُمْ واسمُ الإشارةِ كَذي والعَلَمُ كحليمةَ والمُحَلّى بالألف واللام كالغلام والموصولُ كالذي وما أُضيفَ إلى واحد منها كابني وسنتكلّم على هذه الأقسام إن شاء اللّه تعالى.

*****

54 فما لِذي غَيْبَةٍ أو حضورِ   كأنتَ وهْوَ سمِّ بالضّميرِ

يشير إلى أنّ الضمير ما دلّ على غَيْبَةٍ كَهُوَ، أو حضورٍ وهو قسمان : أحدهما ضمير المخاطَب نحو أنتَ، والثاني ضمير المتكلّم نحو أنا.

*****

55 وذو اتّصالٍ منه ما لا يُبْـتَدَا   ولا يلـــي إلّا اختـيـارًا أبدَا

56 كالياء والكاف من ابني أكرمَكْ والياء والها من سَليهِ ما مَلَكْ

الضمير البارزُ ينقسم إلى متّصل ومنفصل ؛ فالمتّصل هو الـذي لا يُبْتَـدَأُ بـه كالكـاف من أكرمـك ونحـوه ولا يقـع بعـد إلّا في الاختيار، فلا يُقال ما أكرمتُ إلّاكَ إلّا شذوذا.

*****

57 وكلُّ مضمَرٍ له البِنَا يجبْ   ولفظُ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ

المُضمراتُ كلُّها مبنيّةٌ لشبهها بـالحروف في الجمـود، ولـذلك لا تُصَـغَّرُ ولا تُثَنّى ولا تُجْمـعُ. وإذا ثبتَ أنّهـا مبنيّـةٌ فمنهـا مـا يشترك فيه الجرُّ والنّصبُ وهو كلُّ ضميرِ نصبٍ أو جرٍّ متّصـل نحو : أكرمتُكَ ومررتُ بك وإنّه ولـه. فالكـاف في أكرمتُك في

موضع نصب، وفي بك في موضع جرّ، والهاء في إنّه في موضع نصب، وفي له في موضع جرّ.

ومنها ما يشترك فيه الرّفعُ والنّصبُ والجرّ وهو نا، وأشار إليه بقوله :

58 للرّفعِ والنّصبِ وجرٍ نَا صَلَحْ   كاعرِفْ بنا فإنّنا نِلْنَا المِنَحْ

أي صَلَحَ لفظُ نا للرّفعِ نحو نِلْنا، وللنّصبِ نحو فإنَّنا، وللجرِّ نحو بِنَا.

وممّا يُستعملُ للرّفعِ والنّصب والجرّ الياءُ، فمثالُ الرّفعِ نحو اضربي ومثالُ النّصب نحو أكرمني، ومثالُ الجرِّ نحو مرَّ بي. ويُستعمَلُ في الثلاثة أيضا هُمْ، فمثال الرّفعِ هم قائمون، ومثال النّصب أكرمتهم، ومثال الجرِّ لهم.

وإنّما لم يذكرِ المُصنِّفُ الياء وهم لأنّهما لا يشبهان نا من كلِّ وجه، لأنّ نا تكون للرّفعِ والنّصبِ والجرِّ والمعنى واحدٌ، وهي ضمير متّصلٌ في الأحوال الثلاثة بخلاف الياء فإنّها - وإن استُعْملت للرفع والنّصب والجرِّ وكانت ضميرا متّصلًا في الأحوال الثلاثة - لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة،

لأنّها في حال الرّفع للمُخاطَبِ وفي حالتيْ النّصبِ الجرِّ للمتكلّم، وكذلك « هم » لأنّها - وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة - فليست مثلَ نا لأنّها في حالة الرّفع ضميرٌ منفصلٌ وفي حالتيْ النّصبِ والجرِّ ضمسر متّصل.

*****

59 وألفٌ والواوُ والنّونُ لِمَا   غابَ وغيرِه، كقامَا واعْلَمَا

الألف والواو والنّون من ضمائر الرّفع المتّصلة، وتكون للغائب وللمخاطَب. فمثال الغائب « الزّيدانِ قاما، والزّيدونَ قاموا، والهِنْداتُ قُمْنَ »، ومثالُ المخاطَبِ « اِعْلما، واعلموا، واعلمنَ ». ويدخل تحت قول المصنّف « وغيره » المخاطَبُ والمتكلّم، وليس هذا بجيّد لأنّ الثلاثة لا تكون للمتكلّم أصلا بل إنّما تكون للغائب أو المخاطَبِ كما مثّلنا.

*****

60 ومِنْ ضميرِ الرّفعِ ما يَسْتَتِرُ كافعل أوافِقْ نَغْتَبِطْ إذ تشكرُ

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه. والمراد بواجب الاستتار ما لا يَحُلُّ محلَّهُ الظّاهرُ، والمراد بجائز الاستتار ما يَحُلُّ مَحَلَّه الظّاهرُ.

وذكر المصنّف رحمه اللّهُ تعالى في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعةً : الأوّل، فعلُ الأمرِ للواحد المخاطَبِ كافعل، والتّقدير أنتَ. وهذا الضمير لا يجوز إبرازه لأنّه لا يحُلُّ محلَّه الظّاهر، فلا تقول : اِفعل زيدٌ. فأمّا « اِفعل أنتَ » فأنتَ تأكيد للضمير المستتر في « افعل » وليس بفاعل لافعل لصحّة الاستغناء عنه، فتقول افعل. فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو : اضربي، واضربا، واضربوا، واضربن.

الثاني : الفعل المضارع الذي في أوّله الهمزة نحو « أوافقُ » والتّقدير أنا، فإن قلتَ أوافقُ أنا كان أنا تأكيدًا للضمير المستتر.

الثالث : الفعل المضارع الذي في أوّله النّون نحو : « نغتبط » أي نحن.

الرابع : الفعل المضارع الذي في أوّله التّاء لخطاب الواحد نحو « تَشْكُرُ » أي أنتَ. فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو « أنتِ تفعلين، وأنتما تفعلان، وأنتم تفعلون، وأنتنّ تفعلنَ ». هذا ما ذكره المُصَنِّفُ رحمه اللّه تعالى.

ومثال جائز الاستتار : زيدٌ يقومُ أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار لأنّه يحُلُّ محلَّهُ الظّاهر فتقول : زيدٌ يقوم أبوه، وكذلك كلُّ فعلٍ أُسْنِدَ إلى غائبٍ أو غائبة نحو « حليمةُ تقومُ » وما كان بمعناه نحو زيدٌ قائمٌ أي هُوَ.

*****

61 وذو ارتفاعٍ وانفصالٍ : أنا هُو   وأنتَ والفروعُ لا تشتبهُ

تقدّم أنّ الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلامُ في المُستتر. والبارز ينقسم إلى متّصل ومنفصل. فالمتّصل يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، وسبق الكلام في ذلك. والمنفصل يكون مرفوعًا ومنصوبًا ولا يكون مجرورًا.

وذكر المصنّف في هذا البيت المرفوعَ المنفصل وهو اثنا عشر : أنا للمتكلّم وحده، ونحنُ للمتكلّم المشارَكِ أو المُعَظِّمِ نفسَهُ، وأنتَ للمخاطَبِ، وأنتِ للمخاطَبَةِ، وأنتما للمخاطَبينِ أو المُخاطَبتين، وأنتم للمخاطَبينَ، وأنتنَّ للمخاطباتِ، وهو للغائب، وهي للغائبة، وهما للغائبين أو الغائبتين، وهم للغائبين، وهنّ للغائباتِ.

*****

62 وذو انتصابٍ في انفصالٍ جُعِلَا إيّايَ والتّفريع ليس مُشْكِلَا

أشار في هذا البيتِ إلى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر : إيّايَ للمتكلّم وحده، وإيّانا للمتكلّم المُشارَكِ أو المُعَظِّمِ نفسه، وإيّاكَ للمخاطَبِ، وإيّاكِ للمخاطَبَةِ، وإيّاكما للمخاطَبينِ أو

المُخاطَبَتين، وإيّاكم للمخاطَبينَ، وإيّاكنّ للمخاطَباتِ، وإيّاهُ للغائب، وإيّاها للغائبة، وإيّاهما للغائبين أو الغائبتين، وإيّاهم للغائبين، وإيّاهنّ للغائبات.

*****

63 وفي اختيارٍ لا يجيءُ المُنفصل   إذا تأتّى أنْ يجيء المُتَّصِل

كلُّ موضعٍ أمكنَ أن يُؤتى فيه بالضمير المُتّصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل إلّا فيما سيذكره المُصَنِّفُ رحمه اللّه تعالى. فلا تقول في أكرمْتُك أكرمتُ إيّاكَ لأنّه يمكن الإتيانُ بالمتّصل فتقول : أكرمتُكَ. فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتّصل تعيّنَ المنفصل، نحو إيّاكَ أكرمتُ، وقد جاء الضمير في الشّعْر منفصلا مع إمكان الإتيانِ به متّصلا.

*****

64 وصِلْ أوِ افصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ ومَا أشبَهَهُ، في كُنْتُهُ الخُلْفُ انتمى

65 كذاكَ خِلْتَنِيهِ، واتِّصـــالَا أختارُ، غيري اختارَ الانفصالَا

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يُؤْتى فيها بالضّمير منفصلًا مع إمكان أن يُؤْتى به متّصلًا. فأشار بقوله « سَلْنِيهِ » إلى ما يتعدّى إلى مفعولين الثّاني منهما ليس خبرًا في الأصل وهما ضميران نحو « الدّرهمُ سَلْنِيهِ » فيجوز لك في هاء سلنيه الاتصال نحو : سَلْنِيهِ، والانفصال نحو : سَلْني إيّاهُ، وكذلك كلُّ فعلٍ أشبهه نحو : الدّرهمُ أَعْطَيْتُكَهُ وأَعْطَيْتُكَ إيّاهُ.

وظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ رحمه اللّه تعالى أنّه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النّحويين. وظاهر كلام سيبويه أنّ الاتّصال فيها واجبٌ وأنّ الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله « في كُنْتُهُ الخُلْفُ انتهى » إلى أنّه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميرًا فإنّه يجوز اتصاله وانفصاله. واختُلِفَ في المُخْتارِ منهما، فاختار المصنّف الاتصال نحو : كُنْتُهُ،

واختار سيبويه الانفصال نحو : كنتُ إيّاه. تقول : الصّديق كُنْتُهُ، وكنتُ إيّاهُ.

وكذلك المختار عند المصنّف الاتصال في نحو : خِلْتَنِيهِ، وهو كلُّ فعل تعدّى إلى مفعولين الثّاني منهما خبرٌ في الأصل، وهما ضميران. ومذهب سيبويه أنّ المختار في هذا أيضا الانفصال نحو : خِلْتَنِي إيّاهُ، ومذهبُ سيبويه أرجَحُ لأنّه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه وهو المُشَافِهُ لهم.

*****

66 وقَدِّمِ الأخَصَّ في اتّصالِ   وقَدِّمَنْ ما شِئْتَ في انفصالِ

ضميرُ المتكلّم أخصُّ من ضمير المخاطَبِ، وضمير المخاطَبِ أخصُّ من ضمير الغائب. فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصُّ من الآخر، فإن كانا متّصلين وَجَبَ تقديمُ الأخصِّ منهما، فتقول : الدّرهمُ أعْطَيْتُكَهُ وأعْطَيْتَنِيهِ، بتقديم الكاف والياء على الهاء لأنّهما أخصّ من الهاء، لأنّ الكافَ

للمخاطَبِ والياء للمتكلّم والهاء للغائب، ولا يجوز تقديمُ الغائب مع الاتّصال، فلا تقول : أعْطَيْتُهُوكَ ولا أعْطَيْتَهُونِي، وأجازه قومٌ. ومنه ما رواه ابنُ الأثير في غريب الحديث من قول عثمانَ رضي اللّه عنه : أَرَاهُمُنِي الباطلُ شَيْطانًا. فإنْ فُصِلَ أحدُهما كنتَ بالخيار، فإن شئتَ قدّمتَ الأخصَ فقلتَ : الدّرهمُ أعْطَيْتُكَ إيّاهُ، وأعْطَيْتَنِي إيّاهُ. وإن شِئْتَ قدَّمْتَ غيرَ الأخَصِّ فقلتَ : أعْطَيْتُكَ إيّاهُ، وأعْطَيْتَهُ إيّايَ. وإليه أشار بقوله « وقَدِّمَنَ ما شِئْتَ في انفصال »، وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه بل إنّما يجوز تقديمُ غيرِ الأخصّ في الانفصال عند أمْنِ اللَّبْسِ، فإن خِيفَ لَبْسٌ لم يَجُزْ. فإن قلتَ : زيدٌ أعْطَيْتُكَ إيّاهُ، لم يَجُزْ تقديم الغائب، فلا تقول : زيدٌ أعْطَيْتُهُ إيّاك، لأنّه لا يُعْلَمُ هل زيد مأخوذٌ أو آخذٌ.

*****

67 وفي اتّحادِ الرُّتبةِ الزَمْ فَصْلَا وقد يُبيحُ الغيبُ فيه وَصْلَا

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتّحدا في الرّتبةِ - كأنْ يكونا لمُتَكلّمين أو مُخاطَبينَ أو غائبين - فإنّه يلزم الفصل في أحدهما، فتقول : أعْطَيْتَني إيّايَ، وأعْطَيْتُكَ إيّاكَ، وأعْطَيْتُهُ إيّاهُ، ولا يجوز اتّصال الضّميرين، فلا تقول : أعْطَيْتَنِيني، ولا أعْطَيْتُكَكَ، ولا أعْطَيْتُهُوهُ. نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو : الزّيدان الدّرهمُ أعْطَيْتُهُمَاهُ، وإليه أشار بقوله في الكافية :

مع اختلافٍ ما، ونحو ضمِنَتْ   إيّاهُمُ الأرضُ الضّرورةُ اقتَضتْ

وربّما أُثْبِتَ هذا البيت في بعض نُسَخ الألفيّة وليس منها.
وأشار بقوله « ونحو ضمنت إلى آخر البيت » إلى أنّ الإتيانَ بالضّمير منفصلًا في موضعٍ يجب فيه اتّصاله ضرورة. وقد تقدّم ذكرُ ذلك.

*****

68 وقبلَ يا النّفسِ مع الفعل التُزِمْ   نونُ وقايةٍ، ولَيْسِي قد نُظِمْ

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلّم لحقته لزومًا نونٌ تُسَمَّى نونَ الوقاية، وسُمِّيَتْ بذلك لأنّها تَقِي الفعلَ من الكسر وذلك نحو « أكرَمَنِي، ويُكْرِمُنِي، وأكْرِمْنِي »، وقد جاء حذفها مع ليس شذوذًا. واختُلِفَ في أفعلَ في التّعجُّبِ : هل تلزمه نونُ الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أفْقَرَني إلى عفو اللّه، وما أفْقَرِي إلى عفو اللّه، عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنّها تلزم.

*****

69 ولَيْتني فَشَا، ولَيْتِي نَـــدَرَا   ومعْ لَعَلَّ اعكِسْ وكُنْ مُخَيَّرَا

70 في الباقياتِ واضْطِرارًا خَفَّفَا   مِنِّي وعَنِّي بعضُ مَنْ قد سَلَفَا

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف، فذكر لَيْتَ وأنّ نون الوقاية لا تُحْذَفُ منها إلّا نُدُورًا. والكثير في

لسان العرب ثبوتها، وبه ورد القرآن، قال تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾.

وأمّا لعلّ فذكر أنّها بعكس لَيْتَ، فالفصيحُ تجريدُها من النّون كقوله تعالى - حكايةً عن فرعون - : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾، ويقِلُّ ثبوتُ النُّونِ.

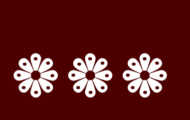
ثمّ ذكر أنّك بالخيار في الباقيات، أي في باقي أخوات ليت ولعلّ - وهي : إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ - فتقول : إنِّي وإنَّني، وأنِّي وأنَّني، وكأنّي وكأنَّني، ولكنِّي ولكنَّنِي.

ثمّ ذكر أنّ « مِن وعن » تلزمهما نون الوقاية، فتقول : مِنِّي وعَنِّي - بالتّشديد - ومنهم من يحذف النّون فيقول : مِنِي وعَنِي - بالتّخفيف - وهو شاذٌّ.

*****

71 وفي لَدُنّي لَدُنِي قلّ، وفي قدْني وقَطْنِي الحذفُ أيضا قد يَفِي

أشار بهذا إلى أنّ الفصيحَ في لَدُنّي إثباتُ النّون، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾، ويقلُّ حذفها كقراءة مَن قرأ مِن لَدُنِي بالتّخفيف. والكثير في « قَدْ وقَطْ » ثبوتُ النّون نحو <قَدْنِي وقَطْنِي>، ويقلّ الحذفُ نحو « قَدِي وقَطي »، أي حسبي، وقد يجتمع الحذفُ والإثباتُ.



العَلَم

72 اسمٌ يُعَيِّنُ المُسمّى مُطْلقَا   عَلَمُهُ كجَعْفرٍ وخِرْنِقَا

73 وقَرَنٍ وعَدَنٍ ولاحِـــقِ   وشَذْقَمٍ وهَيْلَةٍ وواشِقِ

العَلَمُ هو الاسمُ الذي يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مطلقا، أي بلا قَيْدِ التّكلُّمِ أو الخطاب أو الغيبة. فالاسم جنسٌ يشمل النّكرةَ والمعرفة. و «يُعَيِّنُ مُسمَّاهُ » فصل أخرج النّكرة، و « بلا قَيْدٍ » أخرج بقيّة

المعارف كالمُضْمَرِ فإنّه يُعَيِّنُ مُسمّاهُ بقيد التّكلّم كأنا أو الخطاب كأنتَ، أو الغيبة كهُوَ. ثمّ مَثَّلَ المُصَنِّفُ رحمه اللّه تعالى بأعلامِ الأناسيِّ وغيرهم تنبيها على أنّ مُسمّياتِ الأعلام العقلاء وغيرُهم من المألوفات، فجعفر اسمُ رجلٍ، وخِرْنِقُ اسم امرأة من شعراء العرب وهي أختُ طَرَفَةَ بن العبدِ لأمّه. وقَرَنٌ اسمُ قبيلة، وعدن اسمُ مكان، ولاحق اسمُ فرس، وشَذْقَم اسمُ جملٍ، وهَيْلَة اسمُ شاةٍ، وواشِق اسمُ كلبٍ.

*****

74 واسمًا أتى وكُنْيَةً ولقَبَا وأَخِّرَنْ ذا إن سِواهُ صَحِبَا

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : اسمٌ وكُنْيَةٌ ولقبٌ. والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لقبٍ كزيدٍ وعَمْرٍو، وبالكُنيةِ ما كان في أوّله أبٌ أو أمٌّ كأبي عبدِ اللّه وأمِّ الخير، وباللقب ما أشعر بمَدْحٍ كزين العابدين أو ذمٍّ كأنفِ النّاقةِ.

وأشار بقوله « وأخِّرن ذا – إلخ » إلى أنّ اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُه كزيدٍ أنف النّاقةِ، ولا يجوز تقديمُه على الاسم، إلّا قليلا، فلا تقول أنف النّاقة زيدٌ.

وظاهر كلام المُصنّف رحمه اللّه تعالى أنّه يجب تأخير اللقب إذا صَحِبَ سِواه، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسمُ والكُنيةُ، وهو إنّما يجب تأخيره مع الاسم. فأمّا مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تُقَدِّمَ الكُنيةَ على اللقب فتقول : أبو عبد اللّه زينُ العابدين، وبين أن تُقَدِّم اللقبَ على الكُنيةِ فتقول : زينُ العابدين أبو عبد اللّه.

وفي بعض النُّسخ بدل قوله « وأخِّرنْ ذا إن سواه صحبا » -> « وذا اجعل آخرا إذا اسمًا صحبا » وهو أحسنُ منه لسلامته مما ورد على هذا فإنّه نصٌّ في أنّه إنّما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسمَ. ومفهومه أنّه لا يجب ذلك مع الكُنية وهو كذلك كما تقدّم. ولو قال « وأخِّرَنَ ذا إن سِواها صَحِبا » لَمَا ورد عليه شيء إذ يصير التّقدير : وأخِّر اللقب إذا صحب سوى الكُنية وهو الاسم، فكأنّه قال : وأخِّر اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ.

*****

75 وإن يكونا مُفْرَدَيْنِ فأضِفْ   حَتْمًا، وإلّا أتبِعِ الذي رَدِفْ

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ فإمّا أن يكونا مُفْردَيْن أو مُركَّبينِ، أو الاسمُ مُركَّبًا واللقب مفردًا، أو الاسمُ مفردًا واللقب مُركَّبًا. فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافةُ نحو هذا سعيدُ كُرْزٍ، ورأيتُ سعيدَ كُرْزٍ، ومررتُ بسعيدِ كُرْزٍ. وأجاز الكوفيون الإتباع فتقول : هذا سعيدٌ كُرْزٌ، ورأيتُ سعيدًا كُرْزًا، ومررتُ بسعيدٍ كُرْزٍ، ووافقهم المُصَنِّفُ على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مُفْرَدَيْنِ - بأن كانا مُرَكَّبين نحو عبد الله أنف النّاقة، أو مركّبا ومفردا نحو عبدُ اللّه كرز وسعيد أنف النّاقة - وجب الإتباعُ ؛ فتُتْبِعُ الثانيَ الأوّلَ في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرّفع أو النّصب نحو مررتُ بزيدٍ أنفُ النّاقة وأنفَ النّاقة، فالرفع على إضمار مبتدإٍ والتّقدير : هو أنفُ النّاقة، والنّصب على إضمار فعلٍ والتّقدير : أعني أنفَ النّاقة. فيُقْطَعُ مع المرفوع إلى النّصب ومع المنصوب إلى الرّفع ومع المجرور إلى النّصب أو الرّفع نحو هذا زيدٌ أنفَ النّاقة، ورأيتُ زيدًا أنفُ النّاقة، ومررتُ بزيدٍ أنفَ النّاقة وأنفُ النّاقة.

*****

76 ومنه منقولٌ كَفَضْلٍ وأَسَدْ   وذو ارتجالٍ كسُعادَ وأُدَدْ

77 وجملةٌ وما بِمَزْجٍ رُكِّبَا   ذا إنْ بغيرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

78 وشاع في الأعلامِ ذو الإضافَهْ   كعبدِ شمسٍ وأبي قُحافَهْ

ينقسم العَلَمُ إلى مُرْتَجَلٍ وإلى منقولٍ. فالمرتجلُ هو ما لم يسبق له استعمالٌ قبلَ العَلَمِيَّةِ في غيرها كسُعاد وأُدَد، والمنقول ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَمِيَّةِ والنّقلُ إمّا من صفةٍ كحارثٍ، أو من مصدرٍ كفضل، أو من اسم جنس كأسدٍ، وهذه تكون معربة، أو من جملة كقام زيدٌ وزيدٌ قائمٌ وحكمها أنّها تُحْكى فتقول: جاءني زيدٌ قائمٌ، ورأيتُ زيدٌ قائمٌ، ومررتُ بزيدٌ قائمٌ، وهذه من الأعلام المركّبة.

ومنها أيضا ما رُكِّبَ تركيبَ مزجٍ كبَعْلَبَكَّ ومَعْدي كرب وسيبويه. وذكر المُصنِّفُ رحمه اللّه تعالى أنّ المركّبَ تركيبَ مزجٍ إن خُتِمَ بغير وَيْهِ أُعْرِبَ، ومفهومُه أنّه إن خُتِمَ بِوَيْهِ لا

يُعْرَبُ بل يُبْنَى وهو كما ذكره فتقول : جاءني بَعْلَبَكُّ، ورأيتُ بَعْلَبَكَّ، ومررتُ ببَعْلَبَكَّ، فتعربه إعرابَ ما لا ينصرف ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح فتقول : جاءني بَعْلَبَكَّ، ورأيتُ بَعْلَبَكَّ، ومررتُ بِبَعْلَبَكَّ. ويجوز أيضا أن يعرب إعرابَ المُتَضايِفَيْنِ فتقول : جاءني حَضْرُمَوْتٍ، ورأيتُ حَضْرَمَوْتٍ، ومررتُ بِحَضْرِمَوْتٍ.

وتقول فيما خُتِمَ بِوَيْهِ جاءني سيبويهِ، ورأيتُ سيبويهِ، ومررتُ بسيبويهِ، فتَبْنِيهِ على الكسر، وأجاز بعضُهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف نحو : جاءني سيبويهُ، ورأيتُ سيبويهَ، ومررتُ بسيبويهَ.

ومنها ما رُكِّبَ تركيبَ إضافةٍ كعبدِ شمسٍ وأبي قُحافَةَ، وهو معرب فتقول : جاءني عبدُ شمسٍ وأبو قُحافَةَ، ورأيتُ عبدَ شمسٍ وأبا قُحافَةَ، ومررتُ بعبدِ شمسٍ وأبي قُحافَةَ.

ونبّه بالمثالين على أنّ الجزء الأوّلَ يكون معربًا بالحركات كعبدِ وبالحروف كأبي، وأنّ الجزء الثاني يكون منصرفا كشمس وغير منصرف كقُحافَةَ.

*****

79 ووضعوا لبعض الأجناس عَلَمْ   كعَلَمِ الأشخاص لَفْظًا وهْوَ عمّْ

80 من ذاك : أمُّ عِرْيَطٍ للعقربِ   وهــــكذا ثُــعالَةٌ للثَّعلبِ

81 ومــــثلُه بَرَّةُ لـــلـمَبَـــرَّه   كــذا فَــجــارِ عَلَـمٌ للفَجَرَهْ

العَلَمُ على قسمين : علمُ شخصٍ وعَلَمُ جنسٍ. فعَلَمُ الشّخص له حُكْمانِ ؛ معنويٌّ وهو أن يُرادَ به واحدٌ بعينه كزيد وأحمدَ، ولفظيٌّ وهو صحّةُ مجيء الحال متأخّرةً عنه نحو : جاءني زيدٌ ضاحكًا، ومَنْعُهُ من الصّرف مع سببٍ آخرَ غير العَلَمِيّةِ نحو هذا أحمدُ، ومنعُ دخول الألف واللام عليه فلا تقول : جاء العَمْرُو.

وعَلَمُ الجنس كعلم الشّخص في حكمه اللفظيّ فتقول : هذا أسامةُ مُقْبِلًا، فتمنعه من الصرف وتأتي بالحال بعده ولا تُدْخِلُ عليه الألف واللامَ فلا تقول : هذا الأسامةُ. وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النّكرة، من جهة أنّه لا يَخُصُّ واحدًا

بعينه فكلُّ أسدٍ يصدُقُ عليه أسامةُ، وكلُّ عقربٍ يصدق عليها أمُّ عِرْيَطٍ، وكلُّ ثَعْلَبٍ يصدق عليه ثُعالَةُ.

وعلمُ الجنسِ يكون للشّخص كما تقدّم ويكون للمعنى كما مثَّلَ بقوله : « برّة للمبرّة، وفَجَارِ للفجرة ».

*****

82 بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذكَّرٍ أَشِرْ   بِذي وذِهْ تِي تَا على الأنثى اقْتَصِرْ

يُشارُ إلى المفرد المذكر بِذَا، ومذهب البصريين أنّ الألف من نفس الكلمة وذهب الكوفيون إلى أنّها زائدة.

ويُشارُ إلى المؤنّثة بِذي وذِهْ بسكون الهاء، وَتِي وتَا، وَذِهِ بكسر الهاء باختلاسٍ وبإشباع، وتِهْ بسكون الهاء وبكسرها باختلاس وإشباع، وذاتُ.

*****

83 وذَانِ تَانِ للمثنّى المرتفعْ   وفي سواهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

يُشارُ إلى المثنّى المذكّر في حالة الرّفع بِذَانِ وفي حالـةِ النّصبِ والجرّ بِذَيْنِ، وإلى المُؤَنَّثَتَيْنِ بِتَـانِ في الرفـع وتَيْنِ في النّصب والجرّ.

*****

84 وبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مطلقَا   والمَدُّ أَوْلى وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا

85 بالكافِ حرفًا : دونَ لامٍ أو مَعَهْ   واللامُ إن قدَّمتَ ها مُمْتَنِعَهْ

يُشـارُ إلى الجمـع - مـذكّرًا كـان أو مؤنّثـا - بـأُولَى ولهذا قـال المصنّفُ رحمه اللّه تعالى « أشِرْ لجمعٍ مُطْلَقَا »، ومقتضى هـذا أنّه يُشـارُ بهـا إلى العقلاء وغـيرهم وهـو كـذلك، ولكنّ الأكـثرَ استعمالُها في العاقل.

وفيها لغتان : المدُّ وهي لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن الكريم، والقصرُ وهي لغة بني تميم.

وأشار بقوله « و لَدَى البعد انطقا - إلى آخر البيت » إلى أنّ المُشارَ إليه له رُتْبتان : القربُ والبعدُ. فجميع ما تقدّم يُشارُ به إلى القريب، فإذا أُرِيدَ الإشارةُ إلى البعيد أُتِيَ بالكاف وحدها فتقول : ذاك أو الكاف واللام نحو ذلك. وهذه الكاف حرفُ خِطابٍ فلا موضع لها من الإعراب وهذا لا خلاف فيه. فإن تقدّمَ حرفُ التنبيه الذي هو ها على اسم الإشارة أتيتَ بالكاف وحدها فتقول : هذاكَ. ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام فلا تقول : هذالك.

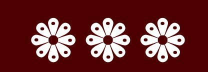
وظاهر كلام المُصَنِّف أنّه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُربى وبُعْدى كما قرَّرناه. والجمهور على أنّ له ثلاث مراتب : قُربى ووُسطى وبُعْدى، فيُشارُ إلى مَن في القربى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ كَذَا وذي، وإلى مَن في الوُسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك، وإلى مَن في البُعْدى بما فيه كافٌ ولامٌ نحو ذلك.

*****

86 وبِهُنَا أو هَـــهُنَا أَشِرْ إلى   داني المكانِ وبه الكافَ صِلَا

87 في البعدِ أو بِثَمَّ فُهْ أو هَنَّا   أو بِــهُـنَالِـك انطِقَنْ أو هِنَّا

يُشـارُ إلى المكان القريب بهُنـا ويتقدّمها هـا التّنبيـه فيقال : هَهُنا. ويُشارُ إلى البعيد على رأي المُصنِّفِ رحمه اللّه تعالى بهُنـاكَ وهُنالِكَ وهَنَّا بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النّون، وبثَمَّ وهِنَّتْ. وعلى مذهب غيره هناك للمتوسط وما لعده للبعيد.



الموصول

88 موصولُ الأسماء الذي، الأنثى التي واليا إذا ما ثُنِّيا لا تُثْبِتِ

89 بل ما تَليهِ أوْلِهِ العـــــلامهْ والنُّونُ إن تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

90 والنّون من ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا أيضا وتعويضٌ بذاك قُصِدَا

ينقسم الموصول إلى اسميٍّ وحرفيٍّ. ولم يذكر المصنّف رحمه اللّه تعالى الموصولاتِ الحرفيّةَ وهي خمسة أحرف : أحدها أنْ المصدريّة وتُوصَلُ بالفعل المنصرف ماضيًا مثل : عَجِبْتُ من أنْ قام زيدٌ، ومضارعا نحو : عجبتُ من أنْ يقومَ زيدٌ، وأمرًا نحو : أشرتُ إليه بأن قُمْ. فإن وقع بعدها فعل غير متصرّف - نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ - فهي مخففة من الثقيلة.

ومنها أنَّ وتُوصَلُ باسمها وخبرها نحو « عجبتُ من أنّ زيدًا قائمٌ » ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ وأن

المخففة كالمثقّلة وتُوصَلُ باسمها وخبرها، لكن اسمُها يكون محذوفا واسمُ المثقّلة مذكورًا.

ومنها كَيْ وتُوصَلُ بفعل مضارع فقط مثل « جئتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا ».

ومنها مَا وتكون مصدريّةً ظرفيّةً نحو « لا أَصْحَبُكَ ما دمتَ منطلقا » أي مدّة دوامك منطلقًا. وغير ظرفية نحو « عجبتُ ممّا ضربتَ زيدًا »، وتُوصلُ بالماضي كما مُثِّلَ، وبالمضارع نحو « لا أَصْحَبُكَ ما يقومُ زيدٌ، وعجبتُ ممّا تضربُ زيدًا »، ومنه قوله تعالى ﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ ﴾، وبالجملة الاسمية نحو « عَجِبْتُ ممّا زيدٌ قائمٌ، ولا أصحبُكَ ما زيدٌ قائمٌ » وهو قليل، وأكثرُ ما تُوصَلُ الظّرفيّة المصدريّةُ بالماضي أو بالمضارع المنفيّ بلم نحو « لا أصحبُكَ ما لم تضربْ زيدًا »، ويَقِلُّ وصلُها - أعني المصدريّةَ - بالفعل المضارع الذي ليس منفيًّا بلم نحو « لا أصحبُك ما يقوم زيدٌ ».

ومنها لو وتُوصَلُ بالماضي نحو « وَدِدْتُ لو قام زيدٌ »، والمضارع نحو « وددتُ لو يقوم زيدٌ ».

فقول المصنّف رحمه اللّه تعالى « موصول الأسماء » احترازٌ من الموصول الحرفيّ - وهو أنْ وأنَّ وكَيْ وما ولو - وعلامته

صحّةُ وقوعِ المصدر مَوْقِعَهُ نحو « ودِدْتُ لو تقوم » أي قيامك، و « عَجِبْتُ ممّا تصنع، وجِئتُ لِكَيْ أقرأ، ويعجبني أنّك قائمٌ، وأريد أن تقومَ » وقد سبق ذكره.

وأمّا الموصول الاسميُّ فالذي للمفرد المذكّر والتي للمفردة المؤنثة. فإن ثنَّيْتَ أسقطتَ الياء وأتَيْتَ مكانها بالألف في حالة الرفع نحو اللذان واللتان، وبالياء في حالتيْ الجرّ والنّصب فتقول : اللذين واللتين.

وإن شئتَ شدّدتَ النونَ عِوَضًا عن الياء المحذوفة فقلتَ : اللذانِّ واللتانِّ، وقد قُرِئَ ﴿ وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ ﴾، ويجوز التشديد أيضا مع الياء - وهو مذهب الكوفيّين - فتقول : اللَّذَيْنِّ واللَّتَيْنِّ، وقد قُرِئَ ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ ﴾ بتشديد النّون.

وهذا التّشديد يجوز أيضا في تثنية ذا وتا اسميْ الإشارة فتقول : ذانِّ وتانِّ، وكذلك مع الياء فتقول : ذَيْنَّ وتَيْنَّ وهو مذهب الكوفيّين. والمقصود بالتّشديد أن يكون عِوَضًا عن الألف المحذوفة كما تقدّم في الذي والتي.

*****

91 جَمْعُ الذي الأُلى الذين مُطلقَا   وبعضُهم بالواو رفعًا نَطَقَا

92 باللاتِ واللاءِ التي قد جُمِعَا   واللاءِ كالـــذين نَـزْرًا وَقَعَا

يقال في جمع المذكر الأُلى مطلقًا، عاقلًا كان أو غيرَهُ نحو « جاءني الأُلى فعلوا »، وقد يُسْتَعملُ في جمع المؤنّث. ويقال للمذكّر العاقل في الجمع الذين مطلقًا أي رفعا ونصبًا وجرًّا، فتقول : جاءني الذين أكرموا زيدًا، ورأيتُ الذين أكرموه، ومررتُ بالذين أكرموه. وبعض العرب يقول : الَّذُونَ في الرفع والذين في النّصب والجرّ، وهم بنو هُذَيْلٍ.

ويقال في جمع المؤنّث : اللاتِ واللاءِ بحذف الياء، فتقول : جاءني اللاتِ فعلن، واللاءِ فعلنَ، ويجوز إثباتُ الياء فتقول : اللاتي واللائي. وقد ورد اللاء بمعنى الذين، كما قد تجيء الأُولى بمعنى اللاء.

*****

93 ومن وما وألْ تُساوي ما ذُكِرْ وهكذا ذو عند طَيِّءٍ شُهِرْ

94 وكالتي أيضا لـــديهم ذاتُ وموضعَ اللاتي أتى ذواتُ

أشار بقوله « تساوي ما ذُكِر » إلى أنّ مَنْ وما والألف واللام تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنّث - المفرد والمثنّى والمجموع - فتقول : جاءني مَنْ قام، ومَن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قُمْنَ. وأعجبني ما رُكِبَ، وما رُكِبَتْ، وما رُكِبَا، وما رُكِبَتا، وما رُكِبُوا، وما رُكِبْنَ. وجاءني القائمُ، والقائمةُ، والقائمان، والقائمتان، والقائمون، والقائماتُ.

وأكثرُ ما تُسْتعملُ ما في غير العاقل وقد تُسْتَعْمَلُ في العاقل ومنه قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى ﴾، وقولهم : سبحان ما سَخّرَكُنَّ لنا، وسبحان ما يُسَبِّحُ الرّعدُ بحمده.

ومَن بالعكس، فأكثر ما تُسْتَعملُ في العاقل وقد تُسْتَعْمَلُ في غيره كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَمْشِي عَلَى أَرْبَع يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾.

وأما الألف واللام فتكون للعاقل ولغيره نحو : جاءني القائم، والمَركوبُ. واخْتُلِفَ فيها، فذهب قوم إلى أنّها اسم موصول وهو الصحيح، وقيل إنّها حرف موصول، وقيل إنّها حرف تعريف وليست من الموصولية في شيءٍ.

وأمّا مَن وما غيرُ المصدريّةِ فاسمان اتفاقًا، وأمّا ما المصدريّة فالصحيح أنّها حرفٌ، وذهب الأخفش إلى أنّها اسمٌ.

ولغةُ طَيِّء استعمالُ ذو موصولةً، وتكون للعاقل ولغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنّث مفردا ومثنّى ومجموعًا، فتقول : جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قُمْنَ. ومنهم من يقول في المفرد المؤنّثِ : جاءني ذاتُ قامت، وفي جمع المؤنّث : جاءني ذواتُ قُمْنَ، وهو المُشارُ إليه بقوله « وكالتي أيضا — البيت ». ومنهم من يُثَنِّيها ويجمعها فيقول : ذَوَا، وذَوُو في الرّفع، وذَوَيْ وذَوِي في النّصب والجرّ. وذواتا في الرفع، وذواتيْ في الجرّ والنّصب. وذواتُ في الجمع وهي مبنيّة على الضّمّ. وحكى الشيخ بهاء الدّين ابنُ النّحّاس أنّ إعرابها كإعراب جمع المؤنّث السّالم.

والأشهرُ في ذو هذه - أعني الموصولة - أن تكون مبنيّة، ومنهم من يُعربها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرًّا، فيقول : جاءني ذو قام، ورأيتُ ذا قام، ومررتُ بذي قام. فتكون مثلَ ذي بمعنى صاحب، بالياء على الإعراب وبالواو على البناء.

وأمّا ذاتُ فالفصيح فيها أن تكون مبنيّةً على الضّمّ رفعا ونصبا وجرًّا، مثل ذواتُ، ومنهم من يعربها إعرابَ مسلماتٍ فيرفعها بالضمّة وينصبها ويجرها بالكسرةِ.

*****

95 ومثلُ ما ذا بعد ما استفهامِ   أو مَنْ إذا لم تُلْغَ في الكلامِ

يعني أنّ ذا اختصّت من بين سائر الأسماء بأنّها تُستَعْمَلُ موصولةً وتكون مثلَ ما في أنّها تُسْتَعْمَلُ بلفظٍ واحدٍ للمذكّر والمؤنّثِ - مفردا كان أو مثنّى أو مجموعا - فتقول : مَن ذا عندك، وماذا عندك، سواء كان ما عنده مفردا مذكّرا أو غيره.

وشرطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقةً بمَا أو مَنْ الاستفهاميّتين نحو : مَنْ ذا جاءك، وماذا فعلتَ. فمن اسمُ استفهامٍ وهو مبتدأ، وذا موصولةٌ بمعنى الذي وهو خبر مَنْ، وجاءك صلة الموصول، والتّقدير : من الذي جاءك ؟ وكذلك ما مبتدأ، وذا موصولٌ بمعنى الذي وهو خبر ما، وفعلتَ صلته، والعائد محذوفٌ وتقديره : ماذا فعلته ؟ أي ما الذي فعلته.

واحترز بقوله « إذا لم تُلْغَ في الكلام » من أنْ تُجْعَلَ ما مع ذا أو مَنْ مع ذا كلمةً واحدةً للاستفهام نحو : ماذا عندك ؟ أيْ أيُّ شيء عندك ؟ وكذلك : مَن ذا عندك ؟ فماذا مبتدأ وعندك خبرُه، وكذلك مَنْ ذا مبتدأ وعندك خبره. فَذَا في هذين الموضعين مُلْغاةٌ لأنّها جزء كلمةٍ لأنّ المجموعَ استفهامٌ.

*****

96 وكلُّها يلزمُ بعده صِلَهْ   على ضميرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

الموصولاتُ كلُّها - حرفيّةً كانت أم اسميّةً - يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تُبيِّنُ معناها.

ويُشْتَرَطُ في صلة الموصول الاسميّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول، إن كان مفردا فمفردٌ وإن كان مذكّرًا فمذكّرٌ، وإن كان غيرهما فغيرهما نحو : جاءني الذي ضربتُهُ. وكذلك المثنّى والمجموع نحو : جاءني اللّذان ضربتُهما، والذين ضربتُهم. وكذلك المؤنّثُ، تقول : جاءتِ التي ضربتُها، واللتان ضربتُهما، واللاتي ضربتُهنَّ.

وقد يكون الموصول لفظُه مفردًا مذكّرًا ومعناه مثنّى أو مجموعا أو غيرهما، وذلك نحو : مَنْ وما، إذا قصدتَ بهما غير المفرد المذكّر فيجوز حينئذ مراعاةُ اللفظ ومراعاة المعنى، فتقول : أعجبني مَن قام، ومَن قامت، ومن قاما، ومَن قامتا، ومَن قاموا، ومَن قُمْنَ، على حساب ما يُعْنى بهما.

*****

97 وجملةٌ أو شِبْهُهَا الذي وُصِلْ   به، كمَنْ عندي الذي ابنُه كُفِلْ

صلة الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جملةٍ، ونعني بشِبْهِ الجملةِ الظّرفَ والجارَّ والمجرورَ، وهذا في غير صلة الألف واللام، وسيأتي حكمها.

ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصول لها ثلاثة شروطٍ ؛ أحدُها أن تكون خبريّةً، الثاني كونُها خاليةً من معنى التّعجّب، الثالث كونُها غيرَ مُفتَقِرةٍ إلى كلامٍ قبلها. واحترز بالخبرية من غيرها، وهي الطّلبيّةُ والإنشائيّةُ فلا يجوز « جاءني الذي اضْرِبْهُ » خِلافًا للكِسائيّ، ولا « جاءني الذي ليته قائمٌ » خِلافًا لهشام. واحترز بـ « خاليةٍ من معنى التّعجّب » من جملة التّعجّب فلا يجوز « جاءني الذي ما أحسنه » وإن قلنا إنّها خبرية. واحترز بـ « غير مفتقرة إلى كلامٍ قبلها » مِن نحو : جاءني الذي لكنّه قائمٌ، فإنّ هذه الجملة تستدعي سَبْقَ جملةٍ أخرى نحو : ما قعد زيدٌ لكنّه قائمٌ.

ويُشترطُ في الظرفِ والجارّ والمجرور أن يكونا تامّين، والمعنيُّ بالتّامّ أن يكون في الوصل به فائدةٌ نحو : جاء الذي عندك، والذي في الدّار. والعامل فيهما فعلٌ محذوفٌ وجوبًا، والتّقدير : جاء الذي استقرّ عندك، أو الذي استقرّ في الدّار.

فإن لم يكونا تامّين لم يجُزِ الوصل بهما، فلا تقول : جاء الذي بك، ولا جاء الذي اليوم.

*****

98 وصفةٌ صريحةٌ صِلَةُ ألْ   وكونُها بمعرَبِ الأفعال قلّْ

الألف واللام لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة. قال المصنّف في بعض كتبه : وأعني بالصفة الصريحة اسمَ الفاعل نحو : الضارب، واسمَ المفعول نحو : المضروب، والصفة المشبهة نحو : الحسن الوجه. فخرج نحو : القرشيّ، والأفضل. وفي كَوْنِ الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة، فمرّةً قال إنّها موصولةٌ ومرّةَ منع ذلك.

وقد شذّ وصلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله « وكونها بمعرب الأفعال قلّ »، ومنه قوله :

ما أنت بالحَكَمِ التُّرضى حكومتُه   ولا الأصيلِ ولا ذي الرّأي والجدل

وهـذا عنـد الجمهـور البصريين مخصـوص بالشـعر، وزعم المصنّف رحمه اللّه تعالى في غير هذا الكتاب أنّه لا يختصّ به، بل يجوز في الاختيار. وقد جاء وصلُها بالجملة الاسمية وبالظّرف شذوذاً.

*****

99 أيٌّ كما، وأُعْربتْ ما لم تُضَفْ   وصدرُ وصلها ضميرٌ انحذف

يعني أنّ أيا مثلُ ما في أنّها تكون بلفظ واحد للمذكّر والمؤنّث - مفردا كان أو مثنّى أو مجموعا - نحو : يعجبني أيّهم هو قائمٌ.
ثمّ إنّ أيا لها أربعة أحوالٍ ؛ أحدها أن تُضافَ ويُذكرُ صدرُ صلتها نحو : يعجبني أيّهم هو قائم. الثاني أن لا تضاف ولا يُذكرُ صدر صلتها نحو : يعجبني أيٌّ قائمٌ. الثالث أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو : يعجبني أيٌّ هو قائم. وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربةً بالحركات الثلاثة نحو : أيٌّ قائمٌ، وأيًّا قائم، وأيٍّ قائم، وكذا : أيٌّ هو قائم، وأيّا هو قائم، وأيٍّ هو قائم. الرابع أن تضاف ويحذف صدر الصّلة نحو :

يعجبني أيُّهم قائمٌ، ففي هذه الحالة تُبنى على الضمّ فتقول : يعجبني أيُّهم قائمٌ، ورأيتُ أيُّهم قائمٌ، ومررتُ بأيُّهم قائمٌ. وعليه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾.

وهذا مستفاد من قوله « وأُعْربتْ ما لم تُضَفْ - إلى آخر البيت » أي وأعربت أيٌّ إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صدر الصّلة، فدخل في هذه الأحوالُ الثلاثةُ السابقةُ، وهي ما إذا أضيفت وذُكِر صدرُ الصّلة، أو لم تُضف ولم يُذْكر صدر الصلة، أو لم تُضف وذُكر صدر الصلة، وخرج الحالة الرابعة وهي ما إذا أضيفت وحُذف صدر الصلة فإنّها لا تُعْرب حينئذ.

*****

100 وبعضُهم أعرب مُطلقًا وفي ذا الحذفِ أيًّا غيرُ أيٍّ يقتفي

101 إن يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وإن لم يُسْتطلْ فالحذفُ نَزْرٌ وأبَوْا أن يُخْتَزَلْ

102 إن صَلَحَ الباقي لوصلٍ مُكْمِلِ والحذفُ عندهم كثيرٌ مُنْجَلي

103 في عائدٍ متّصلٍ إنِ انتَصبْ بفعلٍ او وصفٍ كَمَنْ نرجو يَهَبْ

يعني أنّ بعض العرب أعرب أيا مطلقًا، أي وإن أُضيفتْ وحُذفَ صدر صلتها فيقول : يعجبني أيُّهم قائمٌ، ورأيتُ أيَّهم قائمٌ، ومررتُ بأيِّهم قائمٌ. وقد قُرِئَ : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ﴾ بالنّصب، وروي : فسلّم على أيِّهم أفضلُ، بالجرّ.

وأشار بقوله « وفي ذا الحذف - إلى آخره » إلى المواضع التي يُحْذَفُ فيها العائد على الموصول وهو إمّا أن يكون موفوعا أو غيره، فإن كان مرفوعا لم يُحْذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَـهٌ ﴾ وأيُّهم أشدُّ، فلا تقول : جاءني اللذان قام ولا اللذان ضُرِبَ، لرفع الأوّل بالفاعليّة والثاني بالنيابة، بل يقال : قاما وضُرِبَا. وأمّا المبتدأ فيُحْذفُ مع أي وإن لم تَطُلِ الصّلة كما تقدّم من قولك : يعجبني أيُّهم قائمٌ، ونحوه. ولا يُحْذَفُ صدرُ الصلة مع غير أي إلا إذا طالت الصّلةُ نحو : جاء الذي هو ضاربٌ زيدًا، فيجوز حذف هو فتقول : جاء الذي ضاربٌ زيدًا، ومنه قولهم : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا، والتّقدير : بالذي هو قائل لك سوءًا، فإن لم تَطُلِ الصّلةُ فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياسا نحو : جاء الذي قائمٌ، والتّقدير : جاء الذي هو قائمٌ،

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ في قراءة الرّفع، والتّقدير : هو أحسنُ.

وقد جَوَّزوا في « لا سِيَّما زيدٌ » إذا رُفِع زيدٌ أن تكون ما موصولةً، وزيد خبرًا لمبتدإ محذوف، والتّقدير : لا سِيَّ الذي هو زيدٌ، فحذف العائد الذي هو المبتدأ - وهو قولك هو - وجوبا، فهذا موضع حُذِفَ فيه صدرُ الصلة مع غير أي وجوبا ولم تَطُلِ الصّلةُ، وهو مقيسٌ وليس بشاذٍّ.

وأشار بقوله « وأَبَوْا أن يُختزل * إن صلح الباقي لوصلٍ مُكْمِلِ » إلى أنّ شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صلةً، كما إذا وقع بعده جملة نحو : جاء الذي هو أبوه منطلقٌ، أو هو ينطلق، أو ظرف أو جارّ ومجرور تامّان نحو : جاء الذي هو عندك، أو هو في الدار، فإنّه لا يجوز في هذه المواضع حذفُ صدر الصّلةِ فلا تقول : جاء الذي أبوه منطلق، تعني الذي هو أبوه منطلق، لأنّ الكلام يتمّ دونه فلا يُدْرى أ حُذِفَ منه شيء أم لا. وكذا بقيّة الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيرها، فلا تقول في : يعجبني أيُّهم هو يقوم -> يعجبني أيُّهم يقوم، لأنّه لا يُعْلَمُ الحذف. ولا يختصّ هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ، بل

الضابط أنّه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعدمَه لم يجز حذف العائد، وذلك كما إذا كان في الصلة ضميرٌ - غير ذلك الضمير المحذوف - صالحٌ لعَوْدِه على الموصول نحو : جاء الذي ضربتُه في داره، فلا يجوز حذف الهاء من ضربتُه، فلا تقول : جاء الذي ضربتُ في داره، لأنّه لا يعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنّف رحمه اللّه تعالى من الإبهام، فإنّه لم يُبيّن أنّه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يُحْذف، سواء أ كان الضمير مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، وسواء أ كان الموصول أيًّا أم غيرها، بل ربّما يُشْعِرُ ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير أي من الموصولات، لأنّ كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحذف مع أي ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدّم نحو : جاء الذي هو أبوه منطلق، ويعجبني أيُّهم هو أبوه منطلق. وكذلك المنصوب والمجرور نحو : جاءني الذي ضربتُه في داره، ومررتُ بالذي مررتُ به في داره، ويعجبني أيُّهم ضربته في داره، ومررتُ بأيِّهم مررتُ به في داره.

وأشار بقوله « والحذف عندهم كثير منجلي - إلى آخره » إلى العائد المنصوب. وشرطُ جواز حذفه أن يكون متّصلا منصوبا بفعل تامٍّ أو بوصف نحو : جاء الذي ضربتُه، والذي أنا مُعْطِيكَهُ درهمٌ.

فيجوز حذفُ الهاء من ضربته فتقول : جاء الذي ضربتُ. ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾، وقوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولا ﴾، والتّقدير : خلقتُه وبعثَه. وكذلك يجوز حذف الهاء في مُعْطِيكَهُ فتقول : الذي أنا مُعْطيكَ درهمٌ. وكلام المصنّف رحمه اللّه تعالى يقتضي أنّه كثير وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأمّا مع الوصف فالحذفُ منه قليل.

فإن كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف نحو : جاء الذي إيّاه ضربتَ. فلا يجوز حذف إيّاه، وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف - وهو الحرف - نحو : جاء الذي إنّه منطلق، فلا يجوز حذف الهاء، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو : جاء الذي كَانَهُ زيدٌ.

*****

104 كذاك حذفُ ما بوصفٍ خُفِضَا كأنتَ قاضٍ بعدَ أمرٍ من قضى

105 كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جرْ كَمُرَّ بالذي مـــررتُ فهو بَرْ

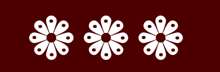
لمّا فرغ من الكلام على الضّمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو إمّا أن يكون مجرورا بالإضافة أو بالحرف. فإن كان مجرورا بالإضافة لم يُحذَفْ إلا إذا كان مجرورا بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو : جاء الذي أنا ضاربُهُ الآن أو غدا، فتقول : جاء الذي أنا ضاربٌ بحذف الهاء.

وإن كان مجرورا بغير ذلك لم يُحْذفْ نحو : جاء الذي أنا غلامه، أو أنا مضروبُه، أو أنا ضاربه أمسِ. وأشار بقوله « كأنتَ قاضٍ » إلى قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ والتّقدير : ما أنتَ قاضيهِ، فحُذفت الهاء، وكأنّ المصنّف رحمه اللّه تعالى استغنى بالمثال عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسم فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجرورا بحرفٍ فلا يُحْذَفُ إلا إن دخل على الموصول حرفٌ مثلُه لفظا ومعنًى واتفق العامل فيهما مادّةً نحو : مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنت مارٌّ به، فيجوز حذف الهاء فتقول : مررتُ بالذي مررتَ. قال اللّه تعالى : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ أي منه. وتقول : مررتُ بالذي أنتَ مارٌّ، أي به.

فإن اختلف الحرفان لم يَجُزِ الحذفُ نحو : مررتُ بالذي غضبتَ عليه، فلا يجوز حذف عليه، وكذلك مررتُ بالذي مررتَ به على زيدٍ، فلا يجوز حذف به منه، لاختلاف معنى الحرفين لأنّ الباء الداخلة على الموصول للإلصاق والداخلة على الضمير للسببية. وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا نحو : مررتُ بالذي فرحتُ به، فلا يجوز حذف به.

وهذا كلُّه هو المُشارُ إليه بقوله : كذا الذي جُرَّ بما الموصول جَرَّ، أي كذلك يُحذف الضمير الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصول به نحو : مررتُ بالذي مررتَ فهو بر، أي الذي مررتَ به، فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرُها.



المُعرَّف بأداة التّعريف

106 ألْ حرفُ تعريفٍ، أو اللامُ فقطْ فنَمَطٌ عرَّفتَ قل فيه النَّمَطْ

اختلف النّحويّون في حرف التّعريف في الرجل ونحوه، فقال الخليل : المعرِّفُ هو ألْ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها. فالهمزةُ عند الخليل همزةُ قطعٍ، وعند سيبويه همزةُ وصلٍ اجْتُلِبَتْ للنُّطْقِ بالسّاكنِ.

والألف واللام المُعرِّفَةُ تكون للعهد كقولك : لقيتُ رجلا فأكرمتُ الرّجلَ، وقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾. ولاستغراق الجنس نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ وعلامتها أن يصلُح مَوضِعَها كلٌّ. ولتعريف الحقيقة نحو : الرجل خيرٌ من المرأةِ، أي هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

والنّمط ضربٌ من البُسُطِ، والجمع أنماطٌ - مثل سبب وأسباب - والنّمط أيضا الجماعة من الناس الذين أمرُهم واحدٌ، كذا قاله الجوهريّ.

*****

107 وقد تُزادُ لازمًا كاللاتِ والآن والــذينَ ثــمّ الـلاتِي

108 ولاضطرارٍ كبناتِ الأَوْبَرِ كذا وطِبْتَ النّفسَ يا قيسُ السَّرِي

ذكر المصنّف رحمه اللّه تعالى في هذين البيتين أنّ الألف واللامَ تأتي زائدة وهي - في زيادتها - على قسمين : لازمةٍ وغير لازمةٍ. ثمّ مثَّلَ الزائدة اللازمة باللات، وهو اسم صنم كان بمكّة، وبالآن وهو ظرف زمان مبنيّ على الفتح واختُلِفَ في الألف واللام الداخلة عليه. فذهب قومٌ إلى أنّها لتعريف الحضور كما في قولك : مررتُ بهذا الرّجلِ، لأنّ قولك الآن بمعنى هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدةً. وذهب قومٌ - منهم المصنّف رحمه اللّه تعالى - إلى أنّها زائدة وهو مبنيٌّ لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور.

ومثّل أيضا بالذين واللات، والمراد بهما ما دخل عليه ألْ من الموصولات، وهو مبنيّ على أنّ تعريف الموصول بالصلة. فتكون الألف واللام زائدة وهو مذهب قومٍ اختاره المصنّف، وذهب قومٌ إلى أنّ تعريف الموصول بأل إن كانت فيه نحو: الذي، فإن لم تكن فيه فَبِنِيَّتِها نحو: مَن وما، إلّا أيّا فإنّها تتعرّف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدةً إذ يحتمل أن تكون حُذِفتْ شذوذًا وإن كانت مُعرَّفةً كما حُذِفتْ من قولهم: سلامُ عليكمْ من غير تنوين يريدون السلامُ عليكم.

وأمّا الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطرارا على العَلَمِ كقولهم في بناتِ أَوْبَرَ عَلَمٌ لضربٍ من الكَمْأَةِ بناتِ الأوبَرِ. والأصلُ بناتُ أَوْبَرَ فَزِيدَتِ الألفُ واللامُ، وزعم المُبَرِّدُ أنّ بناتِ أَوْبَرَ ليس بِعَلَمٍ، فالألف واللام عنده غير زائدة.

ومنه الدّاخلةُ اضطرارا على التّمييز كقوله:

رأيتُك لمّا أنْ عرفتَ وجوهنا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ عن عَمْرِو

والأصلُ وطبتَ نفسًا فزاد الألف واللام، وهذا بناء على أنّ التّمييز لا يكون إلا نكرة وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفةً، فالألف واللام عندهم زائدةٌ.

*****

109 وبعضُ الأعلامِ عليه دخلا   لِلَمْحِ ما قد كان عنه نُقِلَا

110 كالفَضْلِ والحارثِ والنُّعمانِ   فــــذِكْرُ ذا وحَذْفُهُ سِيَّانِ

ذكر المصنّف رحمه اللّه تعالى فيما تقدّم أنّ الألف واللام تكون مُعَرِّفَةً وتكون زائدةً وقد تقدّم الكلام عليهما. ثم ذكر في هـذين البيـتين أنهـا تكـون لِلَمْحِ الصِّـفَةِ، والمرادُ بهـا الدّاخلـةُ علـى مـا سُـمِّيَ بـه من الأعلام المنقولـة ممّـا يصـلح دخـول أل عليـه، كقولـك في حَسَنٍ الحَسَـنُ. وأكـثر مـا تـدخل على المنقـول من صفة كقولـك في حـارثٍ الحـارثُ. وقـد تـدخل على المنقـول من مصدرٍ كقولك في فَضْـل الفَضْـل، وعلى المنقول كن اسمِ جنسٍ غـير مصـدرٍ كقولـك في نعمـان النُّعمـان وهـو في الأصـل من أسماء الدّم، فيجوز دخول أل في هذه الثلاثة نظرًا إلى الأصـل وحذفها نظرًا إلى الحال.

وأشار بقوله « لِلَمْحِ ما قد كان عنه نُقِلَا » إلى أنّ فائدةَ دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلَتْ عنه من صفةٍ أو ما في معناها.

وحاصله أنّك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنّه إنّما سُمِّيَ به تفاؤلا بمعناه أتيتَ بالألف واللام للدلالة على ذلك كقولك الحارث نظرًا إلى أنّه إنما سُمِّيَ به للتفاؤل وهو أن يعيش ويحرُثَ. وكذا كلُّ ما دلَّ على معنًى وهو ما يوصَفُ به في الجملة كفضل ونحوه. وإن لم تنظر إلى هذا ونظرتَ إلى كونه عَلَمًا لم تُدْخِلْ الألف واللام بل تقول فضل وحارث ونعمان. فدخول الألف واللام أفاد معنًى لا يُستفادُ بدونهما فَلَيْسَتَا بزائدتين خِلافا لمن زعم ذلك. وكذلك أيضا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنّف، بل الحذف والإثبات يُنَزَّلُ على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو أنّه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يُلْمَحْ لم يُؤْتَ بهما.

*****

111 وقد يصيرُ عَلَمًا بالغَلَبَهْ مُضافٌ اَوْ مصحوبُ أل كالعَقَبَهْ

112 وحذفَ أل ذي إن تُنادِ أو تُضِفْ أَوْجِبْ وفي غيرهما قد تَنْحَذِفْ

من أقسام الألف واللام أنّها تكون للغَلَبَةِ نحو المدينةُ والكتابُ، فإنّ حقَّهما الصّدقُ على كلِّ مدينة وكلِّ كتابٍ، لكن غلبت المدينةُ على مدينة الرسول صلّى اللّه عليه وعلى آله، والكتابُ على كتاب سيبويه رحمه اللّه تعالى، حتّى إنّهما إذا أُطْلِقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تُحْذَفُ إلا في النّداء أو الإضافة نحو : يا صَعِقُ في الصَّعْقِ، وهذه مدينة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وعلى آله.

وقد تُحْذفُ في غيرهما شذوذًا، سُمِعَ من كلامهم : هذا عَيُّوقُ طالعًا، والأصل العيُّوق وهو اسم نجمٍ. وقد يكون العَلَمُ بالغَلَبَةِ أيضا مضافا : كابنِ عُمَرَ وابنِ عبّاسٍ وابنِ مسعودٍ، فإنّه غَلَبَ على العبادلة دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حقّه الصّدقَ عليهم، لكن غلب على هؤلاء حتّى إنّه إذا أُطْلِقَ ابنُ عُمَرَ لا يُفْهَمُ منه غير عبد اللّه، وكذا ابنُ عبّاسٍ وابنُ

مسعود رضي اللّه عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه لا في نداء ولا في غيره نحو : يا ابنَ عُمَرَ.

❀❀❀

الابتداء

113 مبتدأٌ زيدٌ وعاذِرٌ خَبَرْ　　　إن قلتَ زيدٌ عاذِرٌ من اعتذر

114 وأوّلٌ مبتدأٌ والثاني　　　فاعلٌ اَغْنَى في أَ سارٍ ذانِ

115 وقِسْ وكاستفهامٍ النَّفْيُ وقدْ　　　يجوزُ نحوُ فائزٌ أولوا الرَّشَدْ

ذكر المصنّف رحمه اللّه تعالى أنّ المبتدأ على قسمين ؛ مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر. فمثال الأوّل : زيدٌ عاذِرٌ مَن اعتذر، والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يُذْكَرُ في القسم الثاني، فزيدٌ : مبتدأ، وعاذر :

خبر، ومن اعتذر : مفعول لعاذر. ومثال الثاني « أَسَارٍ ذانِ »
فالهمزة للاستفهام، وسارٍ : مبتدأ، وذانِ : فاعل سَدَّ مَسَدَّ
الخبر. ويُقاسُ على هذا ما كان مثله، وهو كلُّ وصفٍ اعتمد
على استفهام أو نفي نحو : أ قائمٌ الزّيدان، وما قائمٌ الزّيدانِ -
فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلّا
الأخفش - ورفع فاعلا ظاهرًا كما مُثِّلَ، أو ضميرا منفصلا نحو
: أ قائمٌ أنتما، وتمّ الكلام به. فإن لم يتمّ به الكلام لم يكن
مبتدأ نحو : أ قائمٌ أبواهُ زيدٌ ؛ فزيدٌ مبتدأ مؤخّر، وقائمٌ خبر
مقدّم، وأبواه فاعلٌ بقائم، ولا يجوز أن يكون قائم مبتدأ لأنه
لا يستغني بفاعله حينئذ، إذ لا يُقالُ « أ قائمٌ أبواه » فيتمّ
الكلام. وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا
مستترا، فلا يُقالُ في « ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ » إنّ قاعدا مبتدأ
والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر، لأنّه ليس
بمنفصل، على أنّ في المسألة خلافا. ولا فرق بين أن يكون
الاستفهام بالحرف كما مُثِّلَ أو بالاسم كقولك : كيف جالسٌ
العَمْرانِ ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النّفي بالحرف كما مُثِّل
أو بالفعل كقولك : ليس قائمٌ الزّيدان، فليس : فعل ماض
ناقص، وقائم : اسمه، والزّيدان : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس.
وتقول : غيرُ قائمٍ الزّيدان، فغير : مبتدأ، وقائم : مخفوض

بالإضافة، والزيدان : فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير، لأنّ المعنى « ما قائمٌ الزّيدان »، فعُومِلَ غيرُ قائمٍ معاملة ما قائمٌ.

ومذهب البصريين - إلا الأخفش - أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام. وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا : قائمٌ الزّيدان، فقائمٌ : مبتدأ، والزيدان: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

وإلى هذا أشار المصنّف بقوله : وقد يجوز نحو : فائز أولوا الرَّشَدِ، أي وقد يجوز استعمالُ هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفيٌ أو استفهام. وزعم المصنّف أنّ سيبويه يجيز ذلك على ضعفٍ.

*****

116 والثّانِ مُبتدًا وذا الوصفُ خبرْ إن في سِوى الإفرادِ طِبْقًا استقرّْ

الوصفُ مع الفاعل إمّا أن يتطابقا إفرادًا أو تثنية أو جمعا، أو لا يتطابقا، وهو قسمان : ممنوع وجائز. فإن تطابقا إفرادا نحو : أقائمٌ زيدٌ، جاز فيه وجهان ؛ أحدهما أن يكون الوصفُ

مبتدأ وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، والثاني أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخّرا ويكون الوصفُ خبرا مقدّما، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾، فيجوز أن يكون أ راغب مبتدأ، وأنت فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخرا وأ راغب خبرا مقدما. والأول في هذه الآية أولى لأنّ قوله ﴿ عَنْ آلِهَتِي ﴾ معمول لراغب. فلا يلزم في الوجه الأول الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبيّ، لأنّ أنت على هذا التقدير فاعلٌ لراغبٌ، فليس بأجنبيّ منه، وأمّا على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعلوم بأجنبيّ، لأنّ أنتَ أجنبيّ من راغب على هذا التّقدير لأنّه مبتدأ، فليس لراغب عملٌ فيه لأنّه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تطابقا تثنيةً نحو : أ قائمان الزّيدان، أو جمعا نحو : أ قائمون الزّيدون، فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدّم، وهذا معنى قول المصنّف رحمه اللّه تعالى : والثانِ مبتدًا وذا الوصف خبر - إلى آخر البيت، أي والثاني - وهو ما بعد الوصف - مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدّمٌ عليه، إن تطابقا في غير الإفراد - وهو التثنية والجمع -، هذا على المشهور من لغة

العرب، ويجوز على لغة - أكلوني البراغيثُ - أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

وإن لم يتطابقا - وهو قسمان : ممتنع وجائز كما تقدّم - فمثال الممتنع « أ قائمان زيدٌ » و « أقائمون زيد »، فهذا التركيب غير صحيح. ومثال الجائز « أ قائم الزّيدان » و « أ قائمٌ الزّيدون »، وحينئذ يتعيّن أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

*****

117 ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفعُ خبرٍ بالمبتدا

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدإ. فالعامل في المبتدإ معنويّ - وهو كون الاسم مجرّدا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها - واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ درهمٌ »، فبحسبك : مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرّد عن الزائدة، فإنّ الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز بشبهها من

مثل « رُبَّ رجلٍ قائمٌ »، فرجل : مبتدأ، وقائم : خبره، ويدلّ على ذلك رفعُ المعطوف عليه نحو : رُبَّ رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ.

والعامل في الخبر لفظيّ وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه اللّهُ. وذهب قومٌ إلى أنّ العامل في المبتدإ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنويٌّ. وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ. وقيل : ترافعا، ومعناه أنّ الخبر رفع المبتدأ وأنّ المبتدأ رفع الخبر. وأعدلُ هذه المذاهب مذهبُ سيبويه وهو الأول، وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه.

*****

118 والخبرُ : الجزءُ المُتِمُّ الفائدهْ كاللّهُ برٌّ والأيادي شاهدهْ

عرّف المصنّف الخبرَ بأنّه الجزء المكمل للفائدة ويَرِدُ عليه الفاعل نحو : قام زيدٌ، فإنّه يصدق على زيد أنّه الجزء المُتِمُّ للفائدة. وقيل في تعريفه: إنّه الجزء المُنْتَظَمُ منه مع المبتدإ جملةٌ، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لأنّه لا ينتظم منه مع المبتدإ جملةٌ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةٌ. وخلاصة هذا أنّه

عرّف الخبر بما يوجَدُ فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصًّا بالمُعَرَّفِ دون غيره.

*****

119 ومفردًا يأتي ويأتي جملهْ   حاويةً معنى الذي سِيقَتْ لهْ

120 وإن تكن إيّاه معنًى اكتفى بها : كنُطْقِي اللّهُ حسبي وكفى

ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد. فأمّا الجملة فإمّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا. فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رابطٍ يربطها بالمبتدإ، وهذا معنى قوله « حاويةً معنى الذي سِيقَتْ له »، والرابط إمّا ضمير يرجع إلى المبتدإ نحو : زيدٌ قام أبوه، وقد يكون الضمير مقدّرا نحو : السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ، والتّقدير منوان منه بدرهم. أو إشارة إلى المبتدإ كقوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ في قراءة من رفع اللباس. أو تكرار المبتدإ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى : ﴿ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ ﴾ و ﴿ القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ ﴾، وقد

يستعمل في غيرها، كقولك : زيدٌ ما زيدٌ. أو عمومٌ يدخل تحته المبتدأ نحو : زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ.

وإن كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المعنى لم تَحْتَجْ إلى رابط، وهذا معنى قوله « وإن تكن - إلى آخر البيت » أي وإن تكن الجملة إياه - أي المبتدأ - في المعنى اكتفى بها عن الرابط، كقوله : نُطْقِي اللّه حسبي، فنطقي : مبتدأ أوّلُ، والاسم الكريم : مبتدأ ثان، وحسبي : خبر عن المبتدإ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدإ الأوّل، واستغنى عن الرابط لأنّ قوله « اللّه حسبي » هو معنى نُطْقِي وكذلك « قولي لا إله إلّا اللّه ».

*****

121 والمفرد الجامد فارغ، وإن يُشْتَقَّ فهْوَ ذو ضميرٍ مُسْتَكِنْ

تقدّم الكلام في الخبر إذا كان جملة، وأمّا المفرد فإمّا أن يكون جامدا أو مشتقًّا. فإن كان جامدا فذَكَرَ المصنّف رحمه اللّه تعالى أنّه يكون فارغا من الضمير نحو : زيدٌ أخوك، وذهب

الكِسائيُّ والرُّمَّانيُّ وجماعةٌ إلى أنّه يحتمل الضمير، والتّقدير عندهم : زيدٌ أخوك هو. وأمّا البصريون فقالوا : إمّا أن يكون الجامد متضمّنا معنى المشتقّ أو لا، فإن تضمّن معناه نحو : زيدٌ أسدٌ - أي شجاع - تحمّل الضمير، وإن لم يتضمّن معناه لم يتحمّل الضمير كما مُثِّلَ.

وإن كان مشتقًّا فذكر المصنّف رحمه اللّه تعالى أنّه يحتمل الضمير نحو : زيدٌ قائمٌ، أي هو، هذا إذا لم يرفع ظاهرا.

وهذا الحكم إنّما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من المشتقات فلا يحتمل ضميرا وذلك كأسماء الآلة نحو « مفتاح » فإنّه مشتقّ من الفتح، ولا يتحمّل ضميرا، فإذا قلتَ هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير. وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَلْ وقُصِدَ به الزّمان أو المكان كمرمى فإنّه مشتقّ من الرّمي ولا يتحمّل ضميرا. فإذا قلت : هذا مرمى زيدٍ، تريد مكان رَمْيِهِ أو زمان رميه كان الخبر مشتقًّا ولا ضمير فيه.

وإنّما يتحمّل المشتقُّ الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا، فإنْ رفعه لم يتحمّل ضميرا، وذلك نحو : زيدٌ قائمٌ غلاماه، فغلاماه مرفوع بقائم، فلا يتحمّل ضميرا.

وحاصل ما ذكر أنّ الجامد يتحمّل الضمير مطلقا عند الكوفيين، ولا يتحمّل ضميرا عند البصريين إلا إن أُوِّلَ بمشتقٍّ. وأنّ المشتقّ إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو : زيدٌ منطلقٌ، أي هو، فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمّل شيئا نحو : هذا مفتاح، وهذا مرمى زيدٍ.

*****

122 وأَبْرِزَنْهُ مطلقا حيث تلا   ما ليس معناه له مُحَصَّلَا

إذا جرى الخبر المشتقّ على من هو له استتر الضمير فيه نحو : زيدٌ قائمٌ، أي هو. فلو أتيت بعد المشتقِّ بهو ونحوه وأبرزته فقلتَ : زيد قائمٌ هو، فقد جوّز سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما أن يكون « هو » تأكيدا للضمير المستتر في « قائم »،

والثاني أن يكون فاعلا بـ « قائم ». هذا إذا جرى على من هو له.

فإن جرى على غير من هو له - وهو المراد بهذا البيت - وجب إبراز الضمير، سواء أُمِنَ اللبسُ أو لم يُؤْمَنْ. فمثال ما أُمِنَ فيه اللبس : زيدٌ هندٌ ضاربُها هو. ومثال ما لم يُؤَمَنْ فيه اللبس لولا الضمير: زيدٌ عَمْرٌو ضاربُه هو، فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله « وأبرزنه مطلقا » أي سواءٌ أُمِنَ اللبسُ أو لم يُؤْمَنْ.

وأما الكوفيون فقالوا : إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأوّل وهو « زيدٌ هندٌ ضاربُها هو »، فإن شئتَ أتيتَ بهو وإن شئت لم تأتِ به. وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني. فإنّك لو لم تأت بالضمير فقلت : زيد عَمْرٌو ضاربُه، لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عَمْرًا، فلمّا أتيت بالضمير فقلت : زيدٌ عَمْرٌو ضاربُه هو، تعيَّن أن يكون زيدٌ هو الفاعل.

واختار المصنّف رحمه اللّه تعالى في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال : وأبرزنه مطلقا، يعني سواء خِيفَ

اللبسُ أو لم يُخَفْ. واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين.

*****

123 وأَخْبَرُوا بظرفٍ اَو بحرف جرّ   ناوينَ معنى كائنٍ أوِ استقرّ

تقدّم أنّ الخبر يكون مفردا ويكون جملة، وذكر المصنّف رحمه اللّه تعالى في هذا البيت أنّه يكون ظرفا أو جارًّا ومجرورا نحو : زيدٌ عندك، وزيدٌ في الدّار، فكلٌّ منهما متعلّق بمحذوف واجب الحذف. وأجاز قوم - منهم المصنّف - أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو : كائن أو استقرّ، فإن قدّرت « كائنا » كان من قبيل الخبر المفرد، وإن قدّرت « استقرّ » كان من قبيل الخبر الجملة.

واختلف النحويون في هذا، فذهب الأخفش إلى أنّه من قبيل الخبر المفرد وأنّ كلّا منهما متعلّق بمحذوف وذلك المحذوف اسمُ فاعلٍ، والتّقدير : زيدٌ كائنٌ عندك، أو مستقرّ عندك، أو في الدار، وقد نُسِبَ هذا لسيبويه.

وقيل : إنّهما من قبيل الجملة، وإنّ كلًّا منهما متعلق بمحذوف هو فعلٌ، والتّقدير « زيدٌ استقرّ - أو يستقرّ عندك، أو في الدّار »، ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضا.

وقيل : يجوز أن يُجْعلا من قبيل المفرد، فيكون المقدّر مستقرًّا ونحوه وأن يُجعلا من قبيل الجملة، فيكون التّقدير « استقرّ » ونحوه، وهذا ظاهر قولِ المصنّف رحمه اللّه تعالى « ناوين معنى كائن أو استقر ».

وذهب أبو بكر بنِ السّرّاج إلى أنّ كُلًّا من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو عليّ الفارسيّ في الشيرازيات. والحقّ خلافُ هذا المذهب وأنّه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صُرِّحَ به شذوذا.

وكما يجب حذفُ عامل الظّرف والجارّ والمجرور - إذا وقعا خبرا - كذلك يجب حذفه إذا وقع صِفَةً نحو « مررتُ برجلٍ عندك، أو في الدار »، أو حالا نحو « مررتُ بزيد عندك، أو في الدار »، أو صلةً نحو « جاء الذي عندك، أو في الدار ». لكن يجب في الصفة أن يكون المحذوف فعلا والتّقدير « جاء الذي

استقرّ عندك، أو في الدار »، وأمّا الصّفةُ والحالُ فحكمهما حكم الخبر كما تقدّم.

*****

124 ولا يكون اسمُ زمانٍ خبرًا عن جُثَّةٍ، وإن يُفِدْ فأخْبِرَا

ظرف المكان يقع خبرا عن الجُثَّة نحو « زيدٌ عندك »، وعن المعنى نحو « القتال عندك »، وأما ظرف الزّمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي نحو « القتال يومَ الجمعةِ، أو في يوم الجمعة »، ولا يقع خبرا عن الجُثَّةِ، قال المصنّف : إلا إذا أفاد نحو « الليلةَ الهلالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ ربيعٍ »، فإن لم يُفِدْ لم يقع خبرا عن الجُثَّةِ نحو « زيدٌ اليومَ ». وإلى هذا ذهب قومٌ منهم المصنّف، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقا، فإن جاء شيء مم ذلك يُؤَوَّلُ نحو قولهم « الليلةَ الهلالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ ربيعٍ »، والتّقدير : طلوعُ الهلالِ الليلةَ، ووجودُ الرُّطَبِ شهريْ ربيعٍ. هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم - منهم المصنّف رحمه اللّه تعالى - إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن

بشرط أن يفيدَ كقولك : نحن في يومٍ طَيِّبٍ، وفي شهر كذا. وإلى هذا أشار بقوله « وإن يُفِدْ فأخبِرا »، فإن لم يُفِدْ امْتَنَعَ نحو « زيدٌ يومَ الجمعة ».

*****

125 ولا يجوز الابتدا بالنّكرهْ ما لم تُفِدْ : كعِنْدَ زيدٍ نَمِرَهْ

126 وهل فَتًى فيكم ؟ فما خِلٌّ لنا، ورجلٌ من الكِرامِ عندنا

127 ورغبةٌ في الخيرِ خيرٌ، وعملْ بِرٍّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ ما لم يُقَلْ

الأصلُ في المبتدإ أن يكون معرفةً وقد يكون نكرة، لكن بشرطِ أن تُفيدَ وتحصُلُ الفائدةُ بأحد أمورٍ ذكر المصنّف رحمه اللّه تعالى منها ستّةً. أحدها أن يتقدّم الخبر عليها وهو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور نحو « في الدّار رجل، وعند زيدٍ نَمِرَةٌ ». فإن تقدّم وهو غير ظرفٍ ولا جارّ ومجرور لم يَجُزْ نحو « قائمٌ رجلٌ ». الثاني أن يتقدّم على النّكرة استفهام نحو : هل فتًى فيكم ؟

الثالث أن يتقدّم عليها نفيٌ نحو : ما خِلٌّ لنا. الرابع أن توصَفَ نحو : رجلٌ من الكرام عندنا. الخامس أن تكون عاملةً نحو : رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ. السادس أن تكون مُضافةً نحو : عملُ بِرٍّ يَزِينُ. هذا ما ذكره المصنّف رحمه اللّه تعالى في هذا الكتاب، وقد أنهاها غيرُ المصنّف إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعًا وأكثر من ذلك، فذكر هذه السّتّةَ المذكورة.

والسابع أن تكون شرطًا نحو : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه. الثامن أن تكون جوابا نحو أن يقال : مَنْ عندك ؟ فتقول : رجلٌ، والتّقدير : رجلٌ عندي. التاسع أن تكون عامّةً نحو : كُلٌّ يموتُ. العاشر أن يُقْصَدَ بها التنويع كقوله :

فأقبلتُ زحفًا على الرّكبتين   فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرُّ

فقوله ثوب : مبتدأ، ولبستُ : خبره، وكذلك ثوب أجرّ.

الحادي عشر أن تكون دعاءً نحو : سلامٌ على آل ياسين. الثاني عشر أن يكون فيها معنى التّعجّب نحو : ما أحسنَ زيدًا ! الثالث عشر أن تكون خَلَفًا من موصوف نحو : مؤمنٌ خيرٌ من كافر. الرابع عشر أن تكون مُصغّرة نحو : رُجَيْلٌ عندنا، لأنّ التّصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره : رجلٌ

حقيرٌ عندنا. الخامس عشر أن تكون في معنى المحصور نحو : شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ، وشيءٌ جاء بك، والتّقدير : ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلّا شرٌّ، وما جاء بك إلّا شيءٌ، على أحد القولين. والقول الثاني أنّ التّقدير : شرٌّ عظيمٌ أهَرَّ ذا نابٍ، وشيءٌ عظيم جاء بك. فيكون داخلا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا، لأنّ الوصفَ أعمُّ من أن يكون ظاهرًا أو مقدّرا وهو ها هنا مُقَدَّرٌ. السادس عشر أن يقع قبلها واو الحال كقوله :

سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاءَ، فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أخفى ضَوْؤُهُ كلَّ شارِقٍ

السابع عشر أن تكون معطوفةً على معرفة نحو : زيدٌ ورجلٌ في الدّار. الثامن عشر أن تكون معطوفة على وصف نحو : تَمِيمِيٌّ ورجلٌ في الدّار. التاسع عشر أن يُعْطَفَ عليها موصوف نحو : رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدّار. العشرون أن تكون مبهمةً كقول امرئ القيس :

مُرَسَّعَةٌ بين أرساغه به عَسَمٌ يبتغي أرنبا

الحادي والعشرون أن تقع بعد لولا كقوله :

لولا اصطبارٌ لَأَوْدى كلُّ ذي مِقَةٍ لمّا استقلّتْ مَطاياهُنَّ للظَّعَنِ

الثاني والعشرون أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم : إن ذهب عَيْرٌ فعَيْرٌ في الرِّباطِ. الثالث والعشرون أن تدخل على النّكرة لام الابتداء نحو : لَرجلٌ قائمٌ. الرابع والعشرون أن تكون بعد كم الخبرية نحو قوله :

كم عمَّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ فَدْعاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعا، وما لم أذكرْه أسقطْتُه لرجوعه إلى ما ذكرتُه أو لأنّه ليس بصحيحٍ.

*****

128 والأصلُ في الأخبار أن تُؤَخَّرَا وجوّزوا التّقديمَ إذ لا ضررَا

الأصلُ تقديمُ المبتدإ وتأخير الخبر، وذلك لأنّ الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدإ فاستحقّ التّأخيرَ كالوصفِ، ويجوز تقديمُه إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ أو نحوه على ما سنبيّن، فتقول :

قائمٌ زيدٌ وقائمٌ أبوه زيدٌ، وأبوه منطلقٌ زيدٌ، وفي الدّار زيدٌ، وعندك عَمْرٌو. وقد وقع في كلام بعضهم أنّ مذهب الكوفيين مَنْعُ تقديم الخبر الجائزِ التّأخير عند البصريّين وفيه نظرٌ. فإنّ بعضهم نقل الإجماع - من البصريّين والكوفيّين - على جواز « في داره زيدٌ ». فنَقْلُ المنع عن الكوفيّين مطلقًا ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحثٌ. نعم منع الكوفيّون التّقديم في مثل : زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه منطلقٌ. والحقُّ الجواز إذ لا مانع من ذلك وإليه أشار بقوله « وجوّزوا التقديم إذ لا ضررَا »، فتقول : قائمٌ زيدٌ، ومنه قولهم : مَشْنُوءٌ مَن يَشْنَؤُكَ، فمن : مبتدأ، ومشنوء : خبر مقدّم، وقام أبوه زيدٌ.

ونقل الشّريف أبو السّعادات هِبَةُ اللّه بنِ الشّجريّ الإجماعَ من البصريّين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً، وليس بصحيح وقد قدّمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

*****

129 فامنعه حينَ يستوي الجُزآنِ عُرْفًا ونُكْرًا عادِمَيْ بيانِ

130 كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرَا أو قُصِدَ استعمالُه منحصِرَا

131 أو كان مُسندًا : لذي لامِ ابْتِدَا أو لازمِ الصّدْرِ، كمن لي مُنْجِدَا

ينقسم الخبرُ - بالنّظر إلى تقديمه على المبتدإ أو تأخيره عنه - ثلاثةَ أقسامٍ ؛ قسمٌ يجوز فيه التّقديمُ والتّأخير وقد سبق ذكره، وقسمٌ يجب فيه تأخير الخبر، وقسمٌ يجب فيه تقديم الخبر. فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التّأخير، فذكر منه خمسةَ مواضعَ. الأوّل أن يكون كلٌّ من المبتدإ والخبر معرفة أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدءًا ولا مُبَيِّنَ للمبتدإ من الخبر نحو : زيدٌ أخوك، وأفضلُ من زيدٍ أفضلُ من عَمْرٍو، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنّك لو قدّمتَهُ فقلتَ : أخوك زيدٌ، وأفضل من عَمْرٍو أفضلُ من زيدٍ، لكان المقدَّمُ مبتدءًا وأنت تريد أن يكون خبرًا من غير دليل يدلُّ عليه، فإن وُجِدَ دليل يدلّ على أنّ المتقدّم خبر جاز كقولك : أبو يوسُفَ أبو حنيفةَ، فيجوز تقدّم الخبر - وهو أبو حنيفة - لأنّه معلوم أنّ المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة

بأبي يوسُفَ. والثاني أن يكون الخبرُ فعلا رافعا لضمير المبتدإ مستترًا نحو : زيدٌ قامَ، فقام وفاعله المقدّر : خبرٌ عن زيد، ولا يجوز التّقديم فلا يقال : قام زيدٌ، على أن يكون زيدٌ مبتدءًا مؤخّرًا والفعل خبرًا مقدّما، بل يكون زيدٌ: فاعلا لقام، فلا يكون من باب المبتدإ والخبر بل من باب الفعل والفاعل. فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو : زيدٌ قام أبوه، جاز التّقديم، فتقول : قام أبوه زيدٌ، وقد تقدّم ذكر الخلاف في ذلك. وكذلك يجوز التّقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا نحو : الزّيدان قاما، فيجوز أن تقدّم الخبر فتقول : قاما الزيدان، ويكون الزيدان مبتدءًا مؤخّرًا، وقاما : خبرا مقدّما، ومنع ذلك قومٌ.

وإذا عرفت هذا فقول المصنّف رحمه اللّه تعالى « كذا إذا ما الفعل كان الخبرا » يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا، وليس كذلك، بل إنّما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدإ مستترا كما تقدّم.

الثالث أن يكون الخبر محصورا بإنّما نحو : إنّما زيدٌ قائمٌ، أو بإلّا نحو : ما زيد إلّا قائمٌ، وهو المراد بقوله « أو قُصِدَ استعماله منحصرا »، فلا يجوز تقديم قائم على زيد في المثالين، وقد جاء التّقديم مع « إلّا » شذوذا. الرابع أن يكون

خبرًا لمبتدإ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو : لَزيدٌ قائمٌ، وهو المشارُ إليه بقوله « أو كان مسندًا لذي لام ابتدا »، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول : قائم لزيدٌ، لأنّ لام الابتداء لها صدر الكلام، وقد جاء التّقديم شذوذا. الخامس أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو : مَنْ لي مُنْجِدًا ؟ فمن : مبتدأ، وَلِي : خبر، ومنجدا : حال، ولا يجوز تقديم الخبر على من، فلا تقول : لي من منجدا.

*****

132 ونحوُ عندي درهمٌ، ولي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فيه تقدُّمُ الخبر

133 كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ ممّا به عنه مُبيناً يُخْبَرُ

134 كذا إذا يستوجبُ التّصديرا كأينَ مَن عَلِمْتُهُ نَصيرا

135 وخبرَ المحصورِ قَدِّمْ أبدا كما لنا إلّا اتّباعُ أحمدا

أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث وهو وجوب تقديم الخبر، فذكر أنّه يجب في أربعة مواضع. الأوّل أن يكون

المبتدأ نكرةً ليس لها مُسَوِّغ إلّا تقدُّمُ الخبرِ، والخبر ظرف أو جارّ ومجرور نحو : عندك رجل، وفي الدّار امرأةٌ، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول : رجلٌ عندك، ولا امرأةٌ في الدّار. وأجمع النّحاة والعرب على منع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله « ونحو عندي درهم، ولي وَطَرْ - البيت ». فإن كان للنّكرة مسوّغٌ جاز الأمران نحو : رجلٌ ظريفٌ عندي، وعندي رجلٌ ظريفٌ.

الثاني أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو : في الدّار صاحبُها، فصاحبها : مبتدأ، والضمير المتصل به راجعٌ إلى الدار وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر نحو : صاحبها في الدّار، لئلّا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبةً.

وهذا مراد المصنّف رحمه اللّه تعالى بقوله « كذا إذا عاد عليه مضمر — البيت » أي كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يُخْبَرُ بالخبر عنه وهو المبتدأ، فكأنّه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدإ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لأنّ الضمير في قولك : في الدّار صاحبُها، إنّما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر. فينبغي أن تقدّر مضافا محذوفا في قول المصنف

« عـاد عليـه » والتّقدير : كـذا إذا عـاد على مُلابِسِـهِ، ثمّ حُـذِفَ المضاف - الذي هو مُلابسٌ - وأقيم المضاف إليه - وهو الهـاء - مُقامه، فصـار اللفـظ « كـذا إذا عـاد عليـه ». ومثـلُ قولـك : في الدّار صاحبها، قولهم : على التّمرة مثلُها زُبْدًا.

وقـد جـرى الخلاف في جـواز « ضرب غلامُـه زيـدًا »، مـع أنّ الضمير فيه عائـد على متـأخر لفظا ورتبـةً، ولم يَجْرِ خلافٌ - فيما أعلم - في منع « صاحبُها في الدّار »، فما الفرق بينهمـا ؟ وهو ظاهر فَلْيُتَأَمَّلْ، والفرق بينهما أنّ ما عاد عليه الضمير وما اتّصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة « ضرب غلامُـه زيدًا » بخلاف مسألة « في الـدّار صـاحبُها »، فإنّ العامـل فيمـا اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

الثالث أن يكون الخـبر لـه صـدر الكلام وهـو المراد بقولـه « كـذا إذا يستوجب التّصديرا » نحو : أين زيدٌ ؟ فزيد : مبتـدأ مـؤخّر، وأين : خـــبر مقـــدّم ولا يـــؤخّر، فلا تقـــول : زيـــدٌ أين، لأنّ الاستفهام لـه صـدر الكلام. وكـذلك : أين مَن علمتُـه نصـيرا ؟ فأين : خبر مقدّم، ومَنْ : مبتدأ مؤخّر، وعلمتُـه نصـيرا : صـلة مَنْ. الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو : إنّما في الـدار زيـدٌ، وما في الدّار إلّا زيدٌ، ومثله : ما لنا إلّا اتباع أحمدَ.

*****

136 وحذفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ، كما تقولُ زيدٌ بعد مَن عندكما

137 وفي جواب كيف زيدٌ قل دَنِفْ فزيدٌ استُغنِيَ عنه إذ عُرِفْ

يُحْذَفُ كلٌّ من المبتدإ والخبر إذا دلّ عليه دليل ؛ جوازا أو وجوبا، فذكر في هذين البيتين الحذفَ جوازا. فمثال حذف الخبر أن يقال : مَنْ عندكما ؟ فتقول : زيدٌ، والتّقدير : زيد عندنا. ومثله - في رأيٍ - : خرجتُ فإذا السّبُعُ، والتّقدير : فإذا السّبُعُ حاضرٌ.

ومثال حذف المبتدإ أن يقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيحٌ، أي هو صحيح. وإن شئتَ صرّحتَ بكلِّ واحد منهما فقلتَ : زيدٌ عندنا وهو صحيح. ومثله قولُه تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ أي : من عمل صالحا فعملُه لنفسه ومن أساء فإساءته عليها.

قيل : وقد يُحذفُ الجزآن - أعني المبتدأ والخبر - للدلالة عليهما، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِن نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْن ﴾ أي فعدتهنّ ثلاثة أشهر. فحذف المبتدأ والخبر - وهو فعدّتهنّ ثلاثة أشهر - لدلالة ما قبله عليه، وإنّما حُذِفا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أنّ المحذوف مفرد، والتّقدير : واللائي لم يحضن كذلك، وقولُه : واللائي لم يحضن معطوف على واللائي يئسن. والأوْلى أن يُمَثَّلَ بنحو قولك: نعم، في جواب : أزيد قائمٌ ؟ إذ التّقدير : نعم زيد قائمٌ.

*****

138 وبعد لولا غالبًا حذفُ الخبرْ حتمٌ، وفي نصِّ يمينٍ ذا استقرّ

139 وبعد واوٍ عيّنتْ مفهومَ معْ كمثلِ كلُّ صانعٍ وما صنعْ

140 وقبلَ حالٍ لا يكونُ خبرَا على الذي خبرُه قد أُضْمِرَا

141 كضربيَ العبدَ مسيئًا وأتمّ تبيينيَ الحقَّ مَنوطًا بالحِكَمْ

حاصل ما في هذه الأبيات أنّ الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع. الأوّل أن يكون خبرا لمبتدإ بعد لولا نحو : لولا زيدٌ لأتيتك، والتّقدير : لولا زيدٌ موجود لأتيتك. واحترز بقوله « غالبا » عمّا ورد ذكره فيه شذوذا.

وهذا الذي ذكره المصنّف رحمه اللّه تعالى في هذا الكتاب - من أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليلا - هو طريقةٌ لبعض النّحويين، والطريقة الثانيةُ أنّ الحذف واجب دائما وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مُؤَوَّلٌ، والطريقة الثالثةُ أنّ الخبر إمّا أن يكون كونا مطلقا أو كونا مقيَّدًا، فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو : لولا زيد لكان كذا، أي لولا زيد موجود، وإن كان كونا مقيَّدًا فإمّا أن يدلّ عليه دليل أو لا، فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره نحو : لولا زيد محسنٌ إليّ ما أتيتُ. وإن دلّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو أن يقال : هل زيدٌ محسنٌ إليك ؟ فتقول : لولا زيد لهلكتُ، أي لولا زيد محسن إليّ، فإن شئتَ حذفت الخبر وإن شئت أثبتّه، ومنه قولُ أبي العلاء المعرّي :

يُذيبُ الرّعبُ منه كلَّ عَضْبٍ   فلولا الغِمْدُ يمسكه لَسالا

وقد اختار المصنّف رحمه اللّه تعالى هذه الطّريقة في غير هذا الكتاب.

الموضع الثاني أن يكون المبتدأ نصًّا في اليمين نحو : لَعَمْرُكَ لَأَفعلنَّ، والتّقدير : لَعَمْرُكَ قسمي، فعمرك : مبتدأ، وقسمي خبره ولا يجوز التّصريح به. قيل : ومثلُه : يمينُ اللّه لأفعلنّ، والتّقدير : يمينُ اللّه قسمي، وهذا لا يتعيّن أن يكون المحذوف فيه خبرًا لجواز كونه مبتدءًا، والتّقدير : قسمي يمين اللّه، بخلاف « لعمرك » فإنّ المحذوف معه يتعيّن أن يكون خبرًا لأنّ لام الابتداء قد دخلت عليه وحقُّها الدّخول على المبتدإ. فإن لم يكن المبتدأ نصًّا في اليمين لم يجب حذف الخبر نحو : عهدُ اللّه لأفعلنّ، والتّقدير : عهدُ اللّه عليَّ، فعهد اللّه : مبتدأ، وعليَّ : خبره، ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث أن يقع بعد المبتدإ واوٌ هي نصٌّ في المعيَّةِ نحو : كلُّ رجلٍ وضيعتُه، فكلٌّ : مبتدأ، وقوله « وضيعتُه » معطوف على كلّ، والخبر محذوف، والتّقدير : كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقترنان، ويُقَدَّرُ الخبر بعد واو المعيَّة. وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر لأنّ معنى « كلُّ رجلٍ وضيعته » كلُّ رجلٍ مع ضيعته، وهذا كلام تامٌّ لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا

المذهبَ ابنُ عُصفورٍ في شرح الإيضاح. فإن لم تكن الواو نصًّا في المعيّة لم يُحْذَفْ الخبر وجوبا نحو : زيدٌ وعَمْرٌو قائمان.

الموضع الرابع أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حالٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرا فيُحْذَفُ الخبر وجوبا لسَدِّ الحالِ مَسَدَّهُ وذلك نحو : ضربي العبدَ مُسيئًا، فضربي : مبتدأ، والعبدَ : معمولٌ له، ومسيئًا : حال سَدَّ مَسَدَّ الخبر والخبرُ محذوف وجوبا، والتّقدير : ضربي العبد إذا كان مسيئا، فمسيئا : حال من الضمير المستتر في كان المُفَسَّرُ بالعبد و « إذا كان » أو « إذ كان » ظرف زمان نائب عن الخبر.

ونبّه المصنّف بقوله « وقبل حالٍ » على أنّ الخبر المحذوف مقدَّرٌ قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر كما تقدّم تقريره. واحترز بقوله « لا يكون خبرا » عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدإ المذكور نحو ما حكى الأخفش رحمه اللّه تعالى من قولهم : زيدٌ قائمًا، فزيدٌ : مبتدأ، والخبر محذوف، والتّقدير : ثبت قائما، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا، فتقول : زيدٌ قائم، فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف : ضربي العبد مُسيئًا، فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدإ الذي قبلها، فلا تقول : ضربي العبدَ مُسيءٌ، لأنّ

الضرب لا يوصف بأنّه مسيءٌ. والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو : أتمُّ تبييني الحقَّ مَنُوطًا بالحِكَمِ، فأتمُّ : مبتدأ، وتبييني : مضاف إليه، والحقَّ : مفعول لتبييني، ومَنوطًا : حال سدَّت مَسَدَّ خبر أتمُّ، والتّقدير : أتمُّ تبييني الحقَّ إذا كان - أو إذ كان - منوطًا بالحِكَمَ.

ولم يذكر المصنّف المواضع التي يُحْذفُ فيها المبتدأ وجوبا وقد عدّها في غير هذا الكتاب أربعةً. الأوّل النّعتُ المقطوع إلى الرفع في مدح نحو : مررتُ بزيدٍ الكريمُ، أو ذمٍّ نحو : مررتُ بمعاوية الخبيثُ، أو ترحُّمٍ نحو : مررتُ بعَمْرو المسكينُ. فالمبتدأ محذوف في هذه المُثُلِ ونحوها وجوبا، والتّقدير : هو الكريم، وهو الخبيثُ، وهو المسكينُ.

الموضع الثاني أن يكون الخبرُ مخصوصَ نِعْمَ أو بِئْسَ نحو : نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرّجلُ معاويةُ، فزيدُ ومعاويةُ خبران لمبتدإٍ محذوف وجوبا، والتّقدير : هو زيدٌ، أي الممدوح زيدٌ، وهو معاويةُ أي المذمومُ معاويةُ.

الموضع الثالث ما حكى الفارسيُّ من كلامهم « في ذِمَّتي لأفعلنَّ » ففي ذمتي : خبر لمبتدإٍ محذوف واجبِ الحذفِ،

والتّقدير : في ذمّتي يمينٌ، وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القَسَمِ.

الموضع الرابع أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو : صبرٌ جميلٌ، والتّقدير : صبري صبر جميل، فصبري : مبتدأ، وصبر جميل : خبره، ثمّ حُذف المبتدأ - الذي هو صبري - وجوبا.

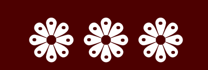
*****

142 وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحدٍ كَهُمْ سَراةٌ شُعَرَا

اختلف النحويون في جواز تعدّد خبر المبتدإ الواحد بغير حرف عطف نحو : زيدٌ قائمٌ ضاحك. فذهب قومٌ - منهم المصنّف رحمه اللّه تعالى - إلى جواز ذلك، سواءٌ كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ نحو : هذا حلوٌ حامضٌ، أي مُزٌّ، أم لم يكونا في معنى خبر واحد كالمثال الأوّل. وذهب بعضهم إلى أنّه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ، فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطفُ. فإن جاء من لسان العرب

شيء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخر كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾.

وزعم بعضهم أنّه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلا مفردين نحو : زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ، أو جملتين نحو : زيدٌ قام ضحك. فأمّا إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملةً فلا يجوز ذلك، فلا تقول : زيدٌ قائمٌ ضحك، هكذا زعم هذا القائل. ويقع في كلام المُعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾، جوّزا كون تسعى خبرا ثانيا ولا يتعيّن ذلك لجواز كونه حالا.



كان وأخواتُها

143 ترفعُ كان المبتدا اسمًا والخبرْ   تنصبُهُ، ككان سيّدًا عُمَرْ

144 ككان ظلَّ باتَ أضحى أصبحا   أمسى وصار ليس، زال بَرِحَا

145 فَتِئَ، وانفكَّ، وهذي الأربعهْ   لشبهِ نفيٍ، أو لنفيٍ مُتْبَعَه

146 ومثلُ كان دام مسبوقًا بمَا   كأَعْطِ ما دمتَ مُصيبًا درهمًا

لمّا فرغ من الكلام على المبتدإ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء وهي قسمان : أفعال وحروف. فالأفعال : كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظنّ وأخواتها، والحروف : ما وأخواتها و « لا » التي لنفي الجنس وإنّ وأخواتها. فبدأ المصنّف رحمه اللّه تعالى بذكر كان وأخواتها وكلُّها أفعالٌ اتفاقا إلّا ليس. فذهب الجمهور إلى أنّها فعل، وذهب الفارسيُّ - في أحد قوليه - وأبو بكر بن شُقَيْرْ - في أحد قَوْلَيْهِ - إلى أنّها حرف.

وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره، ويُسمّى المرفوع بها اسمًا لها، والمنصوبُ بها خبرا لها. وهذه الأفعال قسمان : منها ما يعمل هذا العمل بلا شرطٍ وهي : كان وظلّ وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس، ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان : أحدهما ما يُشْتَرَطُ في عمله أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا، أو شبهُ نفيٍ وهو أربعة : زال وبَرِحَ وفَتِئَ وانفكَّ. فمثال النفي لفظا : مازال زيدٌ قائمًا، ومثاله تقديرا قولُه تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾، أي لا تفتؤ، ولا يُحْذفُ النّافي معها إلا بعد القسم كالآية الكريمة، وقد شذَّ الحذفُ بدون القَسَمِ كقول الشاعر :

وأبرحُ ما أدامَ اللّهُ قَوْمي بحمد اللّه مُنْتَطِقًا مجيدًا

أي لا أبرح منتطقا مجيدا، أي صاحبَ نِطاقٍ وجواد ما أدام اللّه قومي. وعنى بذلك أنّه لا يزال مستغنيا ما بقي له قومه، وهذا أحسنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ.

ومثال شبه النّفي - والمرادُ به النّهي - كقولك : لا تَزَلْ قائما. والدعاءُ كقولك : لا يزال اللّهُ مُحسنا إليك. وهذا هو الذي أشار إليه المصنّف رحمه اللّه تعالى بقوله « وهذي الأربعة - إلى آخر البيتِ ».

القسم الثاني ما يُشْتَرَطُ في عمله أن يسبقه ما المصدريّة الظرفيّة وهو دام كقولك : أَعْطِ ما دُمْتَ مصيبا درهما، أي أعط مدّة دوامك مصيبا درهما، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾، أي مدّة دوامي حيًّا.

ومعنى ظَلَّ : اتّصاف المُخْبَرِ عنه بالخبر نهارا، ومعنى بات : اتّصافه به ليلا، وأضحى : اتّصافه به في الضُّحَى، وأصبح : اتّصافه به في الصباح، وأمسى : اتّصافه به في المساء، ومعنى صار : التّحوّلُ من صفةٍ إلى صفة أخرى، ومعنى ليس : النّفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال نحو : ليس زيدٌ قائما، أي الآن. وعند التّقييد بزمنٍ على حَسَبِهِ نحو : ليس زيدٌ قائمًا غدًا. ومعنى زال وأخواتها : ملازمةُ الخبرِ المُخْبَرِ عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو : مازال زيدٌ ضاحكا، ومازال زيدٌ أزرقَ العينينِ. ومعنى دام : بقي واستمرّ.

*****

147 وغيرُ ماضٍ مثلَهُ قد عَمِلَا   إنْ كان غيرُ الماضِ منه استُعمِلَا

هذه الأفعال على قسمين : أحدهما ما يتصرّفُ وهو ما عدا ليس ودام. والثاني ما لا يتصرّف وهو ليس ودام. فنبَّه المُصنّف رحمه اللّه تعالى بهذا البيت على أنّ ما يتصرّف من هذه الأفعال يعملُ غيرُ الماضي منه عملَ الماضي وذلك هو المضارع نحو : يكون زيدٌ قائمًا، قال اللّه تعالى : ﴿ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾، والأمرُ نحو : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ ﴾، وقال اللّه تعالى : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾، واسمُ الفاعل نحو : زيدٌ كائنٌ أخاك. والمصدر كذلك، واختلف النّاس في كان النّاقصة هل لها مصدرٌ أم لا، والصّحيح أنّ لها مصدرًا، ومنه قوله :

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قومه الفتى   وكَوْنُكَ إيّاه عليك يسيرُ

وما لا يتصرّف منها - وهو دام وليس - وما كان النّفيُ أو شِبْهُهُ شرطا فيه - وهو زال وأخواتها - لا يُسْتَعْمَلُ منه أمرٌ ولا مصدرٌ.

*****

148 وفي جميعها تَوَسُّطُ الخبرْ أجِزْ، وكلٌّ سَبْقَهُ دام حَظَرْ

مُرادُه أنَّ أخبار هذه الأفعال - إن لم يجب تقديمُها على الاسم ولا تأخيرُها عنه - يجوز توسُّطُها بين الفعل والاسم. فمثال وجوبِ تقديمها على الاسم قولُك : كان في الدّار صاحبُها، فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسمِ على الخبر لئلا يعودَ الضميرُ على متأخّر لفظا ورتبةً. ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولُك : كان أخي رفيقي، فلا يجوز تقديم رفيقي - على أنّه خبر - لأنّه لا يُعلَمُ ذلك لعدم ظهور الإعراب. ومثال ما توسّطَ فيه الخبرُ قولُك : كان قائما زيدٌ. قال اللّه تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، وكذلك سائرُ أفعال هذا الباب - من المتصرُف وغيره - يجوز تَوَسُّطُ أخبارها بالشّرط المذكور.

ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز تقديم خبر ليس على اسمها والصوابُ جوازه، قال الشاعر :

سَلِي - إن جَهِلْتِ - النّاسَ عنّا وعنهمُ فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ

وذكر ابنُ مُعْطٍ أنّ خبر دام لا يتقدّم على اسمها، فلا تقول : لا أصاحبك مادام قائما زيدٌ، والصوابُ جوازُه.

وأشار بقوله « وكلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرَ » إلى أنّ كلَّ العرب - أو كلَّ النُّحاةِ - منع سَبْقَ خبر دام عليها، وهذا إن أراد به أنّهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتّصلةِ بها نحو : لا أصحبُك قائمًا مادام زيدٌ، فمُسَلَّمٌ. وإن أراد أنّهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو : لا أصحبك ما قائما دام زيدُ، وعلى ذلك حمله ولده في شرحه ففيه نظر. والذي يظهر أنّه لا يمتنع تقديمُ خبر دام على دام وحدها، فتقول : لا أصحبُك ما قائما دام زيدٌ، كما تقول : لا أصحبك ما زيدًا كلّمْتَ.

*****

149 كذاك سبقُ خبرِ ما النّافيهْ فَجِئْ بها مَتْلُوَّةً لا تاليهْ

يعني أنّه لا يجوز أن يتقدّم الخبرُ على ما النّافية، ويدخل تحت هذا قسمان ؛ أحدهما ما كان النفي شرطا في عمله نحو : مازال وأخواتها، فلا تقول : قائما مازال زيدٌ، وأجاز

ذلك ابنُ كَيْسانَ والنّحّاس. والثاني ما لم يكن النّفي شرطًا في عمله نحو : ما كان زيدٌ قائمًا، فلا تقول : قائمًا ما كان زيدٌ، وأجازه بعضهم.

ومفهوم كلامه أنّه إذا كان النّفي بغير « ما » يجوز التّقديمُ فتقول : قائما لم يزل زيدٌ، ومنطلقًا لم يكن عَمْرٌو، ومنعهما بعضهم. ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النّفي بـ « ما » نحو : ما قائما زال زيدٌ، وما قائمًا كان زيد، ومنعه بعضهم.

*****

150 ومَنْعُ سَبْقِ خبرٍ ليس اصطُفي وذو تمامٍ ما برفعٍ يكتفي

151 وما سواه ناقصٌ، والنّقصُ في فَتِئَ ليس زال دائما قُفي

اختلف النّحويّون في جواز تقديم خبر ليس عليها، فذهب الكوفيّون والمُبرِّد والزّجّاجُ وابنُ السَّرّاجِ وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنّف - رحمهم اللّه إلى المنع. وذهب أبو عليّ

الفارسيُّ وابنُ بَرْهانَ إلى الجواز، فتقول : قائما ليس زيدٌ. واختلف النّقل عن سيبويه فنسب قومٌ إليه الجواز وقومٌ المنعَ. ولم يرد من لسان العرب تقدُّمُ خبرها عليها، وإنّما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّمُ معمول خبرها عليها كقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾، وبهذا استدلّ من أجاز تقديمَ خبرها عليها، وتقريره أنّ « يوم يأتيهم » معمول الخبر الذي هو مصروفا وقد تقدّم على ليس، قال : ولا يتقدّم المعمول إلا حيث يتقدّم العاملُ.

وقوله « وذو تمام - إلى آخره » معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما ما يكون تامًّا وناقصا، والثاني ما لا يكون إلا ناقصا. والمراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى منصوب.

وكلُّ هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامّةً إلّا فتئ وزال التي مضارعها يزال لا التي مضارعها يزول فإنّها تامّةٌ، نحو : زالت الشمس، وليس فإنّها لا تُستعمل إلّا ناقصةً.

ومثال التّام قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسرَةَ ﴾، أي إن وُجِدَ عسرة، وقوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا

مَادَامَت السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾، وقوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾.

*****

152 ولا يلي العاملَ معمولُ الخبرْ إلّا إذا ظرفا أتى أو حرفَ جرّ

يعني أنّه لا يجوز أن يلي كان وأخواتِها معمولُ خبرها الذي ليس بظرفٍ ولا جارٍّ ومجرور، وهذا يشمل حالين : أحدهما أن يتقدّم معمولُ الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخّرا عن الاسم نحو : كان طعامَكَ زيدٌ آكلا، وهذه ممتنعة عند البصريين، وأجازها الكوفيّون. الثاني أن يتقدّم المعمولُ والخبرُ على الاسم، ويتقدّم المعمول على الخبر نحو : كان طعامَكَ آكلا زيدٌ، وهي ممتنعة عند سيبويه وأجازها بعض البصريّين.

ويخرج من كلامه أنّه إذا تقدّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم وقُدِّمَ الخبر على المعمول جازت المسألة، لأنّه لم يَلِ كان معمولُ خبرها، فتقول : كان آكلا طعامَك زيدٌ، ولا يمنعها

البصريون. فإن كان المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورا جاز إيلاؤه « كان » عند البصريّين والكوفيّين نحو : كان عندك زيدٌ مقيمًا، وكان فيك زيدٌ راغبًا.

*****

153 ومُضمَرَ الشّأنِ اسمًا انْوِ إنْ وقعْ موهِمُ ما استبان أنّه امتنع

يعني أنّه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهرُه أنّه وَلِيَ كان وأخواتِها معمولُ خبرها فأَوِّلْهُ على أنّ في كان ضميرا مستترا هو ضمير الشّأن.

*****

154 وقد تُزَادُ كان في حشوٍ : كما   كان أصحَّ علمَ من تقدّما

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها النّاقصة والثاني التامة وقد تقدّم ذكرها، والثالث الزّائدة وهي المقصودة بهذا البيت. وقد ذكر ابنُ عُصفورٍ أنّها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدإ والخبر نحو : زيدٌ كان قائمٌ، والفعل ومرفوعه نحو : لم يوجدْ كان مثلُك، والصلة والموصول نحو : جاء الذي كان أكرمتُه، والصّفةِ والموصوفِ نحو : مررتُ برجلٍ كان قائما. وهذا يُفهمُ أيضا من إطلاق قول المصنّف رحمه اللّه تعالى « وقد تُزادُ كان في حشوٍ »، وإنّما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التّعجّبِ نحو : ما كان أصحَّ علمَ من تقدّما، ولا تزاد في غيره إلا سماعا.

وقد سُمِعَ زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم : ولدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِّ الأنماريّةُ الكملةَ من بني عَبْسٍ لم يوجد كان أفضلُ منهم. وقد سُمِع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله :

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ   وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

وشذّ زيادتها بين حرف الجرّ ومجروره. وأكثر ما تُزادُ بلفظ الماضي، وقد شذّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمِّ عقيلِ بنِ أبي طالبٍ :

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ   إذا تهُبُّ شَمْأَلٌ بليلُ

*****

155 ويحذفونها ويُبقونَ الخبرْ   وبعدَ إنْ ولو كثيرا ذا اشتهرْ

تُحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد « إن » كقوله :

قد قيل ما قيل إنْ صدقا وإن كذبًا فما اعتذارُك من قول إذا قيلا ؟

التّقدير : إن كان المقول صدقا وإن كان المقول كذبا.

وبعد لو كقولك : ائْتني بدابّة ولو حمارا، أي ولو كان المأتيُّ به حمارا. وقد شذّ حذفها بعد لَدُنْ.

*****

156 وبعدَ أنْ تعويضُ ما عنها ارتُكِبْ كمثلِ أمّا أنتَ برًّا فاقتربْ

ذكر في هذا البيت أنّ كان تُحذفُ بعد أن المصدريّة ويُعَوَّضُ عنها « ما » ويبقى اسمُها وخبرُها نحو : أمّا أنتَ برًّا فاقترب، والأصلُ : أن كنتَ برًّا فاقترب، فحُذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التّاء، فصار : أن أنتَ برًّا، ثمّ أتى بـ « ما » عِوَضًا عن كان فصار : أن ما أنتَ برًّا، ثمّ أُدْغِمَت النّون في الميم فصار : أمّا أنتَ برًّا. ومثلُه قول الشاعر :

أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ

فأنْ : مصدريّة، وما : زائدة عوضا عن كان، وأنت : اسمُ كان المحذوفة، وذا نفر : خبرُها، ولا يجوز الجمع بين كان وما لكون ما عِوَضًا عنها، ولا يجوز الجمع بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ، وأجاز ذلك المبرِّدُ فيقول : أمّا كنتَ منطلقا انطلقتُ.

ولم يُسْمع من لسان العرب حذفُ كان وتعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمُها ضميرَ مخاطَبٍ كما مثَّل به المصنِّفُ رحمه اللّه تعالى، ولم يُسمع مع ضمير

المتكلم نحو : أمّا أنا منطلقا انطلقتَ، والأصل : أن كنتُ منطلقا، ولا مع الظاهر نحو : أما زيدٌ ذاهبا انطلقتُ، والقياس جوازها كما جاز مع المخاطَبِ والأصلُ : أن كان زيدٌ ذاهبا انطلقتُ، وقد مثّل سيبويه رحمه اللّه تعالى في كتابه بأمّا زيدٌ ذاهبًا.

*****

157 ومن مضارعٍ لِكان مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نونٌ، وهْو حذفٌ ما التُزِمْ

إذا جُزِمَ الفعل المضارع من كان قيل : لم يَكُنْ، والأصلُ يكونُ فحذف الجازمُ الضمّةَ التي على النّون فالتقى ساكنان : الواو والنّونُ، فحُذفَت الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ « لم يكن »، والقياس يقتضي أن لا يُحْذَفَ منه بعد ذلك شيءٌ آخرُ لكنّهم حذفوا النّون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال، فقالوا : لم يَكُ، وهو حذفٌ جائزٌ لا لازم. ومذهبُ سيبويه ومَن تابعه أنّ هذه النّونَ لا تُحذفُ عند ملاقاة ساكنٍ، فلا تقول : لم يَكُ الرجلُ قائمًا، وأجاز ذلك يونُسُ. وقد قُرِئَ شاذًّا : ﴿ لَمْ يَكُ

الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾. وأمّا إذا لاقت متحرّكا فلا يخلو : إمّا أن يكون ذلك المتحرّك ضميرا متصلا أو لا، فإن كان ضميرا متصلا لم تُحذفِ النّونُ اتفاقا كقوله صلّى اللّه عليه وعلى آله لعمر رضي اللّه عنه في ابنِ صيّادَ : { إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ }. فلا يجوز حذف النّون، فلا تقول : إن يكه وإلّا يَكُهُ. وإن كان غير ضمير متصل جاز الحذف والإثباتُ نحو : لم يكن زيدٌ قائما، ولم يك زيدٌ قائمًا.

وظاهر كلام المصنِّف رحمه اللّه تعالى أنّه لا فرق في ذلك بين كان النّاقصة والتّامّة، وقد قُرِئَ : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا ﴾، برفع حسنة وحذف النّون، وهذه هي التّامّةُ.

*****

فصلٌ في ما ولا ولات وإن المشبّهاتِ بليس

158 إعمالَ ليس أُعْمِلَتْ ما دون إنْ مع بَقَا النّفي وترتيبٍ زُكِنْ
159 وسَبْقَ حرفِ جرٍّ أو ظرفٍ كما بي أنتَ مَعْنِيًّا أجازَ العُلَمَا

تقدّم في أوّل بابِ كانَ وأخواتِها أن نواسخَ الابتداء تنقسم إلى أفعالٍ وحروفٍ، وسبقَ الكلامُ على كان وأخواتها وهي من الأفعال النّاسخة وسيأتي الكلامُ على الباقي، وذكر المصنّف في هذا الفصل من الحروف النّاسخة قسما يعمل عملَ كان وهو : ما، ولا، ولاتَ، وإن.

أمّا « ما » فلُغَةُ بني تميم أنّها لا تعمل شيئا، فتقول : ما زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ مرفوع بالابتداء، وقائم : خبره، ولا عمل لـ « ما » في شيء منهما. وذلك لأنّ « ما » حرف لا يختصُّ لدخوله على الاسم نحو : ما زيدٌ قائمٌ، وعلى الفعل نحو : ما يقوم زيدٌ، وما لا يختصُّ فحقُّه ألّا يعمل.

ولغةُ أهل الحجاز إعمالُها كعمل ليس لشبهها بها في أنّها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسمَ وينصبون بها الخبرَ نحو : ما زيدٌ قائما. قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾، وقال تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾. لكن لا تعمل عندهم إلّا بشروط ستّةٍ ذكر منها المصنّف أربعةً. الأوّل ألا يُزادَ بعدها إن، فإن زيدت بَطَلَ عملُها نحو : ما إن زيدٌ قائمٌ، برفع قائم ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم. الثاني ألّا ينتقض النّفيُ بإلّا نحو : ما زيدٌ إلّا قائمٌ. فلا يجوز نصب قائم، وكقوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾، وقوله : ﴿ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِير ﴾، خلافا لمن أجازه. الثالث ألّا يتقدّم خبرها على اسمها وهو غير ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرور، فإن تقدّم وجبَ رفعُه نحو : ما قائمٌ زيدٌ، فلا تقولُ : ما قائمًا زيدٌ. وفي ذلك خلاف. فإن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فقدّمتَه فقلتَ : ما في الدّار زيدٌ، وما عندك عَمْرٌو. فاختلف النّاس في ما حينئذ هل هي عاملةٌ أم لا ؟ فمن جعلها عاملةً قال : إنّ الظّرفَ والجارَّ والمجرورَ في موضع نصبٍ بها، ومن لم يجعلها عاملةً قال : إنّهما في موضع رفع على أنّهما خَبَرَانِ للذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنّف فإنّه شَرَطَ في إعمالِها أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على التّرتيب الذي زُكِنَ وهذا هو المراد بقوله : وترتيبٍ زُكِن أي عُلِمْ، ويعني

به أن يكون المبتدأ مقدَّمًا والخبر مؤخّرًا. ومقتضاه أنّه متى تقدّم الخبر لا تعمل ما شيئًا، سواء كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو غير ذلك، وقد صرّح بهذا في غير هذا الكتاب.

الشّرط الرابع ألّا يتقدّم معمولُ الخبر على الاسم وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ. فإن تقدّم بَطَلَ عملها نحو : ما طعامَك زيدٌ آكِلٌ، فلا يجوز نصب آكل ومَن أجاز بقاء العمل مع تقدُّم الخبر يجيزُ بقاء العمل مع تقدّم المعمول بطريق الأولى، لتأخّر الخبر. وقد يُقالُ : لا يلزم ذلك لما في الإعمال مع تقدُّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدّم الخبر. فإن كان المعمول ظرفا أو جارًّا ومجرورًا لم يبطُل عملُها نحو : ما عندك زيدٌ مقيمًا، وما بي أنتَ معنيًّا ؛ لأنّ الظروف والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرها. وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنّف رحمه اللّه تعالى لتخصيصه جوازَ تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. الشرط الخامس ألّا تتكرّر ما، فإن تكررت بَطَلَ عملُها نحو : ما ما زيدٌ قائمٌ، فالأولى نافية والثانية نفت النفي فبقي إثباتا، فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم. الشرط السادس ألّا يُبْدَلَ من خبرها موجَبٌ، فإن

أُبْدِلَ بطل عملُها نحو : ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدإ الذي هو زيد، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرًا عن ما وأجازه قوم. وكلامُ سيبويه رحمه اللّه تعالى في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين - أعني القولَ باشتراط ألّا يُبْدَلَ من خبرها موجَبٌ والقولَ بعدم اشتراط ذلك - فإنّه قال بعد ذكر المثال المذكور - وهو « ما زيد بشيء إلى آخره » : استوتِ اللغتان، يعني لغة الحجاز ولغة تميم، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله : استوت اللغتان، فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل إلّا والمرادُ أنّه لا عَمَلَ لـ « ما » فيه، فاستوت اللغتان في أنّه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال « ما » ألّا يُبْدَلَ من خبرها موجَبٌ. وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد إلّا، والمراد أنّه يكون مرفوعا سواء جعلت « ما » حجازية أو تميميّة، وهؤلاء هم الذين لن يشترطوا في إعمال ما ألّا يُبْدَلَ من خبرها موجَبٌ، وتوجيه كل من القولين وترجيحُ المختار منهما - وهو الثاني - لا يليق بهذا المختصر.

*****

160 ورفعَ معطوفٍ بِلَكِنْ أو بِبَلْ من بعدِ منصوبٍ بما الزَمْ حيثُ حَلّ

إذا وقع بعد خبر « ما » عاطفٌ فلا يخلو إمّا أن يكون مُقْتَضِيًا للإيجاب أو لا. فإن كان مقتضيا للإيجاب تعيّن رفعُ الاسمِ الواقع بعده وذلك نحو : بل ولكن، فتقول : ما زيدٌ قائما لكن قاعدٌ، أو : بل قاعدٌ، فيجب رفع الاسم على أنّه خبر مبتدإ محذوفٍ والتّقدير : لكن هو قاعد، وبل هو قاعدٌ، ولا يجوز نصب قاعد عطفًا على خبر ما، لأنّ ما لا تعمل في الموجَبِ.

وإن كان الحرفُ العاطفُ غير مُقْتَضٍ للإيجابِ - كالواو ونحوها - جاز النّصبُ والرّفعُ، والمختار النّصبُ نحو : ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا، ويجوز الرّفع فتقول : ولا قاعدٌ، وهو خبر لمبتدإ محذوفٍ والتّقدير : ولا هو قاعدٌ. ففهم من تخصيص المصنّف وجوبَ الرّفعِ بـ « ما » إذا وقع الاسمُ بعد بل ولكن أنّه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

*****

161 وبعدَ ما وليسَ جرَّ البا الخبرْ وبعدَ لا ونفيِ كانَ قد يُجَرّ

تُزادُ الباء كثيرا في الخبر بعد « ليس » و « ما » نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾، و ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾، و ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾، و ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾. ولا تختصّ زيادة الباء بعد « ما » بكونها حجازيّةً خلافا لقومٍ، بل تُزادُ بعدها وبعد التّميميّة، وقد نقل سيبويه والفرّاء رحمهما اللّه تعالى زيادة الباء بعد « ما » عن بني تميم، فلا التفات إلى مَن منع ذلك وهو موجود في أشعارهم. وقد اضطرب رأيُ الفارسيِّ في ذلك، فمرّةً قال : لا تُزادُ الباء إلا بعد الحجازيّة ومرّة قال : تُزادُ في الخبر المنفيِّ. وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر لا، وفي خبر مضارع كان المنفيّة بلم.

*****

162 في النّكراتِ أُعْمِلتْ كَلَيْسَ لا وقد تلي لاتَ وإنْ ذا العمَلَا

163 وما للاتَ في سِوى حِينٍ عَمَلْ وحذفُ ذي الرّفع فَشا والعكسُ قَلّ

تقدّم أنّ الحروفَ العاملة عمل « ليس » أربعةٌ، وقد تقدّم الكلامُ على ما وذكر هنا « لا ولات وإنْ ». أمّا « لا » فمذهبُ الحجازيين إعمالُها عمل « ليس »، ومذهب تميمٍ إهمالُها. ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثةٍ. أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو : لا رجلٌ أفضل منك. وزعم بعضهم أنّها قد تعمل في المعرفة. واختلف كلام المصنّف رحمه اللّه تعالى في هذا البيت، فمرّةً قال : إنّه مُؤَوَّلٌ، ومرّةً قال : إنّ القياس عليه سائغ. الشرط الثاني ألّا يتقدّم خبرُها على اسمها، فلا تقول : لا قائمًا رجلٌ. الشرط الثالث ألّا ينتقض النّفيُ بإلّا، فلا تقول : لا رجلٌ إلّا أفضلَ من زيدٍ، بنصب أفضلَ، بل يجب رفعُه. ولم يتعرّض المصنّف رحمه اللّه تعالى لهذين الشّرطين.

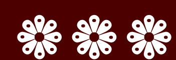
وأمّا « إن » النّافيةُ، فمذهب أكثر البصريين والفرّاء أنّها لا تعمل شيئًا، ومذهبُ الكوفيين - خلا الفرّاء - أنّها تعمل عمل

ليس، وقال به من البصريين أبو العباس المبرّد وأبو بكر بنِ السّرّاج وأبو عليّ الفارسيّ وأبو الفتح بن جِنّي، واختاره المصنف وزعم أنّ في كلام سيبويه إشارة إلى ذلك وقد ورد السّماع به. وذكر ابنُ جِنّي في المحتَسَبِ أنّ سعيد بنَ جُبَيْرٍ رضي اللّه عنه قرأ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ ﴾ بنصب عباد. ولا يُشترطُ في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النّكرة والمعرفة، فتقول : إنْ رجلٌ قائمًا، وإنْ زيدٌ القائمَ، وإنْ زيدٌ قائمًا.

وأمّا « لاتَ » فهي لا النافية زيدتْ عليها تاء التأنيث مفتوحةً، ومذهبُ الجمهور أنّها تعمل عمل ليس، فترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ لكن اختصت بأنّها لا يُذْكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معا، بل إنّما يذكر معها أحدهما. والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بنصب الحين، فحُذِفَ الاسمُ وبقي الخبر والتّقدير : ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، فالحينُ : اسمُها، وحينَ مناصٍ : خبرها. وقد قُرِئَ شذوذا : ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾ برفع الحين على أنّه اسم لات والخبرُ محذوفٌ، والتّقدير : ولاتَ حينُ مناصٍ لهم،

أي : ولاتَ حينُ مناصٍ كائنًا لهم، وهذا هو المراد بقوله « وحَذْفُ ذي الرّفع - إلى آخر البيت ».

وأشار بقوله « وما للات في سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أنّ لات لا تعمل إلا في الحين، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : المراد أنّها لا تعمل إلا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رادَفَهُ كالساعة ونحوها، وقال قوم : المراد أنّها لا تعمل إلا في أسماء الزّمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادَفَهُ من أسماء الزمان. وكلامُ المصنّف محتملٌ للقولين، وجزم بالثاني في التّسهيل، ومذهبُ الأخفش أنّها لا تعمل شيئا وأنّه إن وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوبا فناصبُه فعلٌ مضمَرٌ، والتّقدير : لاتَ أرى حينَ مناصٍ، وإن وُجَدَ مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوفٌ، والتّقدير : لاتَ حينُ مناصٍ كائنٌ لهم، واللّه أعلمُ.



أفعال المقاربة

164 ككان كاد وعسى، لكن نَدَرْ   غيرُ مضارعٍ لهذين خَبَرْ

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو كاد وأخواتُها، وذكر المصنف رحمه اللّه تعالى منها أحد عشر فعلا، ولا خلاف في أنها أفعال إلا عسى، فنقل الزاهد عن ثعلب أنّها حرف ونُسِبَ أيضا إلى ابن السّرّاج، والصحيح أنّها فعلٌ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها نحو : عَسَيْتُ، وعسيتَ، وعسيتُما، وعسيتم، وعَسَيْتُنَّ.

وهذه الأفعال تسمّى أفعال المقاربة، وليست كلُّها للمقاربة بل هي على ثلاثة أقسام ؛ أحدها ما دلّ على المقاربة وهي كاد وكَرَبَ وأَوْشَكَ. والثاني ما دلّ على الرّجاء وهي عسى وحَرَى واخْلَوْلَقَ. والثالث ما دلّ على الإنشاء وهي جعل وطَفِقَ وأخذ وعَلِقَ وأَنْشَأَ. فتسميتُها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض.

وكلُّها تدخل على المبتدإ والخبر فترفع المبتدأ اسما لها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب، وهذا هو المراد بقوله « ككان كاد وعسى ». لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعا نحو : كاد زيدٌ يقومُ، وعسى زيدٌ أن يقومَ، وندر مجيئُه اسمًا بعد عسى وكاد. وهذا هو مراد المصنّف رحمه اللّه تعالى بقوله « لكن ندر - إلى آخره »، لكن في قوله « غيرُ مضارعٍ » إيهامٌ ؛ فإنّه يدخل تحته الاسمُ والظرفُ والجارُّ والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير مضارع، ولم يندر مجيء هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل الذي ندر مجيء الخبر اسما، وأمّا هذه فلم يُسمَعْ مجيئُها خبرا عن هذين.

*****

165 وكونُه بدونِ أن بعد عسى نَزْرٌ، وكاد الأمرُ فيه عُكِسَا

أي اقتران خبر عسى بـ « أن » كثيرٌ، وتجريده من « أن » قليل، وهذا مذهب سيبويه. ومذهب جمهور البصريين أنّه لا يتجرد خبرُها من « أن » إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترنا

بأن، قال اللّه تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ ﴾، وقال عزّ وجلّ : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَّرْحَمَكُمْ ﴾.

وأمّا كاد فذكر المصنّف رحمه اللّه تعالى أنّها عكس عسى، فيكون الكثير في خبرها أن يتجرّد من « أن » ويَقِلُّ اقترانُه بها. وهذا بخلاف ما نصّ عليه الأندلسيُّون من أنّ اقتران خبرها بأن مخصوص بالشعر ؛ فمن تجريده من « أن » قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾، وقال تعالى : ﴿ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾. ومن اقترانه بـ « أن » قولُه صلّى اللّه عليه وعلى آله : { مَا كِدْتُ أَنْ أُصلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ }.

*****

166 وكعسى حَرَى، ولكن جُعِلَا　　　خبرُها حَتْمًا بأن مُتَّصِلا

167 وألزموا اخْلَوْلَقَ أَنْ مثلَ حَرَى　　　وبعدَ أَوْشَكَ انْتِفا أَنْ نَزُرَا

يعني أنّ حَرَى مثلُ عسى في الدّلالة على رجاء الفعل، لكن يجب اقترانُ خبرها بأن نحو : حَرَى زيدٌ أن يقومَ. ولم يُجَرَّدْ

خبرها من أن لا في الشعر ولا في غيره. وكذلك اخلولقَ تلزم أن خبرَها نحو : اخْلَوْلَقَتِ السماء أن تُمطر، وهو من أمثلة سيبويه. وأمّا أوشك فالكثير اقتران خبرها بأن ويقلُّ حذفُها، فمن اقترانه بها قولُه :

ولو سُئِل النّاس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملّوا ويمنعوا

ومن تجرّده منها قولُه :

يوشك مَن فرَّ من منيّته في بعض غِرّاتِه يوافِقُها

*****

168 ومثلُ كاد في الأصحّ كَرَبَا وتَرْكُ أن معْ ذي الشّروع وَجَبَا

169 كأنْشَأَ السّائقُ يَحْدُو، وطَفِقْ كذا جعلتُ وأخذتُ وعَلِقْ

لم يذكر سيبويه رحمه اللّه تعالى في كَرَبَ إلا تجرُّدَ خبرها من أن، وزعم المصنّف رحمه اللّه تعالى أنّ الأصحّ خلافُه وهو

أنّها مثلُ كاد. فيكون الكثيرُ تجريدُ خبرها من أن ويقلُّ اقترانه بها. والمشهور في كرب فتح الرّاء ونُقِلَ كسرها أيضا.

ومعنى قوله « وتركُ أن مع ذي الشروع وجبا » أنّ ما دلّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بأن لما بينه وبين أن من المُنافاة، لأنّ المقصودَ به الحالُ وأن للاستقبال، وذلك نحو : أنشأ السائق يَحْدُو، وطَفِقَ زيدٌ يدعو، وجعل يتكلّم، وأخذ يَنْظِمُ، وعَلِقَ يفعل كذا.

*****

170 واستعملوا مضارعًا لأوشكا وكاد لا غيرُ، وزادوا مُوشِكَا

أفعال هذا الباب لا تتصرّف إلا كاد وأوشك، فإنّه قد استُعْمِل منهما المضارع نحو قوله تعالى : ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾، وقول الشاعر : يُوشِكُ مَن فَرَّ من مَنِيَّتِهِ. وزعمَ الأصمعيُّ أنّه لم يُسْتَعْمَلْ يُوشِكُ إلا بلفظ المضارع ولم يُسْتَعْمَلْ أوشك بلفظ الماضي وليس بجيّد، بل قد حكى الخليلُ استعمال الماضي وقد ورد في الشعر كما ذكرنا في البيت الماضي حول مسألة الناس

الترابَ. نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع وقلَّ استعمال الماضي.

وقول المصنّف رحمه اللّه تعالى « وزادوا مُوشِكا » معناه أنّه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك. وقد يُشعرُ تخصيصه أوْشَكَ بالذكر أنه لم يُسْتَعْمَلْ اسمُ الفاعل من كاد وليس كذلك بل ورد استعماله في الشعر. وقد ذكر المصنّف هذا في غير هذا الكتاب.

وأفْهَمَ كلامُ المصنّف رحمه اللّه تعالى أنّ غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسمُ الفاعل، وحكى غيره خلاف ذلك ؛ فحكى صاحب الإنصاف استعمالَ المضارع واسم الفاعل من عسى قال : عَسَى يَعْسِي فهو عَاسٍ، وحكى الجوهريُّ مضارعَ طَفِقَ، وحكى الكِسائِيُّ مضارع جعل.

*****

171 بعد عسى اخلولق أوشك قد يَرِدْ غِنًى بأن يفعلَ عن ثانٍ فُقِدْ

اختصّت عسى واخلولق وأوشك بأنّها تُستعملُ ناقصةً وتامّةً. فأمّا النّاقصة فقد سبق ذكرها. وأمّا التامة فهي المُسنَدَة إلى أن والفعل نحو : عسى أن يقومَ، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعلَ. فأن والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلولق وأوشك، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها.

وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذي بعد أن اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعُه به، فإن وَلِيَهُ نحو : عسى أن يقوم زيدٌ، فذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين إلى أنّه يجب أن يكون الظاهر موفوعا بالفعل الذي بعد أن، فأن وما بعدها فاعل لعسى وهي تامّة لا خبر لها. وذهب المُبَرِّدُ والسيرافيُّ والفارسيُّ إلى تجويز ما ذكره الشَّلَوْبينُ وتجويز وجهٍ آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد أن مرفوعا بعسى اسما لها، وأن والفعل في موضع نصب بعسى وتقدّم على الاسم، والفعلُ الذي بعد أن فاعلُه ضميرٌ يعود على فاعل عسى وجاز عَوْدُهُ عليه - وإن تأخر - لأنّه مُقَدَّمٌ في النيّة.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث. فتقول - على مذهب غير الشّلوبين - عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يقمن الصالحات، فتأتي بضميرٍ في الفعل لأنّ الظاهر ليس مرفوعا به بل هو مرفوع بعسى. وعلى رأي الشَّلَوْبين يجب أن تقول : عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الصالحات، فلا تأتي في الفعل بضمير لأنّه رفع الظاهر الذي بعده.

*****

172 وجَرِّدَنْ عسى، أو ارفع مضمرا بها، إذا اسمٌ قبلها قد ذُكِرَا

اختصّت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بأنّها إذا تقدّم عليها اسمٌ جاز أن يُضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم. وجاز تجريدها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو : زيدٌ عسى أن يقوم، فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وأن يقوم في موضع

نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وأن يقوم في موضع رفع بعسى.

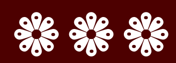
وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول - على لغة تميم - خديجة عست أن تقوم، والزيدان عَسَيَا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والصالحتان عَسَتا أن تقوما، والخديجاتُ عَسَيْنَ أن يقمن. وتقول - على لغة الحجاز - خديجة عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والصالحتان عسى أن تقوما، والخديجاتُ عسى أن يقمن.

وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه، فتقول : الزيدان جعلا ينظمان، ولا يجوز ترك الإضمار فلا تقول : الزيدان جعل ينظمان، كما تقول : الزيدان عسى أن يقوما.

*****

173 والفتحَ والكسرَ أجِزْ في السينِ مِن نحوِ عَسَيْتُ، وانتِقا الفتحِ زُكِنْ

إذا اتصل بعسى ضمير موضوع للرفع وهو لمتكلّم نحو : عَسَيْتُ، أو لمخاطَب نحو : عسيتَ، وعسيتِ، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتنّ، أو لغائبات نحو : عَسَيْنَ، جاز كسرُ سينها وفتحُها، والفتح أشهرُ، وقرأ نافع : ﴿ فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها.



إنّ وأخواتُها

174 لإِنَّ أنّ ليتَ لكنّ لعلّ   كأنّ عكسُ ما لكان مِن عملْ

175 كإنّ زيدا عالمٌ بأنّي   كُفْءٌ، ولكنّ ابنَهُ ذو ضِغْنِ

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستّة أحرف : إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ ولَيْتَ ولعلّ، وعدّها سيبويه خمسة، فأسقط أنّ المفتوحة لأنّ أصلها إنّ المكسورة، كما سيأتي.

ومعنى إنّ وأنّ التوكيدُ، ومعنى كأنّ التّشبيه، ولكنّ للاستدراك، وليت للتمني، ولعلّ للترجي والإشفاق. والفرق بين الترجي والتمني أنّ التمني يكون في الممكن نحو : ليتَ زيدًا قائمٌ، وفي غير الممكن نحو : ليت الشباب يعود يوما، وأنّ الترجي لا يكون إلا في الممكن فلا تقول : لعلّ الشباب يعود. والفرق بين التّرجّي والإشفاق أنّ التّرجّي يكون في المحبوب نحو : لعلّ اللّه يرحمنا، والإشفاق في المكروه نحو : لعلّ العدوّ يَقْدُمُ.

وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو : إنّ زيدًا قائمٌ، فهي عاملة في الجزءين، وهذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنّما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول إنّ وهو خبر المبتدإ.

*****

176 وَارعِ ذا التّرتيبَ، إلا في الذي كليتَ فيها أو هنا غيرَ البَذِي

أي يلزم تقديمُ الاسم في هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارًّا ومجرورا فإنّه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان : أحدهما أنّه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو : ليتَ فيها غيرَ البَذِي، أو ليتَ هنا غيرَ البَذِي، أي الوَقِحِ، فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها. والثاني أنّه يجب تقديمه نحو : ليت في الدار صاحبُها، فلا يجوز تأخير « في الدار » لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ نحو : إنّ زيدا آكلٌ طعامَك، فلا يجوز : إنّ طعامك زيدا آكلٌ، وكذا إن كان المعمول ظرفا أو جارًّا ومجرورا نحو : إنّ زيدًا واثقٌ بك، أو جالسٌ عندك، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم، فلا تقول : إنّ بك زيدًا واثقٌ، أو إنّ عندك زيدًا جالسٌ، وأجازه بعضهم.

*****

177 وهَمْزَ إنّ افتح لِسَدِّ مصدرِ مَسَدَّها، وفي سِوَى ذاك اكسِرِ

إنّ لها ثلاثةُ أحوالٍ : وجوبُ الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين. فيجب فتحها إذا قُدِّرت بمصدرٍ، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعلٍ نحو : يعجبني أنّك قائمٌ، أي قيامُكَ، أو منصوبه نحو : عرفتُ أنّك قائمٌ، أي قيامَك، أو في موضع مجرور حرفٍ نحو : عجبتُ من أنّك قائمٌ، أي من قيامك، وإنّما قال « لِسَدِّ مصدرٍ مَسَدَّها » ولم يقل « لسدّ مفرد مسدّها »، لأنّه قد يَسُدُّ المفردُ مَسَدَّها ويجب كسرها نحو : ظننتُ زيدًا إنّه

قائمٌ، فهذه يجب كسرها وإن سدَّ مَسَدَّها مفرد لأنّها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تُقَدَّرُ بالمصدر إذ لا يصحُّ : ظننتُ زيدًا قيامَهُ.

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تُكْسَرُ وجوبا أو جوازا على ما سنبيّن. وتحت هذا قسمان ؛ أحدهما وجوب الكسر، والثاني جواز الفتح والكسر. فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

178 فاكسر في الابتدا وفي بدءِ صِلَه   وحيث إنّ ليمينٍ مُكْمِلَه

179 أو حُكِيَتْ بالقول أو حَلَّت مَحَلّ   حالٍ كزُرْتُه وإنّي ذو أمَلْ

180 وكسروا من بعد فعلٍ عُلِّقَا   باللام، كاعلم إنّه لذو تُقَى

فذكر أنّه يجب الكسرُ في ستّة مواضع ؛ الأول إذا وقعت إنّ ابتداءً أي في أوّل الكلام نحو : إنّ زيدا قائمٌ، ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداءً، فلا تقول : أنّك فاضل عندي، بل يجب التّأخير فتقول : عندي أنّك فاضل. وأجاز بعضهم الابتداء بها. الثاني أن تقع إنّ صدرَ صلةٍ نحو : جاء الذي إنّه قائمٌ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ

الآية الكريمة ﴾. الثالث أن تقع جوابا للقَسَمِ وفي خبرها اللام نحو : واللّه إنّ زيدا لقائمٌ، وسيأتي الكلام على ذلك. الرابع أن تقع في جملة مَحْكِيَّةٍ بالقول نحو : قلتُ إنّ زيدا قائمٌ. قال تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾. فإن لم تُحْكَ به - بل أُجْرِيَ القولُ مُجْرى الظنّ - فتحتَ نحو : أتقول أنّ زيدا قائمٌ ؟ أي أتَظُنُّ. الخامس أن تقع في جملة في موضع الحال كقوله : زُرْتُه وإنّي ذو أمل. ومنه قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾. السادس أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد عُلِّقَ عنها باللام نحو : علمتُ إنّ زيدا لقائمٌ. وسنبين هذا في باب ظنّ. فإن لم يكن في خبرها اللام فُتِحَتْ نحو : علمتُ أنّ زيدا قائمٌ.

هذا ما ذكره المصنّف رحمه اللّه تعالى، وأُورِدَ عليه أنّه نقص مواضع يجب كسر إنّ فيها : الأول إذا وقعت بعد ألا الاستفتاحيّة نحو : ألا إنّ زيدا قائمٌ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾. الثاني إن وقعت بعد حيث نحو : اِجلس حيث إنّ زيدا جالسٌ. الثالث إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو : زيد إنّه قائم. ولا يرد عليه شيء من هذه

المواضع لدخولها تحت قوله « فاكسر في الابتدا »، لأنّ هذه إنّما كسرت لكونها أوّلَ جملة مبتدءٍ بها.

*****

181 بعد إذا فُجاءَةٍ أو قَسَمِ لا لامَ بعدَهُ بوجهين نُمِي

182 معْ تِلْوَ فا الجَزَا، وذا يَطَّرِدُ في نحو خيرُ القولِ إنّي أحمدُ

يعني أنّه يجوز فتحُ إنّ وكسرُها إذا وقعت بعد إذا الفُجائيّةِ نحو : خرجتُ فإذا إنّ زيدا قائم. فمن كسرها جعلها جملة، والتّقدير : خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ. ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية، والتّقدير : فإذا قيامُ زيدٍ، أي ففي الحضرة قيامُ زيدٍ. ويجوز أن يكون الخبر محذوفا والتّقدير : خرجتُ فإذا قيام زيد موجودٌ. ومما جاء بالوجهين قوله :

وكنتُ أُرى زيدا كما قيل سيّدًا إذا أنّه عبدُ القفا واللّهازِمِ

رُوِيَ بفتح أنّ وكسرها، فمن كسرها جعلها جملة مستأنفةً والتّقدير : إذا هو عبدُ القفا واللهازم، ومن فتحها جعلها مصدرا مبتدأ، وفي خبره الوجهان السابقان، والتّقدير على الأوّل : فإذا عبوديَّتُه، أي ففي الحضرة عبوديّتُه. وعلى الثاني : فإذا عبوديّته موجودةٌ.

وكذا يجوز فتح إنّ وكسرها إذا وقعت جوابَ قَسَمٍ وليس في خبرها اللامُ نحو : حلفتُ أنّ زيدا قائمٌ، بالفتح والكسر. وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قولُه :

لَتَقْعُدِنَّ مقعد القَصِيِّ مِنّي ذي القاذورةِ المَقْلِيِّ

أو تحْلِفي بربِّكِ العَلِيِّ أنّي أبو ذَيَّالِكِ الصَبِيِّ

ومقتضى كلام المصنّف رحمه اللّه تعالى أنّه يجوز فتح إنّ وكسرُها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللامُ، سواءٌ كانت الجملةُ المُقْسَمُ بها فعليّة والفعل فيها ملفوظ به نحو : حلفتُ إنّ زيدًا قائمٌ، أو غيرُ ملفوظ به نحو : واللّه إنّ زيدًا قائمٌ، أو اسميّةً نحو : لَعَمْرُكَ إنّ زيدا قائمٌ.

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت إنّ بعد فاء الجزاء نحو : مَن يأتني فإنّه مُكْرَمٌ، فالكسر على جَعْلِ إنّ ومعموليها

جملـةً أجيب بهـا الشرطُ، فكأنّـه قـال : مَن يـأتني فهـو مُكْـرَمٌ. والفتح على جعل أنّ وصلتها مصدرا مبتدأ والخـبر محـذوف والتّقدير : مَن يـأتني فإكرامـه موجـود. ويجـوز أن يكـون خـبرا والمبتدأ محذوف والتّقدير : فجزاؤه الإكرام.

ومما جـاء بـالوجهين قولُـه تعـالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾. قُـرِئَ فإنّـه غفـور رحيم بـالفتح والكسر ؛ فالكسرُ على جعلهـا جملـة جوابـا لِمَنْ، والفتح على جعـل أنّ وصـلتها مصـدرا مبتـدأ خـبره محـذوف، والتّقـدير : فـالغفران جـزاؤه. أو على جعلهـا خـبرا لمبتـدإ محـذوف، والتّقدير : فجزاؤه الغفران.

وكـذلك يجـوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت أنّ بعـد مبتـدإ هـو في المعنى قولٌ وخبرُ إنّ قولٌ والقائل واحدٌ نحـو : خـيرُ القول إنّي أحمدُ اللّه، فمن فتح جعل أنّ وصـلتها مصـدرا خـبرا عن خـير، والتّقدير : خير القول حمد اللّه، فخير مبتدأ، وحمد اللّه خـبره. ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خـير كما تقول : أوّلُ قراءتي سبّح اسم ربّك الأعلى، فأول : مبتدأ، وسبح اسم ربك الأعلى : جملة خبر عن أوّل، وكذلك خـير القول : مبتدأ، وإنّي أحمد

اللّه : خبره، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لأنّها نفس المبتدإ في المعنى، فهي مثل « نُطْقِي اللّه حسبي »، ومَثَّلَ سيبويه هذه المسألة بقوله « أوّل ما أقول أنّي أحمدُ اللّه »، وخرّج الكسر على الوجه الذي تقدّم ذكره، وهو أنّه من باب الإخبار بالجمل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالمبرّد والزّجاج والسيرافي وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النّحويين.

*****

183 وبعد ذات الكسر تصحبُ الخبرْ لامُ ابتداءٍ نحو : إنّي لَوَزَرْ

يجوز دخولُ لام الابتداء على خبر إنّ المكسورة نحو : إنّ زيدًا لقائمٌ. وهذه اللام حقُّها أن تدخل على أوّل الكلام لأنّ لها صدر الكلام، فحقُّها أن تدخل على إنّ نحو : لإنّ زيدا قائم. لكن لمّا كانت اللام للتأكيد وإنّ للتأكيد كَرِهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخّروا اللام إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إنّ، فلا تقول : لعلّ زيدًا لقائمٌ، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا :

يلومونني في حبّ ليلى عَواذِلِي   ولكنّني من حُبّها لَعَمِيدُ

وخُرِّجَ على أنّ اللام زائدة كما شذّ زيادتها في خبر أمسى نحو قوله :

مَرُّوا عجالى فقالوا : كيف سيّدكم ؟ فقال مَن سألوا : أمسى لمجهودَا

أي أمسى مجهودا، وكما زيدت في خبر المبتدإ شذوذا. وأجاز المبرِّد دخولها في خبر أنّ المفتوحة، وقد قُرِئَ شاذّا : ﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾، بفتح أنّ. ويتخرّج أيضا على زيادة اللام.

*****

184 ولا يلي ذي اللّامَ ما قد نُفِيا   ولا من الأفعال ما كَرَضِيَا

185 وقد يليها مع قد، كإنّ ذا   لقد سَمَا على العِدَا مُسْتَحْوِذَا

إذا كان خبر إنّ منفيا لم تدخل عليه اللام، فلا يقال : إنّ زيدًا لما يقومُ. وأشار بقوله « ولا من الأفعال ما كَرَضِيَا » إلى أنّه إذا كان الخبر ماضيا متصرّفا غيرَ مقرون بقد لم تدخل عليه اللّام، فلا تقول : إنّ زيدا لَرَضِيَ، وأجاز ذلك الكِسائِيُّ وهشامٌ. فإن كان الفعل مضارعا دخلت اللام عليه ولا فرق بين المتصرّف نحو : إنّ زيدا ليرضى، وغير المتصرّف نحو : إنّ زيدًا ليَذَرُ الشّرَّ. هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف. فإن اقترنت به نحو : إنّ زيدا سوف يقومُ أو سيقوم، ففي جواز دخول اللام عليه خلافٌ، فيجوز إذا كان سوف على الصّحيح وأمّا إذا كان السين فقليل.

وإذا كان ماضيا غير متصرّف فظاهر كلام المصنّف جواز دخول اللام عليه فتقول : إنّ زيدا لنعم الرجل، وإنّ معاويةَ لبئس الرّجلُ. وهذا مذهب الأخفش والفَرَّاء، والمنقول أنّ سيبويه لا يجيز ذلك. فإن قُرِنَ الماضي المتصرّف بقد جاز

دخول اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله « وقد يليها مع قد » نحو : إنّ زيدا لقد قام.

*****

186 وتصحبُ الواسِطَ معمولَ الخبرْ والفصلَ، واسمًا حلَّ قبله الخبرْ

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسّط بين اسم إنّ والخبر نحو : إنّ زيدًا لطعامَك آكلٌ ويبنغي أن يكون الخبر حينئذ ممّا يصحّ دخولُ اللامِ عليه كما مَثَّلنا، فإن كان الخبر لا يصحّ دخولُ اللام عليه لم يصحَّ دخولها على المعمول. كما إذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرّفا غير مقرونٍ بقد لم يصحّ دخولُ اللام على المعمول، فلا تقول : إنّ زيدا لطعامَك أكلَ، وأجاز ذلك بعضهم، وإنّما قال المصنّف رحمه اللّه تعالى « وتصحبُ الواسطَ » أي المتوسّط تنبيها على أنّها لا تدخل على المعمول إذا تأخّر فلا تقول : إنّ زيدًا آكلٌ لطعامَكَ.

وأشعَرَ قولُه بأنّ اللام إذا دخلت على المعمول المتوسّط لا تدخل على الخبر، فلا تقول : إنّ زيدا لطعامَكَ لآكلٌ، وذلك

من جهة أنّه خصّص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسّط، وقد سُمِعَ ذلك قليلا وحكى من كلامهم « إنّي لَبِحَمْدِ اللّه لصالحٌ ».

وأشار بقوله « والفصلَ » إلى أنّ لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو : إنّ زيدًا لهو القائم. وقال اللّه تعالى : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾. ف « هذا » اسم إنّ، و « هو » ضمير الفصل ودخلت عليه اللام، و « القصص » خبر إنّ.

وسُمِّيَ ضمير الفصل لأنّه يفصل بين الخبر والصفة وذلك إذا قلت : زيد هو القائم. فلو لم تأت بـ « هو » لاحتمل أن يكون « القائم » صفةً لزيدٍ وأن يكون خبرا عنه، فلمّا أتيت بـ « هو » تعيّن أن يكون « القائم » خبرا عن زيد.

وشرطُ ضميرِ الفصل أن يتوسط بين المبتدإ والخبر نحو : زيدٌ هو القائمُ. أو بين ما أصله المبتدأ والخبر نحو : إنّ زيدا لهو القائم.

وأشار بقوله « واسمًا حَلَّ قبله الخبر » إلى أنّ لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو : إنّ في الدّار لزيدٌ. قال اللّه تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾.

وكلامُه يُشْعِرُ أيضا بأنّه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك، فلا تقول : إنّ زيدا لهو لقائم، ولا : إنّ لفي الدّار لزيدًا.

ومقتضى إطلاقِه في قوله : إنّ لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر أنّ كلّ معمول إذا توسّط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجارّ والمجرور والظّرف والحال، وقد نَصَّ النّحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول : إنّ زيدا لضاحكا راكبٌ.

*****

187 ووصلُ ما بذي الحروف مُبْطِلُ   إعمالَها وقد يُبَقَّى العملُ

إذا اتصلت « ما » غير الموصولة بإنّ وأخواتها كفّتها عن العمل إلا لَيْتَ فإنّه يجوز فيها الإعمال والإهمال فتقول : إنّما زيد قائم، ولا يجوز نصب زيد. وكذلك أنّ وكأنّ ولكنّ ولعلّ، وتقول : ليتما زيدٌ قائمٌ، وإن شئتَ نصبتَ زيدا فقلت : ليتما زيدًا قائم. وظاهر كلام المصنّف رحمه اللّه تعالى أنّ « ما » إن

اتصلت بهذه الحروف كفّتها عن العمل وقد تعمل قليلا، وهذا مذهب جماعة من النّحويين كالزّجّاجي وابن السَّرّاج، وحكى الأخفشُ والكِسائيّ : إنّما زيدًا قائمٌ. والصحيح المذهب الأوّل، وهو أنّه لا يعمل منها مع ما إلا ليت، وأمّا ما حكاه الكِسائيّ والأخفش فشاذٌّ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فإنّها لا تكفّها عن العمل بل تعمل معها. والمراد من الموصولة التي بمعنى الذي نحو : إنّ ما عندك حَسَنٌ، أي إنّ الذي عندك حَسَنٌ، والتي هي مقدّرةٌ بالمصدر نحو : إنّ ما فعلت حسن، أي إنّ فعلك حسنٌ.

*****

188 وجائزٌ رفعُك معطوفا على   منصوبِ إنّ بعد أن تستكمِلا

أي إذا أُتِيَ بعد اسم إنّ وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان ؛ أحدهما النّصبُ عطفا على اسم إنّ نحو : إنّ زيدًا قائم وعَمْرًا. والثاني الرفع نحو : إنّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو، واختُلِفَ فيه. فالمشهور أنّه معطوف على محلّ اسم إنّ فإنّه

في الأصل مرفوع لكونه مبتدءا وهذا يُشْعِرُ به ظاهر كلام المصنّف رحمه اللّه تعالى، وذهب قوم إلى أنّه مبتدأ وخبره محذوف والتّقدير : وعَمْرٌو كذلك وهو الصّحيح.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل إنّ - أي قبل أن تأخذ خبرها - تعيّن النّصب عند جمهور النّحويين فتقول : إنّ زيدًا وعَمْرًا قائمان، وإنّك وزيدًا ذاهبان، وأجاز بعضهم الرّفعَ.

*****

189 وأُلْحِقَتْ بإنّ لكنّ وأنّ　　　　من دون ليت ولعلّ وكأنّ

حكم أنّ المفتوحة ولكنّ في العطف على اسمها حكم إنّ المكسورة، فتقول : علمتُ أنّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو، برفع عَمْرو ونصبه، وتقول : علمتُ أنّ زيدًا وعَمْرًا قائمان، بالنّصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول : ما زيدٌ قائمًا لكنّ عَمْرًا منطلق وخالدًا، بنصب خالد ورفعه، وما زيدٌ قائمًا لكنّ عَمْرًا وخالدًا منطلقان، بالنّصب فقط.

وأمّا ليت ولعلّ وكأنّ فلا يجوز معها إلا النّصبُ سواءٌ تقدّم المعطوف أو تأخّر فتقول : ليت زيدًا وعَمْرًا قائمان، وليت زيدًا قائمٌ وعَمْرًا، بنصب عمرو في المثالين ولا يجوز رفعه. وكذلك كأنّ ولعلّ، وأجاز الفَرّاءُ الرّفع فيه متقدّما ومتأخرًا مع الأحرف الثلاثة.

*****

190 وخُفِّفَتْ إنّ فَقَلَّ العملُ   وتلزمُ اللامُ إذا ما تُهْمَلُ

191 وربّما استُغْنِيَ عنها إن بَدَا   ما ناطِقٌ أراده مُعْتَمِدَا

إذا خُفِّفت إنّ فالأكثر في لسان العرب إهمالُها فتقول : إنْ زيدٌ لقائمٌ، وإذا أُهْمِلَتْ لزمتها اللام فارقةً بينها وبين إن النّافية، ويقلّ إعمالُها فتقول : إن زيدًا قائمٌ. وحكى الإعمالَ سيبويه والأخفش رحمهما اللّه تعالى. فلا تلزمها حينئذ اللام لأنّها لا تلتبس - والحالةُ هذه - بالنّافية لأنّ النّافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنّما تلتبس بإن النّافية إذا أُهْمِلت ولم يظهر

المقصود بها، فإن ظهر المقصود بها فقد يُستغنى عن اللام، كقوله :

ونحنُ أُباةُ الضَّيْمِ من آل مالكٍ   وإنْ مالكٌ كانت كِرامَ المعادنِ

التقدير : وإن مالكٌ لكانت، فحُذِفت اللام لأنّها لا تلتبس بالنّافية لأنّ المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله « وربّما استغنى عنها إن بَدَا - إلى آخر البيت ».

واختلف النّحويّون في هذه اللام هل هي لام الابتداء أُدخلت للفرق بين إن النّافية وإن المخفّفة من الثقيلة، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلبت للفرق ؟ وكلام سيبويه يدلّ على أنّها لام الابتداء دخلت للفرق.

وتظهر فائدة هذا الاختلاف في مسألةٍ جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر وهي قوله صلّى اللّه عليه وعلى آله : { قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا } . فمن جعلها لامَ الابتداء أوجب كسر إنْ ومَن جعلها لاما أخرى - اجْتُلِبت للفرق - فَتَحَ أن. وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن عليٍّ بن سليمان البغداديّ الأخفش الصغير وبين أبي عليّ الفارسيّ، فقال الفارسيُّ : هي لامٌ غيرُ لام الابتداء اجْتُلبت

للفرق، وبه قال ابنُ أبي العافية، وقال الأخفش الصغير : إنّما هي لام الابتداء أُدخلت للفرق وبه قال ابنُ الأخضر.

*****

192 والفعلُ إن لم يَكُ ناسخا فلا تُلْفِيه غالبا بإنْ ذي مُوصَلا

إذا خُفِّفت إنّ فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال النّاسخة للابتداء نحو : كان وأخواتها وظنّ وأخواتها، قال اللّه تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾، وقال اللّه تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾. ويقلُّ أن يليها غيرُ النّاسخ وإليه أشار بقوله « غالبا »، ومنه قولُ بعض العرب : إنْ يَزينُكَ لنفسُك، وإنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ. وقولهم : إنْ قَنَّعْتَ كاتبَكَ لَسَوْطًا، وأجاز الأخفش : إنْ قام لأنا. ومنه قول الشّاعر :

شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمُسلمًا حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعَمِّدِ

*****

193 وإنْ تُخَفَّف أنّ فاسمُها اسْتَكَنّْ والخبرَ اجعلْ جملةً مِن بعد أنْ

إذا خُفِّفت أنّ المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمُها إلّا ضميرَ الشّأنِ محذوفًا، وخبرُها لا يكون إلا جملةً وذلك نحو : علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ، فأنْ مخفّفة من الثّقيلة واسمُها ضميرُ الشّأن وهو محذوف، والتّقدير : أَنْهُ، وزيدٌ قائمٌ جملةٌ في موضع رفع خبر أنْ، والتّقدير : علمتُ أنْهُ زيدٌ قائمٌ، وقد يبرز اسمُها وهو غير ضمير الشّأن كقوله :

فَلَوْ أنْكِ في يومِ الرّخاء سألتِني طلاقكِ لم أبخَلْ وأنتِ صديقُ

*****

194 وإنْ يكن فعلا ولم يكن دُعَا ولم يكن تصريفُه ممتنعا

195 فالأحسنُ الفصلُ بِقَدْ، أو نفيٍ، أو تنفيسٍ أو لو، وقليلٌ ذكر لَوْ

إذا وقع خبر أن المخفّفة جملةً اسميّةً لم يُحْتجْ إلى فاصلٍ فتقول : علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ، من غير حرف فاصل بين أن وخبرها، إلّا إذا قُصِدَ النّفيُ فيفصل بينهما بحرف النّفي كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾.

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً فلا يخلو : إمّا أن يكون الفعل متصرّفا أو غير متصرّفٍ. فإن كان غير متصرّف لم يُؤْتَ بفاصل نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾. وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾. وإن كان متصرّفا فلا يخلو : إمّا أن يكون دعاءً أو لا، فإذا كان دعاءً لم يفصل كقوله تعالى : ﴿ وَالخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾. في قراءة من قرأ غَضِبَ بضيغة الماضي. وإن لم يكن دعاءً فقال القوم : يجب أن يُفصل بينهما إلّا قليلا. وقالت فرقة منهم المصنّف : يجوز الفصلُ وتركُه والأحسنُ الفصلُ. والفاصل أحدُ أربعة أشياء : الأوّل « قد »

كقوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾. الثاني حرف التّنفيس وهو السّين أو سوف، فمثال السين قولُه تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى ﴾. ومثال سوف قولُ الشّاعر :

واعلمْ فعلمُ المرء ينفعُه   أنْ سوف يأتي كلُّ ما قُدِرَا

الثالث : النّفي كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾. وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾. وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾. الرّابع : لو - وقلّ مَن ذكر كونها فاصلةً من النّحويّين - ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾. وقوله : ﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾. وممّا جاء بدون فاصل قوله :

علموا أنْ يُؤَمَّلون فجادوا   قبل أن يَسألوا بأعظم سُؤْلِ

وقوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾، في قراءة من رفع يتمّ في قولٍ. والقول الثاني أنّ أن ليست مخفّفةً من الثقيلة بل هي ناصبة للفعل المضارع وارتفع يتمُّ بعده شذوذًا.

*****

196 وخُفِّفت كأنّ أيضا فنُوِي منصوبُها، وثابتًا أيضا رُوِي

إذا خُفّفت كأنّ نُوِيَ اسمُها وأُخْبِرَ عنها بجملةٍ اسميّة نحو : كأنْ زيدٌ قائمٌ. أو جملةٍ فعليّة مُصَدَّرةً بلم كقوله تعالى : ﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾. أو مُصَدَّرَةً بقد كقول الشاعر :
أَفِدَ التّرَحُّلُ غيرَ أنّ رِكابنا لمّا تَزُلْ برحالنا، وكأن قَدِ

أي : وكأنْ قد زالت. فاسمُ كأنْ في هذه الأمثلة محذوف وهو ضمير الشّأن والتّقدير : كأنْهُ زيدٌ قائمٌ، وكأنْهُ لم تَغْنَ بالأمس، وكأنْهُ قد زالت. والجملة الاي بعدها خبرٌ عنها، وهذا معنى قوله « فنُوِيَ منصوبُها »، وأشار بقوله « وثابتًا أيضا رُوِي » إلى أنّه قد رُوِيَ إثباتُ منصوبها ولكنّه قليل، ومنه قوله :
وصَدْرٍ مُشرِقِ النَّحْرِ كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّانِ

فثدييه اسمُ كأنْ وهو منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وحُقّانِ خبر كأنْ. ورُوِيَ « كأنْ ثدياه حُقَّانِ »، فيكون اسمُ كأنْ محذوفا وهو ضمير الشأن، والتّقدير : كأنْهُ ثدياه حُقّان. وثدياه حُقّانِ مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأنْ، ويُحتمل أن يكون ثدياه اسمَ كأنْ، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنّى بالألف في الأحوال كلّها.

تم بحمد الله وحده الجزء الأول
من شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك